# التمويل والتنمية

ديسمبر ٢٠٢٠

مارتن ساندبو حول
عالم ما بعد الجائحة
صفحة ٤

لمحة عن شخصية
ليزا كووك صفحة ٤٤

المهمة السرية للأفيال
صفحة ٥٨

## عالم جديد شجاع
## مستقبل الوظائف والفرص

صندوق النقد الدولي

# المحتويات

حان الوقت للنظر في **خيارات السياسات الحالية** ودورها مستقبلا في تشكيل مسار الاقتصاد على المدى الطويل.

## مستقبل الوظائف والفرص


**٤ عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة**
خيارات صناع السياسات خلال هذه الفترة المضطربة قد تحدد ملامح اقتصاداتهم لعقود قادمة
مارتن ساندبو

**١٠ كلام صريح: لا عودة للوراء**
الاستثمار في سياسات من أجل الناس سيساعد على تشكيل اقتصاد أفضل لعالم ما بعد الأزمة
كريستالينا غورغييفا

**١٢ تفاوتات في الوقت الحقيقي**
تحليل إعلانات الوظائف على شبكة الإنترنت يظهر مدى ما سببته الجائحة من أضرار، لاسيما للنساء والشباب
وينجي تشن

**١٦ ظلال ممتدة لبدايات جانبها الحظ**
الشباب الذين يتخرجون خلال الأزمات سيكونون عرضة لتداعيات عميقة قد لا يتعافون منها مطلقا
هانس شوانت وتيل فون فشتر

**١٩ قضايا التوزيع مهمة**
لا يمكن أن يتجاهل علم الاقتصاد قضايا التوزيع — وعليه الانفتاح على الرؤى التي تطرحها العلوم الأخرى
بنيامين آبيلبام

**٢٢ بنيامين آبيلبام**
الجائحة في سبيلها لتسريع وتيرة التحول نحو المزيد من الوظائف غير الرسمية الأقل استقرارا
سابينا ديوان وإيكيهارد إرنست

**٢٦ وظائف الغد**
بعض الوظائف ستختفي وغيرها سيظهر في سياق الاضطراب المزدوج الذي يواجه العالم
سعدية زاهيدي

**٣٢ السبيل إلى زيادة المساواة في أمريكا**
خبيرة اقتصادية مرموقة من أنصار التقدمية تقترح خطوات لإحداث التحول المرغوب في الاقتصاد الأمريكي في هذا المنعطف الحرج
هيذر بوشيه

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
ديسمبر ٢٠٢٠ | العدد ٥٧ | الرقم ٤

## وفي هذا العدد أيضا

٢٨ **إنقاذ الموروثات**
بمقدور الشباب مساعدة المجتمع على الاستجابة لأزمة كوفيد–١٩ رغم معاناتهم من تداعياتها
حمد المحميد، وآشلي ستريتر–جونز، وديفيد والكوت، وتيفاني يو

٣٦ **أتمنى لو كنت هنا**
الاقتصادات القائمة على السياحة من أكثر القطاعات تضررا من الجائحة
آدم بيسودي

٤٠ **تشكيل اقتصاد البيانات**
العالم بحاجة إلى نظام جديد لحوكمة عمليات شراء البيانات وبيعها
مراد سونميز

٤٤ **إعادة بناء القوة العمالية**
التفتيت الممنهج لقوة العمال في مواجهة أربابهم أدى إلى كبح الأجور في الولايات المتحدة
لورانس ميشيل

٥٨ **المهمة السرية للأفيال**
أفيال الغابات الإفريقية تكافح تغير المناخ بالمساهمة في احتجاز الكربون بطرق طبيعية
رالف شامي، وكونل فولنكامب، وتوماس كوسيمانو، وفابيو بيرزاغي

## أبواب ثابتة

٤٨ **شخصيات اقتصادية**
**اقتصادية بمحض الصدفة**
هيون–سونغ كانغ يعرض لمحة عن **ليزا كوك** التي توضح كيف أن العنصرية والتحيز الجنساني يضران بنا جميعا

٥٢ **في خندق العمل**
**الضرب بيد من حديد على الفساد**
المدعي العام الأوروبي الأول المعني بمكافحة الاحتيال توضح تحديات التصدي للجرائم العابرة للحدود

٥٤ **عودة إلى الأسس**
**ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟**
تخفيض عدد العاملين الذين يكدون خارج الاقتصاد الرسمي هو أمر مهم لتحقيق التنمية المستدامة
كورين ديليشا وليساندرو ميدينا

٥٦ **تأمل معي**
**عصر عدم اليقين**
الجائحة تواصل تأثيرها على الشباب
ميليندا وير

٦٣ **استعراض الكتب**
نساء خفيات: تحيز البيانات في عالم مصمم من أجل الرجال، كارولين كريادو بيريز
دورة انتعاش وكساد: التاريخ العالمي للفقاعات المالية، ويليام كوين وجون ترنر
صناعة بنك مركزي حديث: بنك إنجلترا المركزي ١٩٧٩–٢٠٠٣، هارولد جيمس

# نافذة للتغيير

**قيل فيما مضى** إن هناك عقودا تمضي دون أحداث تُذكر، وإن هناك أسابيع تزخر بعقودٍ من الأحداث. وليس هناك أنسب من الوقت الحالي لينطبق عليه هذا القول. فالجائحة، التي هزت العالم بقوة، دفعت البلدان إلى التعجيل بتطبيق تغييرات كبيرة على مستوى السياسات كانت لتستغرق سنوات في ظروف أخرى. وقد تسببت كذلك في التعجيل بظهور تطورات تكنولوجية وسبل جديدة للعمل والتعلُّم، فإذا بها تنقلنا ما بين عشية وضحاها إلى عصر جديد.

وبينما أصبح العمل من المنزل أسهل بالنسبة لكثير من أصحاب المهن المتخصصة، فإن الأمر مختلف لكثيرين غيرهم، لا سيما العاملين في مجالات الضيافة والسياحة، وتوصيل الطلبات، وتجارة التجزئة، وخدمات الرعاية الأساسية، حيث بدأت تتشكل بالفعل آثار اقتصادية غائرة، بما فيها فقدان الوظائف، واتساع فجوة المهارات، وزيادة عدم المساواة، وظهور آثار سلبية على الصحة العقلية. وتتأثر النساء والشباب والعمالة الأقل مهارة أكثر من سواهم — وقد يواجهون بداية ضياع سنوات طويلة من أعمارهم. فمن لا يحالفه الحظ بقدر كبير ويبدأ حياته العملية أثناء الركود الاقتصادي قد يعاني من انخفاض الدخل لفترات طويلة بعد التخرج تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاما، أو أطول.

ويستعرض هذا العدد، الذي تم إعداده بالمشاركة مع «المنتدى الاقتصادي العالمي»، مستقبل الوظائف والفرص الاقتصادية. ويبحث فيما يمكن عمله من أجل بناء غد أفضل، يضع البشر في بؤرة اهتمام السياسات.

فلا بد لكل برامج الإصلاح من التركيز على توفير وظائف أعلى جودة لمزيد من البشر وعلى نطاق أوسع، وفقا لما جاء في مقال مارتن ساندبو. وتبرز السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، أهمية الاستثمار في النساء والشباب وتعزيز التعليم والتدريب من أجل إتاحة الفرص. وتؤيد هيذر بوشيه ولورانس ميشيل أهمية السياسات التي تعزز قوة العمالة. ويحث مساهمون آخرون على النهوض بنظم الحماية الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، وخاصة بالنسبة للعاملين في قطاع الأعمال الصغيرة والقطاع غير الرسمي؛ وزيادة دعم الرعاية الصحية ورعاية الأطفال؛ ووضع نظم ضريبية تصاعدية جيدة التصميم لمعالجة مشكلة تفاوت الدخول؛ وزيادة الاستثمار في توفير السبل الرقمية للجميع وفي مشروعات التكنولوجيا الخضراء.

فمن رحم أشد الأزمات تولد الفرص العظيمة. وهذه واحدة من تلك اللحظات، إنها فرصة تفتح نافذة للتغيير الجذري، ولا ينبغي إهدارها. والأسابيع المقبلة يمكن أن تزخر بأحداث عقود من الزمن. FD

**غيتا بات**، رئيس التحرير

## على الغلاف

لا نستطيع — ولا ينبغي لنا — أن نعود إلى اقتصاد الأمس، حسبما يحذرنا عدد ديسمبر ٢٠٢٠ من مجلتنا. ويعرض غلاف هذا العدد للرسام دافيد بوناتزي تصورا لذلك العالم الأكثر خضرة، والأكثر عدالة، والأكثر ذكاء تكنولوجيا الذي يمكن أن يتجلى من الأزمة الراهنة، إذا أحسنا استخدام الفرص المتاحة.

**التمويل والتنمية**
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

**رئيس التحرير:**
غيتا بات

**مدير التحرير:**
مورين بيرك

**محررون أوائل:**
أندرياس أدريانو
آدم بيسودي
بيتر ووكر

**محرر المحتوى الرقمي:**
رحيم كناني

**محرر الطبعة الإلكترونية:**
ليجون لي

**مدير الإنتاج:**
ميليندا وير

**محرر النسخ:**
لوسي موراليس

**مستشارو رئيس التحرير:**

برناردين آكيتوبي
سيلين آلارد
باس باكر
ستيفين بارنيت
نيكوليتا باتيني
هيلج برغر
بول كاشين
مارتن سيهاك
لويس كوبيدو
ألفريدو كوفاز
إيرا دابلا–نوريس
ماما ستو ضيوف
روبا دوتاغوبتا
دنيز إيغان
كريستيان مامسان
إنجي أوتكر
كاترينونا بيرفيلد
ماهفاش قرشي
أوما راماكريشنان

© ٢٠٢٠ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
*Finance & Development*
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

*Finance & Development* is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707

صندوق النقد الدولي

FSC FPO

# اختبار القدرة على تحمل الضغوط

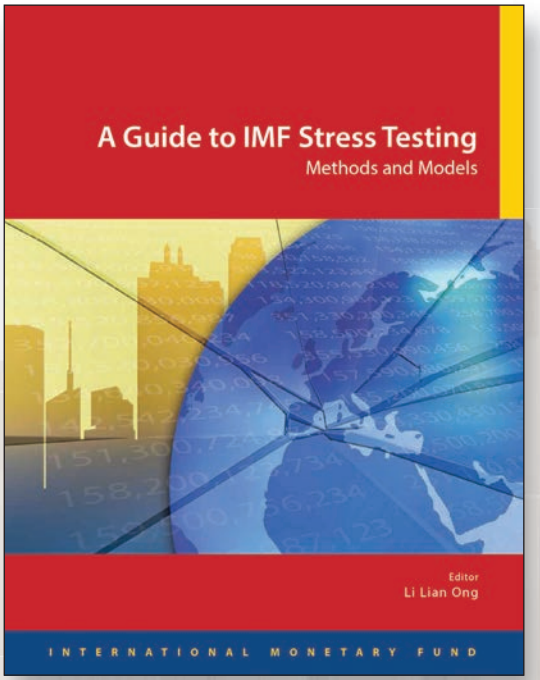


## مرشد إلى اختبارات الصندوق للقدرة على تحمل الضغوط: الأساليب والنماذج

بقلم: لي ليان أونغ

ينخرط صندوق النقد الدولي بصورة متميزة في اختبار قدرة النظم المالية على تحمل الضغوط. ويضم هذا المجلد الشامل كل أساليب ونماذج اختبار القدرة على تحمل الضغوط – أي الأدوات الملموسة – التي أعدها خبراء الصندوق واشترك في إعداد بعضها زملاء لهم من المنظمات الأخرى. ويمكن الاطلاع على مجموعة أدوات وبرامج اختبار القدرة على تحمل الضغوط عبر الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:
*www.elibrary.imf.org/page/stress-test-toolkit*

*imfbk.st/20952*

**$65. English. ©2014. 630pp. Paperback**
**ISBN 978-1-48436-858-9. Stock# SOASTEA**

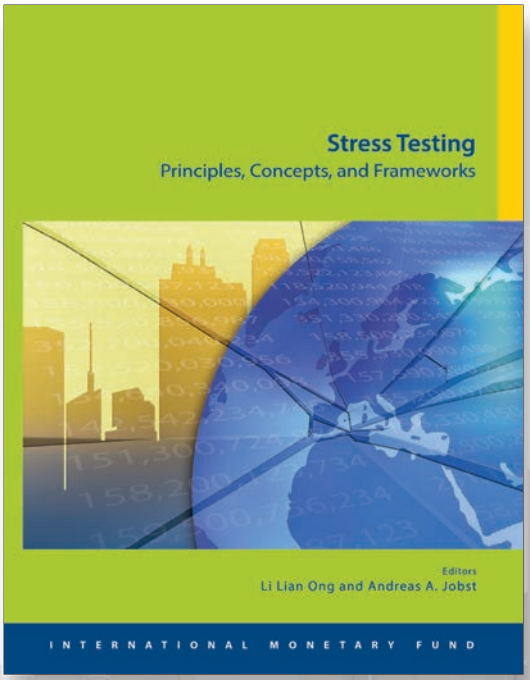


## اختبار القدرة على تحمل الضغوط: المبادئ والمفاهيم والأطر

بقلم: لي ليان أونغ، وأندرياس جوبست

اختبار القدرة على تحمل الضغوط هو أداة مقبولة على نطاق واسع في أعمال الرقابة المالية والمراقبة وإدارة المخاطر. ويستعرض هذا الكتاب الجديد تحليلات خبراء الصندوق وتطبيقاتهم بشأن «برمجيات» اختبارات القدرة على تحمل الضغوط – أي أفضل الممارسات، والمبادئ، والأطر ذات الأهمية الحيوية لاستخدام «الأدوات الملموسة» للقدرة على تحمل الضغوط على نحو موثوق ومتسق. وبينما يمثل اختيار الأساليب والنماذج الملائمة مطلبا حيويا لضمان الاستفادة من اختبارات تحمل الضغوط والتأكد من موثوقيتها، فلا بد من ممارسة هذه العملية ضمن إطار متماسك وشامل.

*imfbk.st/24471*

**$65. English. ©2020. 544pp. Paperback**
**ISBN 978-1-48431-071-7. Stock# GSTPCFEA**

صندوق النقد الدولي

# عالم جديد شجاع فيما بعد الجائحة

## خيارات صناع السياسات خلال هذه الفترة المضطربة قد تحدد ملامح اقتصاداتهم لعقود قادمة

**مارتن ساندبو**

ألحقت الجائحة الجائحة ضربة موجعة باقتصاد عالمي كان بالفعل غير مستدام إلى حد كبير — سواء اجتماعيا أو بيئيا أو حتى فكريا.

فعلى مدى العقود الأربعة الماضية شهدت جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبا المزيد من الاستقطاب مع تفاقم أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل. ونجحت الاقتصادات النامية في انتشال مليارات البشر من براثن الفقر، غير أن مساعيها هي الأخرى أفرزت زيادة في عدم المساواة والتوترات الاجتماعية.

وفي ظل هذا النمو غير المتوازن الذي يشهده الاقتصاد العالمي، أصبحنا على شفا تغيرات مناخية كارثية.

وتعاقبت الاضطرابات السياسية في بلد تلو الآخر لتعلن أن العالم لا يمكن أن يستمر على ما كان عليه في السابق. وانعكست ضغوط التغيير تلك على فكر السياسات الاقتصادية الذي سرعان ما تحدى المعتقدات التقليدية حول الإنفاق العام والبنوك المركزية والتدخل الحكومي في الاقتصاد.

ونتجت عن فيروس كورونا المستجد أشد الاضطرابات الاجتماعية والانهيارات الاقتصادية حدةً على الإطلاق في ذاكرة أوقات السلم. وفي غضون أيام أو أسابيع قليلة، شهدت السياسات تحولا أكبر مما كان يحلم رجال السياسة الأكثر طموحا بتحقيقه على مدار حياتهم. وبثت تلك الأزمة الجسيمة روحا راديكالية في العديد من القادة السياسيين دون قصد دفعتهم إلى التدخل بقوة في النشاط الاقتصادي ووضع ما يتعرض له العمال والشركات في مختلف القطاعات من مخاطر على كاهل الدولة.

وها قد مرت فترة كافية منذ الهجمة الأولى للفيروس، وأصبح علينا الآن أن نوجه ناظرينا صوب المستقبل حتى في ظل استمرار عدم اليقين بشأن مسار الجائحة. فقد حان الوقت للنظر في خيارات السياسات الحالية ودورها مستقبلا — والأثر المرجو منها — في تشكيل مسار اقتصادات العالم على المدى الطويل. ويتضح من التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والسياسية هذا العام — المخاطر والمنافع الاقتصادية التي يمكن التنبؤ بها على أسس واقعية والمستجدات التي تعتبر ممكنة من الناحية

الرسم التوضيحي: DAVIDE BONAZZI

السياسية — أن الأمور لن تعود إلى سابق عهدها مطلقا. أما كيف سيكون التغيير فهو مجال واسع للغاية، وستصنع خيارات السياسات التي ستُتخذ على مدار السنوات القليلة القادمة فارقا كبيرا سيحدد ما إذا كان العالم ما بعد كوفيد-١٩ يفضل حقا تقاسم الرخاء على استعادة الوضع السابق.

## تزايد حدة التناقضات الاجتماعية

ثمة حقيقة اقتصادية أساسية حول الجائحة، وهي أنها أدت إلى تفاقم الشروخ الاجتماعية الحالية، وزادت من حدة الجدال الدائر سلفا في هذا الشأن بين صناع السياسات.

وتجددت المخاوف حيال تزايد عدم المساواة في ظل ما فرضه الإغلاق العام من صعوبات أكبر على العاملين في الوظائف التي تعذر أداؤها من المنزل. وكان أصحاب الياقات البيضاء، لا سيما العاملين في الوظائف كثيفة الاعتماد على المعلومات والمعرفة، يتمتعون بمزايا أكبر بالفعل مقارنة بالعاملين في الوظائف اليدوية — من حيث الأجر بل كذلك من حيث الأمن الوظيفي وسهولة التنبؤ بالمسار الوظيفي. أما العاملون في معظم الوظائف الخدمية اليدوية — الضيافة والسياحة والتوصيل والتجزئة وخدمات الرعاية الأساسية — فطالما كانت أوضاعهم أكثر صعوبة. وتفاقمت هذه الصعوبات في ظل الجائحة نظرا لأن هذه الوظائف تتطلب احتكاكا مباشرا، مما يجعلها أكثر عرضة إما لتداعيات الإغلاق العام (حين تعتبر غير ضرورية) أو لخطر الإصابة بالعدوى (حين تعتبر ضرورية). ويقع الضرر الأكبر على النساء والشباب نظرا لأنهم يمثلون نسبة كبيرة من العاملين في هذه القطاعات كما أشار العدد الأخير من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

والأمر الثاني، أنه تنشأ عن الجائحة آثار اقتصادية أخرى ذات صلة تتمثل في زيادة التحديات التي تواجه صناع السياسات في التعامل مع الأعمال الحرة وغير ذلك من العمالة غير المنتظمة. فقد ازداد التعارض بمرور الوقت بين أشكال العمل والتعاقد غير التقليدية والصورة الراسخة عن مفهوم دولة الرعاية، وكان ذلك واضحا بالفعل في البلدان الغنية. ولا يزال القطاع غير الرسمي يمثل عقبة أمام تطوير شبكات الأمان في البلدان الأكثر فقرا (راجع باب «عودة إلى الأسس» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وأبرز الإغلاق العام حجم القصور في الوصول إلى العاملين خارج الوظائف المنتظمة حتى في الدول البيروقراطية المتقدمة. فقد تحركت السياسات والتشريعات بسرعة فائقة في الغالب من أجل وضع البرامج اللازمة لدعم الدخل، ولكن الدعم أخفق في بعض الأحيان في الوصول إلى الفئات المستهدفة نظرا لأن الحكومات لم تستطع تحديد العاملين الأكثر احتياجا.

وطالما كانت أسواق العمل غير الرسمية الضخمة من سمات الاقتصادات الفقيرة. ولكن نمو طبقة العمالة الخدمية «البريكاريا» — التي تفتقر إلى وظائف ودخول آمنة ولا تنال سوى نصيب قليل من الخدمات العامة — يعد من أهم الأسباب وراء وجود العديد من المواطنين في أغنى بلدان العالم الذين لا يملكون سوى فائض مالي بسيط للاحتماء به خلال الأزمات. وهكذا فإن العمال بالقطاعات المعتمدة على الوظائف غير المستقرة قليلة الأجر الذين وقع عليهم الجزء الأكبر من ضرر الجائحة كانوا أقل جاهزية لاستيعاب هذه الصدمة في الأصل.

فضلا عن ذلك، لم تثبت الخطوات الحكومية غير المسبوقة لحماية الدخول كفايتها عموما لموازنة الضرر الحاد الذي تعرضت له هذه الفئات الأكثر فقرا بالفعل. لذلك فإلى جانب دور الجائحة في زيادة حدة الاستقطابات الاقتصادية المزمنة، فربما تكون قد ساهمت أيضا في زيادة الوعي العام حيال هذه المشكلة.

وتتجلى حالة التفاعل بين الهبوط الاقتصادي الناتج عن الجائحة وضغوط عدم المساواة في صورة ثالثة أقل وضوحا. فهذا التحول المفاجئ إلى العمل من بعد يمثل تغيرا عميقا في استخدام الأعمال للتكنولوجيا الرقمية سيؤثر حتما على أنماط الإنتاج وتوزيع الفائض الاقتصادي. وبالرغم من صعوبة التنبؤ بهذه الآثار، فإنها من الممكن أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية المواطنين الذين يعملون بالفعل في الوظائف «الأحدث» التي تعتمد اعتمادا كثيفا على المهارات الإدراكية ويسهل أداؤها من بعد، مما قد يزيد من حدة التمييز بين الوظائف ما بين وظائف جيدة وأخرى رديئة.

وساهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية. وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة — كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين، وتعطل الإنتاج في سلاسل العرض الصناعية المركزية العالمية نتيجة الإغلاقات العامة، كما حدث في مدينة «ووهان» في يناير ٢٠٢٠، والصراع المفاجئ من أجل الحصول على الأجهزة الطبية المستوردة.

وتعد الآثار الجغرافية للجائحة داخل البلدان أقل وضوحا. وقد كان عدم المساواة بين مناطق البلد الواحد من أسوأ أشكال الاستقطاب الاقتصادي: فبداية من عام ١٩٨٠ تقريبا، توقفت المناطق عن سعيها للحاق بالركب عقب الحرب العالمية الثانية، أو تبدل موقفها في ظل مزاحمة الوظائف الصناعية عبر مختلف المناطق نتيجة تركز الخدمات المعرفية في المدن الكبرى. ومع انتشار الجائحة الآن إلى المدن الرائدة والمدن المتردية على حد سواء، أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى تغيرات مؤقتة في كيفية أداء وظائف أصحاب الياقات البيضاء وأماكن عملهم — وهو ما قد يستغله صناع السياسات في تغيير التوزيع الجغرافي للرخاء بصورة دائمة.

## ما الحل؟

في ضوء هذه الأسباب جميعها، تضطر الجائحة صناع السياسات إلى مواجهة مشكلات طالما تم تجاهلها. ولكن

إذا لم يكن من الممكن أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، يظل السؤال قائما، أي السياسات ينبغي تنفيذها من أجل إحداث التغيير اللازم، وما الأهداف المرجوة من ذلك؟ وهو ليس بالسؤال السهل. فالمشكلات التي أبرزتها أزمة كوفيد–١٩ غلبت مساعي الإصلاح النبيلة من قبل.

ولكن هناك أمرين واضحين. أولا، أن طبيعة العمل وجودته يمثلان عنصرا حيويا، ويجب أن يركز أي برنامج إصلاحي على توفير وظائف أعلى جودة لعدد أكبر من المواطنين في المزيد من الأماكن. وثانيا، أن هذا البرنامج يجب أن يكون كبيرا من حيث الحجم والنطاق — شيء يحدوه الطموح والقوة الحافزة يماثل الصفقة الجديدة أو خطة مارشال.

وتكمن أهمية التركيز على جانب العمل فيما يمثله من نقطة تقاطع للعديد من التحديات الاقتصادية، سواء المزمنة أو المرتبطة بالجائحة: ومنها عدم المساواة وعدم الاستقرار والقطاع غير الرسمي الجديد والفروق الجغرافية والتطور التكنولوجي. كذلك يعد توافر عدد أكبر كثيرا من الوظائف عالية الجودة المقياس الأكثر شيوعا لقياس نجاح أي مجموعة سياسات شاملة من عدمه.

والمسألة الأهم بالطبع هي ماهية هذه السياسات، وهي مسألة جديرة بدعم المؤسسات الديمقراطية. وفي كتابي الأخير بعنوان اقتصاديات الانتماء، أؤيد بالأدلة والبراهين وضع برنامج يقوم على الركائز التالية:

- دعم نمو الإنتاجية ومواكبة الوظائف للتطور التكنولوجي من خلال طلب المزيد من أصحاب الأعمال. فعندما تحل الوظائف الأكثر إنتاجية محل الوظائف الأقل إنتاجية، تزداد الأجور ويصبح العمل أكثر أمانا وإمتاعا. وفي اقتصادات شمال أوروبا، ساهمت المساواة بين الأجور في زيادة نمو الإنتاجية، حيث أصبح تشغيل العمالة منخفضة الإنتاجية غير مجد اقتصاديا، وأمكن تشجيع الاستثمار في رأس المال الداعم للإنتاجية. ويمكن تطبيق هذا المنهج في بلدان أخرى للتصدي لأشكال العمل التي طالما كانت منخفضة الأجر والإنتاجية دائما، سواء في أسواق العمل التي تخضع لقيود تنظيمية مخففة أو مشددة (مثل المملكة المتحدة وفرنسا حيث تتواجد طبقة البريكاريا أيضا)، والاسترشاد به في عملية إعادة توزيع الموارد التي توشك على البدء في ظل جائحة كوفيد–١٩ التي على إثرها فقدت بعض الأنشطة مقومات استمراريتها. ويعني ذلك بالطبع إجراء زيادات طموحة على الحد الأدنى للأجور وإحكام إنفاذ المعايير الفعالة في أماكن العمل.
- إقامة اقتصاد نشط حيث ينمو الطلب بقوة لتشجيع الشركات المنتجة على التوسع وضمان ظهور وظائف جديدة واختفاء الوظائف الرديئة. ويعد هذا الضغط الناتج عن زيادة الطلب ضروريا لتحقيق النفع المرجو للعاملين على هامش أسواق العمل — الشباب والفئات التي لم تنل حظها من التعليم والأقليات — الذين هم أول من يتم الاستغناء عنهم في حالة الركود وآخر من يتم الاستعانة بهم في مرحلة الانتعاش. ويعني ذلك بالطبع تطبيق سياسات اقتصادية كلية سباقة ومعايرة السياسات النقدية والمالية لجعل الطلب أعلى قليلا دائما من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد لتشجيع الشركات على جذب المزيد من المواطنين إلى صفوف القوة العاملة والسعي إلى التطوير الداعم للإنتاجية. ومن الأسهل القيام بذلك بالطبع في الاقتصادات الغنية الكبيرة، لا سيما الاقتصادات المصدرة لعملات الاحتياطي — التي تضع مسؤولية قيادة نمو الطلب العالمي على كاهل صناع السياسات.

ولكن إذا لم يكن من الممكن أن تعود الأمور إلى سابق عهدها، يظل السؤال قائما، أي السياسات ينبغي تنفيذها من أجل إحداث التغيير اللازم، وما الأهداف المرجوة من ذلك؟

- الحد من التكلفة الناجمة عن الانتقال من الوظائف الرديئة إلى الوظائف الجيدة. ويتطلب ذلك مجموعة متنوعة من السياسات، بما في ذلك زيادة الإنفاق على المهارات، وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق سياسات سوق العمل النشطة، وإصلاح الضمان الاجتماعي للاستفادة من المزايا التي تتيحها الوظائف. ويفرض تغيير الوظائف وتطوير المهارات تكلفة باهظة على العاملين الذين لن يلجأوا إلى هذا الخيار إذا لم يتوفر لهم فائض مالي يكفيهم للعيش فترة ما بين الوظيفتين. وتعد المدفوعات المباشرة غير المشروطة، بما في ذلك توفير دخل أساسي أو فرض ضريبة سالبة على الدخل لتجنب الوقوع في فخ الدخل المنخفض في نظام المزايا، هي السبيل الوحيد للتغلب على هذه المعوقات، والأداة الأسرع والأكثر فعالية في تحسين الأوضاع المعيشية للفئات الأكثر فقرا، لا سيما عندما تفشل النظم الموجهة في الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا على أرض الواقع.
- إصلاح النظم الضريبية لتشجيع الوظائف الأعلى جودة. ويعني ذلك إلغاء الضرائب المفروضة على العمل للتشجيع على تغيير الوظائف وتشغيل العمالة. وإن كان يتعين تعويض خسائر الإيرادات الضريبية تلك من مصدر آخر. ويتطلب ذلك فرض العبء الضريبي الأكبر على رأس المال، وأفضل وسيلة لذلك هي ضريبة الثروة الصافية، وهي أكثر مراعاة لاعتبارات الإنتاجية مقارنة بالضرائب الرأسمالية الأخرى. علاوة على ذلك، يجب إجراء زيادة كبيرة في ضرائب الكربون لإعادة توزيع العمالة ورأس المال تجاه القطاعات الخضراء. وينبغي إعادة توزيع هذه

التحدي الذي يواجه اقتصاداتنا كبير للغاية، ولن يمكن للسياسات التراكمية تحقيق الكثير على الأرجح — وسيكون من السهل على أصحاب المصالح الشخصية دحرها.

المتحصلات الضريبية في صورة «نظام لرسوم وعوائد الكربون» أو «شيكات الكربون». وأخيرا، يتعين تثبيت الضرائب المفروضة على الشركات الدولية لضمان تكافؤ الفرص التنافسية بين الشركات الدولية والشركات المحلية التي تسعى إلى اجتذاب العاملين، وإتاحة مجال أكبر أمام الحكومات للتصرف من خلال الضرائب الرأسمالية.

- إصلاح النظم المالية والقواعد الضريبية لإعطاء أفضلية أكبر للتمويل بالأسهم على التمويل بالدين، مما سيسهم بشكل أكبر في نمو الإنتاجية وإعادة موازنة المخاطر بشكل ملائم بين العاملين والمستثمرين. وينبغي أن تسعى الحكومات إلى تحويل قروض الإنقاذ من الجائحة الممنوحة للشركات التي تواجه صعوبات في السداد إلى أسهم متداولة.
- التشجيع على انتشار الوظائف ذات القيمة المضافة المرتفعة على نطاق جغرافي أوسع. فينبغي أن يكون هدف السياسات هو تركز نسب كبيرة من الوظائف عالية الأجر في المزيد من القطاعات. وهو أمر يسهل قوله ويصعب تطبيقه، ولكنه يتطلب على الأقل زيادة الاستثمارات في النقل، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية المحلية، والمرافق لجذب السكان للعيش في مختلف الأماكن، إلى جانب تطبيق السياسات اللازمة لتوفير التمويل للمشروعات الجديدة في المناطق المتردية. ويمثل التحول إلى العمل من بعد فرصة واعدة لاستخدام الحوافز الضريبية أو التنظيمية للتشجيع على انتقال الوظائف الجيدة من المدن المركزية الكبرى إلى مناطق أبعد.

## إعادة فهم العالم من أجل تغييره

قد يبدو القيام بذلك أمرا صعبا. فالشيطان يكمن في التفاصيل: حيث يتوقف تنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق على حل مجموعة من المفاضلات والمشكلات اللوجستية على مستوى الاقتصاد الجزئي. ولكن التحدي الذي يواجه اقتصاداتنا كبير للغاية، ولن يمكن للسياسات التراكمية تحقيق الكثير على الأرجح — وسيكون من السهل على أصحاب المصالح الشخصية دحرها. لذلك فإن أي برنامج يرجى نجاحه يجب أن يكون كبير الحجم وواسع النطاق. ولم يعد ذلك أمرا غير واقعي في ظل التغيرات الهائلة التي طرأت على السياسات بالفعل.

وقد تمت تنحية القواعد الاقتصادية الكلية القديمة. فرجال السياسة الذين كانوا حتى وقت ليس بالبعيد يتغنون بالمسؤولية المالية يقودون الآن زمام عجوزات غير مسبوقة ويسعون بقوة إلى فتح الميزانية على مصراعيها لدعم دخول الأفراد وسيولة الشركات.

كذلك شهد هيكل الإنفاق العام تحولا كبيرا، لا سيما في البلدان التي تطبق مفهوم دولة الرعاية من منظور تقشفي. ففي المملكة المتحدة، تم تصميم نظام جديد تماما لدعم الأجور على النسق الأوروبي في غضون شهور قليلة. وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية للمواطنين بخسارة وظائفهم، ولكنها أجرت زيادات كبيرة في إعانات البطالة. وطبقت جميع الاقتصادات المتقدمة برامج سخية غير مسبوقة لإقراض الشركات، وتحملت في بعض الأحيان جميع المخاطر الائتمانية بدلا من البنوك. وشهد العديد من البلدان عودة قوية لدور الدولة، وهو تحول نوعي وكمي: حيث أصبحت الحكومات تتحمل المخاطر التي تحملها القطاع الخاص في السابق.

وبعض هذه التحولات لم تشهدها السياسات من قبل، بينما يمثل البعض الآخر اتجاهات سابقة تتسارع وتيرتها في الوقت الحالي. فقد نتج بالفعل عن التعافي المتباطئ عقب الأزمة المالية العالمية تحول عدد من الأسس التي تستند إليها البنوك المركزية في صناعة سياساتها، حيث اضطرت البنوك المركزية إلى التسليم إلى حد كبير بالشواهد المتنامية على استمرارية أسعار الفائدة المنخفضة، وأصبح الاحتياطي الفيدرالي خصوصا أكثر تقبلا لفكرة «تنشيط الاقتصاد» دون القلق حيال تهديدات التضخم المحتملة بمجرد تراجع معدلات البطالة. وقد ساهم هذان التحولان الفكريان في مساعدة البنوك المركزية على إيجاد حلول مبكرة وشاملة لاستدامة الطلب والتمويل منخفض التكلفة وعمليات السوق المالية خلال الجائحة — وهو تحول من جانب البنوك المركزية تجاه الفكر التيسيري ويحتمل استمراره على الأرجح.

وتجدر الإشارة أيضا إلى التغير الهائل في التكنولوجيا المستخدمة لدى الشركات، وهو ما يشير إلى استمرارية ممارسات العمل من بعد، حيث يتضح من المسوح أن العديد من الشركات تعتزم الاستمرار في الإبقاء على بعض أشكال العمل من المنزل على الأقل، حتى بعد انتهاء الجائحة. وفي جميع الأحوال، لا يمكن تجاهل المعرفة التكنولوجية والتنظيمية التي اضطر أصحاب العمل إلى اكتسابها بسرعة فائقة خلال العام الجاري، والتي سينشأ عنها حتما تغيرات دائمة في كيفية أداء الوظائف.

ولا ينطبق ذلك على أصحاب العمل فحسب، بل على أنماط الاستهلاك أيضا. فزيادة معاملات التجزئة عبر الإنترنت

وإحلال التواصل الإلكتروني محل الانتقالات جميعها أنماط لن تتراجع تماما على الأرجح حتى إذا ما نجحت اللقاحات في القضاء على الفيروس، وهو ما يعكس عملية إعادة الهيكلة الضخمة التي يشهدها الاقتصاد في الوقت الحالي.

ومن الأسهل الاستجابة لهذه التغيرات في الاقتصادات الأكثر ثراء منها في الاقتصادات الأكثر فقرا. ولكن الفرصة متاحة أمام الاقتصادات الأقل دخلا أيضا. فحتى لو لم تؤد هذه الثورة التي تشهدها البلدان الغنية على مستوى السياسات إلى أي مكتسبات في الاقتصادات الأكثر فقرا، فإنها ستتيح فرصة للعالم للتعلم من هذه التجربة، كما ستؤثر على أوضاع السياسات المقترنة بتقديم المعونة المالية ومساعدات تخفيف الديون للاقتصادات الأكثر فقرا. كذلك تنطوي بعض هذه التغيرات على فرص مباشرة بالنسبة للاقتصادات الصاعدة: فتطبيق نظام العمل من بعد يتيح مجالا أكبر لجذب الوظائف الخدمية ذات القيمة المضافة المرتفعة التي يعهد بها إلى جهات خارجية.

## أسئلة ثورية

جرت العادة أن يكون جل ما يطمح إليه صناع السياسات هو إدخال تعديلات طفيفة على النظم الحاكمة في بلدانهم. وغالبا ما تتمثل وظيفتهم في الحفاظ على استقرار الأوضاع. ولكن في لحظات نادرة، تسهم قرارات القادة في تغيير مسار مجتمعاتهم لفترة طويلة. وها هي قد حانت هذه اللحظة.

فالقادة في الوقت الحالي يواجهون ثلاثة تساؤلات كبرى حول رأيهم في المستقبل الاقتصادي لبلدانهم.

- السؤال الأول: أيهما أفضل... إعادة التوزيع أم عودة الأمور إلى نصابها؟ فقد شهدت الاقتصادات الوطنية اضطرابات حادة، وخلف ذلك حالة من عدم اليقين بين الشركات والعاملين حيال المستقبل — هل الوظائف التي توافرت لها مقومات الاستمرار قبل الجائحة ستظل كذلك، وهل يجدر الاستثمار في هذا النشاط أم ينبغي إلغاؤه. وسيصنع موقف السياسات — سواء كان داعما أو رافضا — فارقا كبيرا في قرار تحول رأس المال والعمالة إلى أنشطة جديدة أو توزيع موارد الاقتصادات وفق نفس النمط السابق في مرحلة ما قبل الأزمة. وحتى إذا تسببت أزمة كوفيد-١٩ في خفض ربحية بعض الأنشطة بشكل دائم، فقد لا يعاد توزيع الموارد مطلقا — أو بالدرجة المطلوبة — في غياب السياسات اللازمة للتشجيع على إعادة التوزيع، بسبب ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر وعدم يقين. فحتى في حالة انهيار النموذج الاقتصادي الحالي فإن نموذجا جديدا لن ينشأ من تلقاء نفسه.
- ويعد السؤال الثاني أكثر إثارة للجدل وهو أيهما أفضل... «إعادة البناء على نحو أفضل» أم «العودة إلى العمل»؟ فهناك فرق كبير بين استغلال هذه الاضطرابات في بناء عالم مختلف والرغبة في عودة الأمور إلى نصابها في أسرع وقت ممكن. وتنشأ عن كل من هذين الاتجاهين اعتبارات مختلفة على مستوى السياسات — إعادة توزيع الموارد في حدود ما تقتضيه الجائحة أم استغلال هذه الاضطرابات في إعادة تصميم الهيكل الاقتصادي الأساسي. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل المزيد من الشركات والمواطنين — مثلا من خلال السعي الدؤوب نحو تحقيق الأهداف المرتبطة بتغير المناخ أو رفع معايير الأجور والعمل واستغلال الاضطرابات في تغيير المسار. أما منهج «العودة إلى العمل»، فيستهدف جعل أي تعديل قد تضطر الوحدات الاقتصادية إلى القيام به محدودا وسريعا ويسيرا قدر الإمكان.
- ويتعلق السؤال الأخير بمدى جاهزية الدول للتخطيط مجددا — التدخل من أجل التشكيل الواعي للاقتصاد بمرور الوقت. فالسياسات التي تستهدف إعادة التوزيع بين القطاعات، أو التقارب الإقليمي، أو «إعادة البناء على نحو أفضل» تفترض سلفا وجود بعض الثقة في قدرة الدولة على تنسيق وتوجيه سلوكيات القطاع الخاص والرغبة في الوصول إلى مصير منشود. غير أن فقدان الثقة والرغبة أدى إلى تنحية الفكر التخطيطي في الثمانينات. ونتيجة لذلك، أصبحت معظم الحكومات في الوقت الحالي غير معتادة على التخطيط الاستراتيجي أو بارعة فيه.

غير أنه توجد بوادر على عودة الفكر التخطيطي. فقد أدت التغيرات المناخية، والاضطرابات الجغرافية السياسية، والتحولات التكنولوجية السريعة، ثم الجائحة في الوقت الحالي إلى زيادة الضغوط على رجال السياسة من أجل قيادة اقتصاداتهم نحو مستقبل أفضل بدلا من اقتصار دورهم على تحرير الغرائز المتوحشة لدى القطاع الخاص. فحتى قبل أزمة كوفيد-١٩، أصبحت علوم الاقتصاد والمشورة بشأن السياسات الاقتصادية أكثر تأييدا لزيادة التدخل النشط من أجل تحسين آليات عمل الاقتصادات.

ويتعهد معظم القادة «بإعادة البناء على نحو أفضل» ومراقبة إعادة توزيع الموارد إلى أنشطة أقل عرضة لمخاطر الإصابة بفيروس كورونا المستجد وأكثر خضارا وإنتاجية، وهو ما يعني ضمنا على الأقل التزامهم بتعزيز الدور الاستراتيجي النشط للدولة في الاقتصاد بشكل أكبر مما شهدته معظم البلدان في الآونة الأخيرة. أما ما إذا كانت دول عديدة تتمتع بالقدرة على إدارة الاقتصاد على نحو أنشط وأكثر استراتيجية من ذي قبل، وما إذا كان قادتها يتمتعون بالفكر اللازم لذلك، فهذا ما سيتكشف لنا عما قريب. FD

---

**مارتن ساندبو** معلق على الاقتصاد الأوروبي في جريدة الفاينانشيال تايمز ومؤلف كتاب اقتصاديات الانتماء.

الصورة: IMF/KIM HAUGHTON

# لا عودة للوراء

## الاستثمار في سياسات من أجل الناس سيساعد على تشكيل اقتصاد أفضل لعالم ما بعد الأزمة

**كريستالينا غورغييفا**

**مع دخول الجائحة في موجة تفشٍ جديدة** عبر العديد من البلدان، من الطبيعي أن نمني النفسَ بعودة سريعة لعالم ما قبل الجائحة. وليتنا كنا قادرين على أن نبدد سريعا غيوم عدم اليقين والإحباط واليأس. فقد أزهق الفيروس أكثر من مليون روح، وتبدلت حياة مئات الملايين الآخرين إلى الأبد من جراء زيادة الفقر وفقدان الوظائف بأعداد هائلة وتعطُّل أنشطة التعليم. وها نحن الآن نواجه خطر ظهور «جيل ضائع»، وخاصة في البلدان النامية.

ولكننا لا نستطيع — ولا ينبغي لنا — أن نعود إلى اقتصاد الأمس، بما يسمه من بطء النمو وانخفاض الإنتاجية وارتفاع عدم المساواة وتفاقم الأزمة المناخية؛ بل علينا أن نتطلع إلى مستقبل ننتهج فيه أسلوب أداء مختلفا. وهناك من العظم والإلحاح بمكان في هذا الصدد: محاربة أسوأ أزمة اقتصادية منذ حقبة «الكساد الكبير»، وكذلك البدء في البناء قُدُما نحو عالم أكثر خضرة وديناميكية وشمولا للجميع.

ويمكننا استلهام القدوة ممن أحدثوا فرقا أثناء الجائحة. ومن بين هؤلاء، العاملون في قطاع الرعاية الصحية، وسائقو خدمات التوصيل، وعمال النظافة — وكثير منهم يسدُّون احتياجاتهم الأساسية بشق الأنفس رغم عملهم الشاق والمخاطر التي يتحملونها من أجل الآخرين.

ولمساعدة هؤلاء العاملين وكل مواطنيهم، وفرت الحكومات شريان حياة ماليا للأسر والشركات بقيمة ١٢ تريليون دولار أمريكي تقريبا. وحافظت إجراءات السياسة النقدية الاستثنائية على تدفق الائتمان، مما ساعد الملايين من الشركات على مواصلة العمل. ويمثل هذا ركيزة للتقدم، غير أن المستقبل يحمل في طياته تحديات أكبر.

ومن الأهداف الأساسية في هذا السياق خلق اقتصاد أفضل للجميع. ودعوني ألقي الضوء على بعض الأولويات الأساسية التي تساعدنا في الوصول إلى ذلك: **الاستثمار في النساء والشباب وفي برامج التعليم والمهارات** التي من شأنها إتاحة الفرص وتعزيز الإنتاجية. وهذا ما أسميه «سياسات من أجل الناس».

### تمكين المرأة

كانت الأزمة بالغة الصعوبة على النساء بوجه خاص: فوظائفهن أكثر تركزا في القطاعات الأشد تضررا أو المعرضة للمخاطر، والتجربة تشير إلى أن احتمالات العودة إلى الدراسة بعد الجائحة أقل بالنسبة للفتيات في الاقتصادات النامية. كذلك فإن الأكثر ترجيحا أن تعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي فقد لا يصل إليهن دعم الحكومة. وأثناء هذه الأزمة، تمضي النساء في عدة اقتصادات متقدمة ١٥ ساعة أسبوعيا أكثر مما يمضيه الرجال في أداء العمل المنزلي دون مقابل.

وبعبارة أخرى، فإن عقودا من التقدم نحو المساواة بين الجنسين باتت معرضة للخطر. ويتطلب هذا استجابة قوية تستند إلى سياسات مصممة جيدا وبيانات موثوقة. فعلى سبيل المثال، يؤدي إدراج زيادة خدمات رعاية الطفل في الموازنات العامة إلى إتاحة الفرصة لعدد أكبر من النساء للحصول على عمل. ومن شأن إعطاء دفعة للشمول المالي أن يساعد النساء على مواجهة الصدمات بصورة أفضل والاستفادة من فرص ريادة الأعمال.

ويدعم الصندوق بلدانه الأعضاء في تنفيذ سياسات فعالة للمالية العامة تستجيب لاحتياجات الجنسين، بما في ذلك إعداد الميزانية على أساس مراعٍ للمنظور الجنساني. فلنفكر في القوانين الملزمة بالمساواة في الأجر، والتعاون مع المجتمع المدني، وتكليف وزارات المالية بأخذ زمام المبادرة في تناول هذه القضية الحيوية، مثلما فعلت كندا. وتوضح أبحاثنا أن التعجيل بالمساواة بين الجنسين يمكن أن يُحْدِث تغييرا جذريا في المشهد العالمي. فبالنسبة لأقل البلدان تطبيقا للمساواة، من شأن سد الفجوة بين الجنسين أن يرفع إجمالي الناتج المحلي بمتوسط ٣٥٪.

### الاستثمار في الشباب

إن العديد من التحديات التي تواجه النساء، مثل بناء المهارات والحصول على عمل في القطاع الرسمي، يؤثر على الشباب بشكل أعم. فاحتمالات الاشتغال بوظائف تسمح بالعمل من بُعد هي أقل إلى حد كبير بالنسبة للعاملين الشباب وغير الحاصلين على تعليم جامعي، ومن ثم فهم أكثر تعرضا

لمخاطر البطالة. وفي الوقت نفسه، تسببت الأزمة في تعطيل المسار التعليمي لأكثر من مليار طالب، مما يمكن أن يؤثر بشدة على دخلهم ومستوياتهم المعيشية مدى الحياة.

وقد بحث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعمق مؤخرا في كيفية تسبُّب الأزمة في الإضرار بإتاحة الفرص، كما ألقيا الضوء على السياسات التي يمكن أن تفيد في هذا الصدد. ففي كثير من البلدان، على سبيل المثال، يمكن تحسين تصميم القواعد المنظمة لسوق العمل عن طريق حماية العاملين من خلال شبكات أمان اجتماعي أقوى بدلا من محاولة حماية وظائف محددة قد تؤول إلى الزوال.

وبوسع البلدان اتباع سياسات لتحسين التحصيل التعليمي، على غرار برنامج المساعدات المالية للأسر (Bolsa Família) في البرازيل، الذي يتيح إعانات نقدية للأسر التي تعول أطفالا ملتحقين بالتعليم.

ومما يفيد الشباب إلى حد كبير أيضا تيسير بدء مشروعات الأعمال وتخفيض تكلفته، مثلما يفعل الأردن، وكذلك البرامج المصممة جيدا التي تتيح التدريب على الوظائف وتساعد الشباب في البحث عن عمل. وفي كثير من البلدان، هناك فرصة لدعم أجور القطاع الخاص بما يحفز أصحاب الأعمال على تشغيل الشباب العاطلين عن العمل وتدريبهم.

## إتاحة الفرص

يمكن للسياسات التي تركز على الناس أن تعزز الإنتاجية، وخاصة إذا كانت الاستثمارات تعزز قدرات العاملين في وظائف القطاع غير الرسمي والوظائف ذات المهارات المحدودة. فهؤلاء العاملون يواجهون بالفعل تدني الأجور، وانخفاض الأمن الوظيفي، ومحدودية القدرة على الادخار لأيام العسر. وحين وقعت الجائحة، تعذر على معظمهم العمل من بُعد وكانوا يعيشون تحت وطأة شبكات الأمان الاجتماعي الضعيفة، والمساكن المزدحمة، والفرص المحدودة للحصول على رعاية صحية جيدة.

وكما هو الحال مع الفئات الأخرى المعرضة للمخاطر، إذا استثمر كل بلد في تحقيق الإمكانات الكاملة لهؤلاء العاملين، فسوف تعم الفائدة على المجتمع كله. وهناك فرصة هائلة لإتاحة التدريب التحويلي وتعليم المهارات الجديدة، وخاصة بالنسبة للعمل الذي يجب أن نقوم به من أجل إنقاذ الكرة الأرضية. ولنفكر هنا في إعادة زراعة الغابات وحفظ الطبيعة وجعل المباني أكثر كفاءة في استخدام الطاقة.

أو لنفكر في زيادة فرص الحصول على خدمات الإنترنت والخدمات المالية. فحوالي ١,٧ مليار بالغ لا يتعاملون مع البنوك حتى الآن، وحوالي ضِعف هذا العدد لا يستخدمون شبكة الإنترنت. ويتطلب إصلاح هذا القصور وجود البنية التحتية المادية لأبراج شبكات الإنترنت وكابلات الألياف البصرية، بالإضافة إلى قوانين لحماية الخصوصية وحماية المستهلكين.

كذلك يتطلب الشمول المالي تحركا من الحكومة لتحسين المعرفة المالية وإزالة الحواجز القانونية أمام الملكية وتوفير أداة لإثبات الهوية — حتى يستطيع الناس فتح حسابات مصرفية والحصول على الخدمات المالية الرقمية.

## كيف يمكننا تحمل التكلفة

إننا نعلم المطلوب، فكيف لنا أن ندفع تكلفته؟ إن رفع كفاءة الإنفاق من شأنه تحسين النتائج لصالح الناس حتى دون التوسع في مخصصات الموازنة القائمة.

فبالرغم من التحديات الكبيرة، حققت ليبريا وملاوي ونيبال وجزر سليمان زيادة كبيرة في إيراداتها الضريبية على مدار عقد في الماضي القريب — بين ٧ و ٢٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وفي كثير من البلدان، يتيح سد الثغرات ورفع كفاءة النظم الضريبية فرصا للتقدم.

**يجب أن نتطلع إلى مستقبل ننتهج فيه أسلوب أداء مختلفا.**

وبالنسبة للبلدان النامية منخفضة الدخل، ستظل المنح والإقراض الميسر ضروريين لدعم الاستثمارات بهدف رفع مهارات الأفراد وتعزيز الإنتاجية. وبالنسبة للبلدان ذات مستويات المديونية المتوسطة، قد يكون الاقتراض خيارا ممكنا، وخاصة إذا كان بمقدورها الاستفادة من أوضاع التمويل التي تتسم بانخفاض التكلفة نسبيا. وقد استكملت مصر مؤخرا إصدارين للسندات بقيمة كلية قدرها ٥,٨ مليار دولار أمريكي، منها إصدار لسند أخضر بقيمة ٧٥٠ مليون دولار — وهو الأول في الشرق الأوسط — يركز على مشروعات مكافحة التلوث والطاقة المتجددة.

ويركز الصندوق على العمل مع بلدانه الأعضاء لمساعدتها في بلورة سياسات من أجل الناس وامتلاك القدرة على تحمل تكلفتها. ومن خلال مشورتنا الاقتصادية ومساعداتنا في مجال بناء القدرات، ندعم زيادة الإنفاق الاجتماعي وتحسين جودته، وتعبئة الإيرادات المحلية، وإيجاد نظم ضريبية أكثر كفاءة وتصاعدية.

كذلك قدمنا التمويل بسرعة وحجم غير مسبوقين: أكثر من ١٠٠ مليار دولار لواحد وثمانين بلدا، منها ٤٨ بلدا منخفض الدخل. وننظر الآن في الخيارات الممكنة لزيادة تطويع أدواتنا الإقراضية حتى نتمكن من مواصلة خدمة بلداننا الأعضاء في الفترة القادمة.

وإذ يشرع الاقتصاد العالمي في رحلة صعود طويلة من أغوار الأزمة، هناك شيء واحد لا ينقصه الوضوح: أننا لن نعود من حيث أتينا. وإذا كنا بصدد التغلب على الأزمة وصياغة شكل التعافي، فعلينا أن نمضي قدما مدركين للغاية التي نعمل من أجلها وعازمين على التضامن — مع الناس كافة. ومعا، يمكننا بناء عالم أكثر رخاء وأشد صلابة. FD

---

**كريستالينا غورغييفا** هي المدير العام للصندوق.

# تفاوتات في الوقت الحقيقي

تحليل إعلانات الوظائف على شبكة الإنترنت يظهر مدى ما سببته الجائحة من أضرار، لاسيما للنساء والشباب

**وينجي تشن**

تعد البيانات عالية التواتر ذات أهمية كبيرة في رصد الخسائر والاضطرابات الاقتصادية السريعة الناتجة عن جائحة كوفيد-١٩، كما أكدت على نحو فوري تقريبا التأثير غير المتوازن للأزمة على بعض القطاعات السكانية، لا سيما النساء.

ويجري حاليا التدقيق عن قرب في لقطات من السلوك البشري على أساس أسبوعي أو يومي أحيانا — حجوزات المطاعم ومرور المشاة وبيانات الهاتف المحمول وأعداد المسافرين الذين يمرون من نقاط التفتيش بالمطارات وأنشطة تجارة التجزئة وحتى الصور الملتقطة ليلا للأرض من الفضاء. وتكمن في هذه البيانات عالية التواتر شواهد قد تساعد في رسم صورة لانعكاسات الأزمة على الآفاق بالنسبة للنساء والشباب والأقليات، وربما التنبؤ بالتغيرات في الأعوام القادمة. وكان الاعتماد على البيانات الآنية في صنع القرارات يشهد تزايدا سريعا حتى قبل ظهور الجائحة، وهو ما يرجع في الأساس إلى التقدم المحرز نحو التحول الرقمي وظهور مفهوم البيانات الكبيرة. غير أن الجائحة سلطت الضوء على أهميتها.

وقد أدت الجائحة إلى تقويض سوق العمل بسرعة غير مسبوقة. وكان من الصعب أن تواكب البيانات الرسمية ربع السنوية أو حتى الشهرية موجة البطالة التي لا مثيل لها منذ الكساد الكبير. وقد تعكس بيانات سوق العمل الصادرة خلال الأزمة الحالية صورة مربكة عن سوق العمل، حيث وجد معدو البيانات الرسمية صعوبة بالغة في رصد برامج التسريح المؤقت والوظائف بدوام جزئي، مما اضطرهم إلى نشر البيانات مع التحذير مما تنطوي عليه من درجة كبيرة من عدم اليقين.

وتستخدم دراستنا الجديدة البيانات الآنية المتاحة من شركة Indeed التي تعد من أكبر محركات البحث المخصصة لعرض إعلانات الوظائف من جميع أنحاء العالم، وهي فرصة فريدة من نوعها لرصد سلوك جميع أصحاب الأعمال تقريبا الذين يعلنون عن الوظائف الشاغرة لديهم عبر الإنترنت. وتتمثل الميزة الأساسية للبيانات المستمدة من إعلانات الوظائف على الموقع الإلكتروني لشركة Indeed في أن المعلومات تكاد تكون آنية وتغطي جميع إعلانات الوظائف على شبكة الإنترنت، بينما تقتصر بيانات المسوح الحكومية على أصحاب الأعمال الذين شاركوا في المسح. وتعد هذه الصورة الآنية لحجم الطلب على العمالة بمثابة شاهد تحليلي على ظاهرة ازدادت وضوحا بمرور الوقت خلال العام الجاري: فقد تراجع الطلب بشكل أكبر على وظائف النساء مقارنة بالرجال، كما يرجح تأخر العمالة منخفضة المهارات أكثر عن اللحاق بالركب.

## صورة آنية لحجم الطلب على العمالة

في الوقت الذي أغلقت فيه أماكن العمل أبوابها، تراجع اتجاه إعلانات الوظائف الشاغرة الجديدة (الوظائف التي تم الإعلان عنها عبر الإنترنت منذ ٧ أيام أو أقل) بحوالي ٥٠٪ في المتوسط عبر بلدان العينة بداية من إبريل مقابل نفس الفترة في ٢٠١٩ (انظر الرسم البياني ١). ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الوظائف الشاغرة تدريجيا، وإن كانت اتجاهات الوظائف المعلنة عبر الإنترنت لا تزال متدنية بدرجة كبيرة عموما مقارنة بالسنوات السابقة رغم إعادة فتح قطاعات عديدة في بلدان العينة. ويشير تدني عدد الوظائف المعلنة إلى تراجع الطلب على العمالة، أي زيادة صعوبة العثور على وظائف. وعادة ما يعد ذلك بادرة على سوء الأوضاع الاقتصادية، لا سيما في ظل تسريح الشركات لأعداد متزايدة من العاملين وسحب الدعم الحكومي للأجور والدخل تدريجيا.

وتشير البيانات المستمدة من شركة Indeed، ومعظمها بيانات عن إعلانات الوظائف عبر الإنترنت في الاقتصادات المتقدمة، إلى أن تراجع عدد إعلانات الوظائف يشمل قطاعا واسعا. فقد تأثرت الوظائف التي يمكن أداؤها من المنزل بقدر الوظائف الأخرى التي لا تناسب العمل من المنزل. ومع إعادة فتح الاقتصاد بمرور الوقت، ازداد الطلب بدرجة أكبر على الوظائف التي يصعب أداؤها من المنزل مقارنة بالوظائف المناسبة للعمل من المنزل، ربما بسبب إلغاء القرارات الملزمة بالبقاء في المنازل.

غير أن بعض المجموعات كانت أكثر تأثرا مقارنة بغيرها. فعلى عكس الأزمة المالية العالمية التي وقعت في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عندما كان الرجال يشغلون معظم الوظائف التي فُقدت من جراء الأزمة، وقع الجزء الأكبر من تداعيات الأزمة الحالية على النساء. ففي بداية يونيو على سبيل المثال، تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت التي يزداد تركز النساء فيها بحوالي ٤٠٪ مقارنة بالاتجاه السائد في يونيو الماضي (انظر الرسم البياني ٢). وبالنسبة للوظائف التي يشغل الرجال الجزء الأكبر منها، تراجع اتجاه الوظائف المعلنة بنحو ٣٥٪ عن العام الماضي. واستمرت هذه الفجوة خلال مرحلة التعافي أيضا. وتؤيد هذه النتيجة العديد من النتائج الأخرى بشأن ما تشهده النساء خلال الأزمة الحالية من صعوبات أكبر سواء في العمل أو في صورة أعباء إضافية بالمنزل. وعلى مستوى الوظائف، عادة ما تكون نسبة النساء أكبر من الرجال في وظائف مثل الضيافة، ورعاية الأطفال، والمطاعم والترفيه، وهي الوظائف الأكثر تضررا في بداية الجائحة نظرا لأنها

الصورة: ISTOCK / ARTEM PEREVERTAYKO

الرسم البياني ١

## وظائف غير كافية

سجلت اتجاهات إعلانات الوظائف عام ٢٠٢٠ انخفاضا حادا بنسبة ٥٠٪ في المتوسط في بعض البلدان خلال الأسابيع الأولى من جائحة كوفيد–١٩، ولا تزال أقل كثيرا من مستواها في السنوات السابقة.

(متوسط متحرك لإجمالي عدد إعلانات الوظائف الجديدة خلال ٧ أيام، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

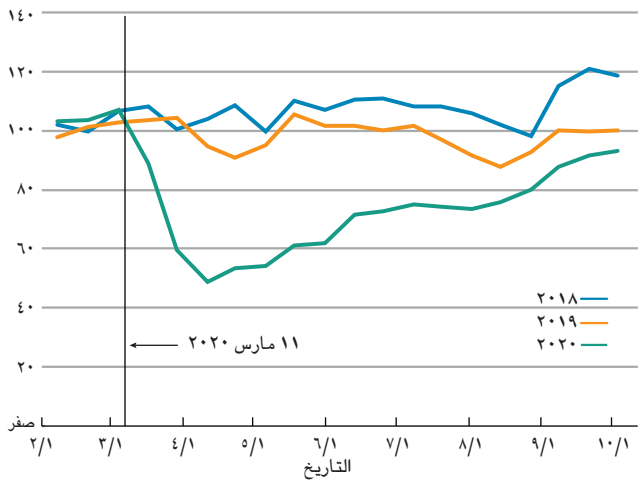


**المصادر**: شركة Indeed، وحسابات المؤلف.

**ملحوظة**: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف الجديدة خلال ٧ أيام في سنوات مختلفة. ويُقصد بإعلانات الوظائف الجديدة الوظائف المعلنة على الموقع الإلكتروني لشركة Indeed منذ ٧ أيام أو أقل. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد–١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

الرسم البياني ٢

## الفجوة بين الجنسين

تراجعت إعلانات الوظائف التي يزداد تركز النساء فيها بمعدل أكبر خلال جائحة كوفيد–١٩.

(٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩: الفجوة في الاتجاهات، ٪، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

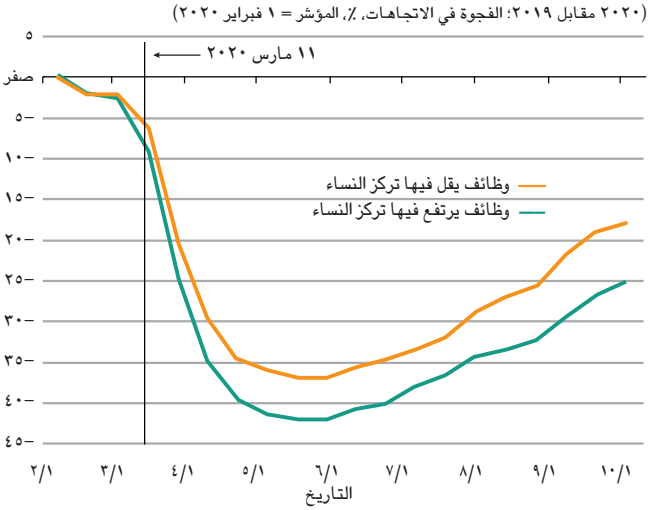


**المصادر**: شركة Indeed، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات المؤلف.

**ملحوظة**: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في فجوة اتجاهات (٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩) المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف التي يزداد تركز النساء فيها خلال ٧ أيام باستخدام التصنيفات القطاعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد–١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة بدرجة كبيرة على الاحتكاك المباشر بين الأفراد. كذلك تضررت النساء من إغلاق المدارس ودور رعاية الأطفال الذي أدى إلى بقاء الأطفال في المنازل، كما أنهن أكثر عرضة للانسحاب من صفوف القوة العاملة أو طلب تخفيض عدد ساعات العمل، مما يؤثر سلبا على آفاق توظيفهن. وستكون لهذه الاتجاهات على الأرجح تداعيات سلبية على فجوة الأجور بين الجنسين التي كانت قد بدأت في الانكماش خلال السنوات التي سبقت الجائحة ويرجح اتساعها مجددا في الوقت الحالي.

وبالمثل، تراجع الطلب على الوظائف منخفضة المهارات بشكل أكبر مقارنة بالوظائف عالية المهارات. وعادة ما يعتمد العديد من الوظائف التي تتطلب احتكاكا مباشرا بين الأفراد على العمالة ذات المهارات المنخفضة. وسجلت إعلانات الوظائف ذات المهارات العالية اتجاها أفضل كثيرا، وإن كانت قد انخفضت هي الأخرى بأكثر من الثلث مقارنة بالعام الماضي (انظر الرسم البياني ٣). وبعبارة أخرى، فإن الفرص المتاحة أمام الباحثين عن عمل الذين يتقدمون عادة إلى وظائف منخفضة المهارات تضاءلت كثيرا مقارنة بفرص هؤلاء ممن يتقدمون عادة إلى وظائف عالية المهارات. ونظرا لأن الوظائف منخفضة المهارات عادة ما تكون منخفضة الأجر أيضا، يقع الضرر الناجم عن هذه الاتجاهات على المجموعات منخفضة الدخل تحديدا التي تمتلك مؤهلات وظيفية محدودة. وفي البلدان التي أوشكت حكوماتها على سحب الدعم، لا تمتلك هذه المجموعات على الأرجح مدخرات تعينها على مواجهة المصاعب لحين العثور على وظيفة جديدة، وهو ما يبدو أصعب كثيرا في الاقتصاد الحالي.

## إعلانات الوظائف والدعم المتاح من خلال السياسات

تدل البيانات الآنية أيضا على أنه كلما ازداد الدعم الاقتصادي من جانب الحكومة قل تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت في بداية تطبيق تدابير الإغلاق. واستجابت البلدان من خلال اتخاذ تدابير مالية ونقدية استنسابية قوية لمواجهة التداعيات السلبية للجائحة. وتضمن الدعم الاقتصادي التنشيط المالي من خلال الإنفاق لدعم دخول العاطلين وتخفيف أعباء الشركات — مع إلزامها صراحة في بعض الأحيان بالاحتفاظ بموظفيها — وتخفيف أعباء الدين عن كاهل الأسر. ومع الأخذ في الاعتبار أن البلدان تختلف من حيث وضعها الاقتصادي فيما قبل الأزمة، وهو ما قد يؤثر على نتائج سياساتها خلال الجائحة، تشهد البلدان التي تقدم حكوماتها دعما اقتصاديا أكبر نسبيا فجوة أقل في اتجاهات إعلانات الوظائف مقارنة بالعام الماضي. ويظل هذا النمط ثابتا عند تحييد أثر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان، وعدد الإصابات والوفيات الناتجة عن جائحة كوفيد–١٩، ونسبة السكان من كبار السن. وفي البلدان التي يزداد فيها حجم المحفزات المالية المستخدمة،

بما في ذلك المنح والقروض المقدمة للشركات، تساهم هذه المحفزات على الأرجح في إبطاء وتيرة تراجع الوظائف الشاغرة. ولكن مع بداية سحب الدعم الحكومي وإعادة فتح الاقتصادات، سيتضح لاحقا كيف سيكون أداء الشركات التي حصلت على الدعم في ظل التباطؤ الاقتصادي الحالي.

## المرحلة المقبلة

تشير نتائجنا إلى أهمية البيانات الآنية في ظل أزمة سريعة التطور، حيث أمكن الاستفادة منها في التأكد من أثر الجائحة على اتساع الفروق بين النساء والرجال وبين الأغنياء والفقراء. ولكن كيف يمكن الاسترشاد بالبيانات الآنية مستقبلا في إعداد السياسات؟ إذا كان هناك وجه للاسترشاد، فإن هذه البيانات تقدم لنا لمحة عما قد يستجد مستقبلا وكيفية توجيه الدعم في الوقت الحاضر.

وليس من المستغرب أن تتركز أكبر الأضرار في القطاعات التي أُغلق معظمها أو تم إغلاقها بالكامل، مثل الضيافة والمطاعم والسياحة والخدمات الشخصية. ونتيجة لهذا الانهيار، تراجع نصيب هذه القطاعات من إجمالي إعلانات الوظائف بشكل حاد. وفي المقابل، ازدادت إعلان الوظائف في قطاعات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم كنسبة من مجموع الوظائف. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو ما إذا كانت هذه الاتجاهات ستستمر مستقبلا. وتتوقف الإجابة على تطور الجائحة ومسار التعافي الاقتصادي.

ورغم أن تغطية البيانات المستمدة من شركة Indeed تتركز في الاقتصادات المتقدمة أساسا، تعكس أنماط بيانات الوظائف المعلنة في البرازيل والمكسيك وبولندا والإمارات العربية المتحدة تراجعا حادا أيضا في الطلب على العمالة خلال الجائحة. ولكن نظرا لوجود قطاعات غير رسمية كبيرة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن تراجع عدد الوظائف المعلنة عبر الإنترنت التي غالبا ما تكون في القطاع الرسمي قد لا يعكس حجم الضرر الحقيقي الواقع على سوق العمل. ويرجح أيضا أن تتحمل النساء في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عبئا أكبر مقارنة بالرجال، كما يمكن أن تكون لتأثير إغلاق المدارس المؤقت على تعليم النساء تداعيات حادة على المدى الطويل. وعلى غرار الاقتصادات المتقدمة، تولي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأولوية لاحتواء الجائحة وتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن خسائر الدخل على الأفراد والشركات. وعلى المدى الطويل، يجب أن تتصدى السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لتراجع مراكمة رأس المال البشري، وزيادة أوجه عدم المساواة، وقضايا القطاع غير الرسمي مع تشجيع العمل في القطاعات الرسمية.

وفي حالة استمرار هذه التغيرات، ستكون هذه البيانات الآنية بمثابة بادرة على إعادة توزيع جزء كبير من العمالة، مما قد يؤثر بالسلب على العديد من العاملين، لا سيما الذين تؤهلهم مهاراتهم للعمل فقط في القطاعات التي يقل الطلب عليها في الوقت الحالي وتصعب إعادة تدريبهم. وتؤكد حالة عدم اليقين تلك على الحاجة إلى توفير المزيد من الدعم والحماية للفئات المعرضة للخطر. ولاستهداف المجموعات الأكثر تضررا خصوصا، مثل النساء والعمالة محدودة المهارات، ينبغي أن تتضمن السياسات تقديم حوافز للتشجيع على الموازنة بين مسؤوليات العمل ورعاية الأسرة، وتوفير المزيد من خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأطفال وتنظيم الأسرة، وتوسيع نطاق الدعم ليشمل الشركات الصغيرة وأصحاب الأعمال الحرة. وينبغي النظر أيضا في تقديم برامج تستهدف (إعادة) تدريب العاملين ودعم التوظيف لصالح العمالة الأكثر عرضة للبطالة على المدى الطويل.

وهذه البيانات ليست سوى غيض من فيض، فلا يزال العالم في طريقه إلى إدراك التداعيات الاجتماعية للجائحة. وقد اتضح من هذه البيانات اتساع الفجوة بين الجنسين والطبقات، كما أعادت التأكيد على أهمية سياسات مثل الاستثمار في التعليم والبنية التحتية، ودعم خدمات رعاية الأطفال، ومنح إجازات رعاية الأطفال. ولا تكمن أهمية هذه السياسات في رفع القيود التي تحول دون تمكين النساء اقتصاديا فحسب، ولكنها ضرورية أيضا لبناء تعاف شامل للجميع في مرحلة ما بعد كوفيد-١٩. FD

**وينجي تشن** اقتصادي أول في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٣

### الفجوة بين المهارات

تراجعت إعلانات الوظائف التي تستهدف العاملين ذوي المهارات الأقل بمعدل أكثر حدة مقارنة بالوظائف عالية المهارات.

(٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩؛ الفجوة في الاتجاهات، ٪، المؤشر = ١ فبراير ٢٠٢٠)

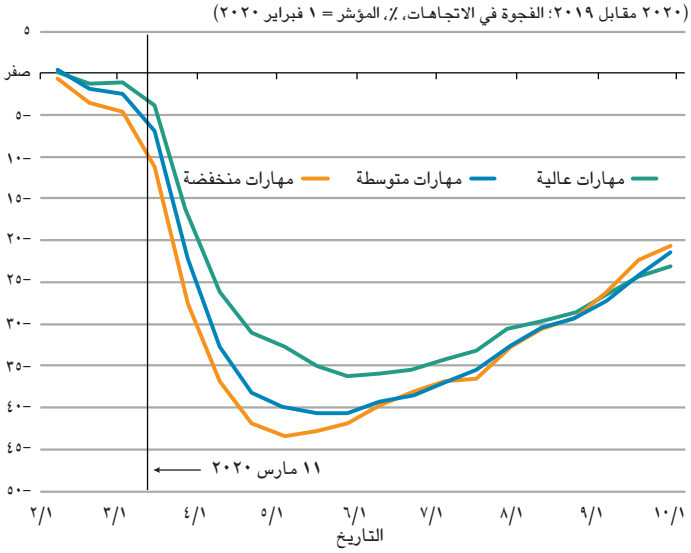


**المصادر**: شركة Indeed، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات المؤلف.

**ملحوظة**: يعرض الرسم البياني مخططات انتشار تستخدم قيما إجمالية لبيان التغير بمرور الوقت في فجوة اتجاهات (٢٠٢٠ مقابل ٢٠١٩) المتوسط المتحرك لإعلانات الوظائف حسب مستوى المهارات خلال ٧ أيام باستخدام التصنيفات القطاعية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. ويشير الخط الرأسي إلى إعلان منظمة الصحة العالمية تصنيف فيروس كوفيد-١٩ كجائحة. وتتضمن عينة البلدان المستخدمة الإمارات العربية المتحدة وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وسويسرا وألمانيا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وأيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وبولندا وسنغافورة والسويد والولايات المتحدة الأمريكية.

# ظلال ممتدة

## لبدايات جانبها الحظ

**الشباب الذين يتخرجون خلال الأزمات سيكونون عرضة لتداعيات عميقة قد لا يتعافون منها مطلقا**

**هانس شوانت وتيل فون فشتر**

لا يزال الملايين من شباب العالم الذين سينجون من الجائحة تنتظرهم مستجدات عصيبة في المستقبل. فالركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩ لن يضع المنضمين حديثا إلى سوق العمل أمام صعوبات في بداية حياتهم المهنية فحسب، بل سيجعلهم عرضة لكسب دخول أقل لعقود قادمة وارتكاب المزيد من الجرائم وعيش حياة أسرية غير مرضية، بل ربما الوفاة في سن أصغر مقارنة بأصحاب الحظ الأوفر من الباحثين عن عمل.

تلك هي النتائج البائسة التي خلصت إليها مجموعة كبيرة من الأبحاث التي تتناول التداعيات طويلة المدى لدخول سوق العمل خلال فترات الركود. وحلل الباحثون بيانات فترات الركود السابقة على مدار عدة عقود، وتوصلوا إلى نتائج مهمة بالنسبة للولايات المتحدة. وخلص عدد متزايد من الدراسات إلى نتائج مماثلة في كندا وألمانيا والمملكة المتحدة والنمسا وإسبانيا وبلجيكا والنرويج واليابان.

وقد بدأت المحنة التي يمر بها خريجو المدارس الثانوية والكليات تسترعي انتباه الإعلام. ففي مقابلة مع مؤسسة بلومبيرغ الإخبارية، قالت تيسا فيليبشيك، وهي تبلغ من العمر ٢٢ عاما وتخرجت في يونيو في قسم العلوم البحرية والساحلية بجامعة كاليفورنيا في مدينة ديفيس، إنها تقدمت لشغل وظائف في مجال صون المحيطات وبحوث النباتات البحرية وتغير المناخ. وكانت تعتزم العمل لمدة عام قبل أن تبدأ دراساتها العليا، لكنها لم تتلق أي عروض، وتعيش حاليا مع والديها.

وأضافت «توارت جميع خططي تحت وطأة الجائحة».

وفي مقابلة مع مجلة ذا أتلانتيك، قالت جايدن البالغة من العمر ١٧ عاما إنها كانت تأمل قبل الجائحة في دراسة الميكانيكا والعمل في المجال عقب إتمام الدراسة الثانوية في شرق ولاية ميزوري. فقد كانت ترغب في العثور على عمل في ورشة لإصلاح السيارات، ولكن خطتها تلاشت وأصبحت تعمل الآن في أحد مطاعم الوجبات السريعة.

وقالت «لا أرغب في العمل [بمطاعم الوجبات السريعة] للأبد، ولكني لا أريد أن أستقيل أيضا إذا لم أحصل على وظيفة أقرب إلى المسار المهني الذي اخترته».

وقد أجرينا دراسة في الآونة الأخيرة حول المنضمين الجدد إلى سوق العمل خلال فترات الانتعاش والكساد في الولايات المتحدة على مدار ٤٠ عاما من ١٩٧٦ إلى نهاية ٢٠١٥، وهي دراسة مستوحاة جزئيا من ملاحظتنا لأصدقاء أتموا تعليمهم في مرحلة الركود الكبير. فحتى بعد مرور عدة سنوات، لاحظنا اختلافا كبيرا في جودة الوظائف والرضا الوظيفي بين المنضمين إلى سوق العمل قبل الركود مباشرة وغيرهم ممن دخلوا إلى سوق العمل أثناء فترة الركود.

واستنادا إلى النتائج التي توصلنا إليها، تشير تقديراتنا إلى أن الشباب المنضمين إلى سوق العمل الأمريكية عام ٢٠٢٠

للبحث عن أول وظيفة لهم بدوام كلي، وعددهم ٦,٨ مليون تقريبا، قد يخسرون حوالي ٤٠٠ مليار دولار أمريكي تقريبا من دخولهم خلال العشرة أعوام الأولى في حياتهم العملية. وتفترض هذه التوقعات تعافي الاقتصاد سريعا عام ٢٠٢١. ولكن إذا ما استمر الركود الناجم عن الجائحة أو اشتدت وطأته في العام التالي، سيصبح خريجو عام ٢٠٢٠ أكثر تأخرا عن الركب، وستواجه مجموعة أخرى من المنضمين الجدد غير المحظوظين نفس الآفاق المخيفة عام ٢٠٢١.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم سباقا من أجل التوصل إلى لقاح فعال، يتعين على صناع السياسات المعنيين بالاستجابة للأزمة الاقتصادية الناجمة عن الفيروس التصدي أيضا للمأزق الذي تواجهه هذه المجموعة. وعلى المدى القصير، يمكن أن تتضمن الاستجابات المساعدة في البحث عن عمل، وتوفير حوافز للتشجيع على العمل بدوام جزئي، ودعم أجور حديثي التعيين. وعلى المدى المتوسط، يجب أن تراعي سياسات الرعاية والدعم التداعيات الدائمة، لا سيما على الفئات التي نالت حظا أقل من التعليم.

ومن المهم توعية شباب العاملين بشأن التداعيات السلبية التي تواجههم على المدى الطويل وأسبابها. فعندما يدرك الشباب ممن يعملون في وظائف أقل إنتاجية أن تحدياتهم لا تعكس على الأرجح نقصا في مهاراتهم أو إخفاقات شخصية، يمكن أن يشجعهم ذلك على مواصلة البحث عن فرص والانتقال إلى وظائف أفضل مع تعافي الاقتصاد.

وخلال السنوات التي تلت الركود الكبير منذ ما يزيد على عقد كامل، تطور فهم الاقتصاديين للضرر الناجم على المدى الطويل نتيجة بدء الحياة المهنية خلال فترات الركود. فعادة ما كان الاقتصاديون ينظرون إلى دورات الانتعاش والكساد الاقتصادية باعتبارها مجرد ظاهرة مؤقتة. ولكن الدراسات التي استندت إلى مجموعات كبيرة من البيانات العرضية والطولية حول العالم خلصت إلى أن فترات الهبوط الاقتصادي تترتب عليها تداعيات مزمنة بالنسبة للمنضمين إلى سوق العمل خلال فترات الركود. وتم رصد هذه التداعيات على المدى الطويل عبر مجموعات خريجي ماجستير إدارة الأعمال والاقتصاديين الحاصلين على الدكتوراه وخريجي الكليات عموما ومعظم المجموعات عبر مختلف الشرائح الديمغرافية والتعليمية في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي خضعت للدراسة.

وقد وُجد أن هؤلاء الذين صادفهم سوء الحظ ببدء حياتهم المهنية في ظل الركود تراجعت دخولهم لمدة ١٠ إلى ١٥ عاما أو أكثر بعد تخرجهم. وتشهد الفئات التي نالت حظا أقل من التعليم والعمالة من غير ذوي البشرة البيضاء فترات مطولة من البطالة وارتفاعات مؤقتة في مستويات الفقر. أما العاملون من أصحاب المؤهلات الدراسية الأعلى، فيقبلون وظائف لدى شركات تقدم أجورا أقل، ويشهدون تعافيا جزئيا عند الانتقال إلى شركات أفضل. وتوصلت الدراسات أيضا إلى أن الأفراد في هذه المجموعة عادة ما يكونون أقل تقديرا لأنفسهم، ويرتكبون المزيد من الجرائم، ويشككون في مصداقية الحكومة.

وتتشابه الأنماط النوعية بين الرجال والنساء، وذوي البشرة البيضاء وغير ذوي البشرة البيضاء، والمتسربين والخريجين من التعليم الثانوي وخريجي الكليات (انظر الرسم البياني). غير أن المنضمين إلى سوق العمل الأكثر عرضة للمخاطر عادة ما يعانون من تبعات أكبر. فعلى سبيل المثال، بينما يعاني الحاصلون على شهادات جامعية من خسائر أولية في الدخل تقدر بحوالي ٦٪ عند الانضمام إلى سوق العمل خلال فترات الركود المعتدلة، تتراجع دخول المتسربين من التعليم الثانوي بنسبة تصل إلى ١٥٪.

ولا تقتصر تداعيات بدء الحياة المهنية في ظل الركود على الدخل أو الأجر أو جودة الوظيفة فقط. فقد وثق الباحثون مجموعة كبيرة من التبعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الصحية الأخرى. وعادة ما يكون لهذه التبعات أثر ارتجاعي على إنتاجية العاملين، مما يؤدي إلى تفاقم الآثار الأولية على الدخل.

ويؤدي تراجع دخول الأفراد إلى تراجع دخول الأسر، وتراجع معدلات ملكية المنازل، وكذلك ارتفاع معدلات الفقر بالنسبة للمنضمين إلى سوق العمل الأقل مهارة. وينعكس ذلك أيضا على أنماط التزاوج: فالمنضمون الجدد إلى سوق العمل خلال فترات الركود عادة ما يتزوجون بأشخاص يعانون من انخفاض دخولهم بسبب الركود أيضا.

## الداخلون إلى سوق العمل خلال فترات الركود يشعرون بتدني تقدير الذات ويرجح إفراطهم في تناول المُسكرات وارتفاع معدلات السمنة بينهم.

ويبدو أن برامج شبكات الأمان الاجتماعي، مثل برنامج مساعدات التغذية التكميلية وبرنامج الإعانة الطبية (Medicaid)، تساهم في التخفيف من بعض هذه التداعيات السلبية على الأقل. ولكن وفقا للباحثين، ذكر الداخلون إلى سوق العمل خلال فترات الركود أنهم يشعرون بتدني تقدير الذات ويرجح إفراطهم في تناول المُسكرات، وارتفاع معدلات السمنة بينهم. وإذا ما انعكست هذه التداعيات الاجتماعية والصحية على إنتاجية العاملين، فقد تتأثر الأوضاع الاقتصادية مجددا على المدى الأطول.

وقد عكفنا على تحليل البيانات المستمدة من نظام الإحصاءات الحيوية لدى الحكومة الأمريكية ومسح السكان الحاليين والتعداد السكاني العشري منذ السبعينات، وتوصلنا إلى أن التأثير السلبي على الدخل نتيجة الانضمام إلى سوق العمل لا يختفي بالكامل نهائيا. فبالنسبة للعاملين في منتصف العمر، يستقر حجم الخسائر بحيث ينخفض الدخل بنسبة ١٪ تقريبا مقابل كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدل البطالة في بداية حياتهم العملية. وقد وصل معدل البطالة في منتصف عام ٢٠٢٠ إلى حوالي ١٠,٥٪، أي أعلى بمقدار ٧ نقاط مئوية مقارنة بالشهور التي سبقت الأزمة، مما

الصورة: ISTOCK/GREMLIN

## عِقد ونصف عِقد من الأسى

التداعيات طويلة الأجل على الدخل بالنسبة لمن يبدأون حياتهم العملية في ظل الركود تشمل الرجال والنساء، وذوي البشرة البيضاء وغير ذوي البشرة البيضاء، وجميع مستويات التعليم.

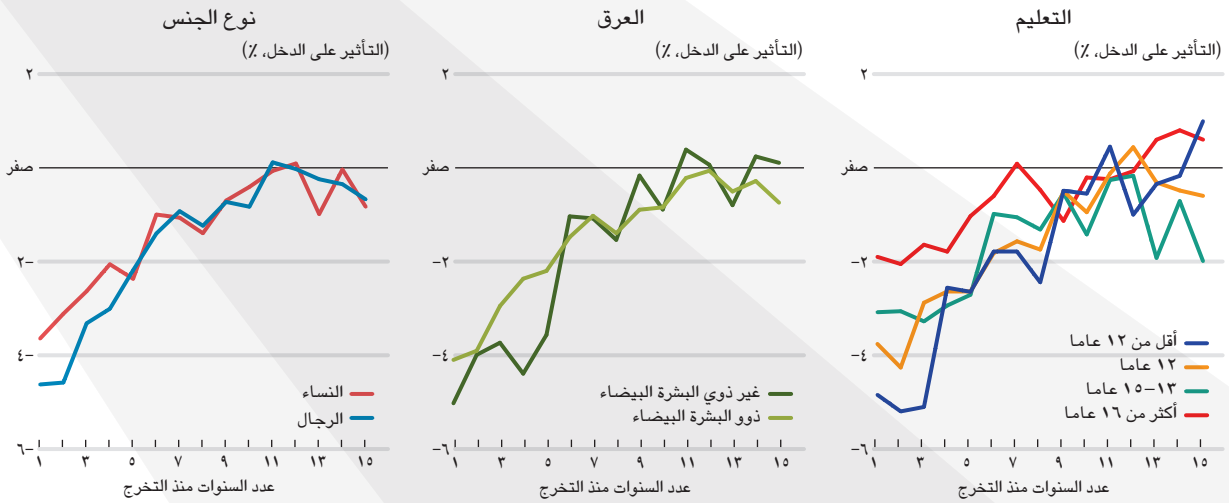


**المصادر**: دراسة "Schwandt, H. and T. von Wachter. 2019. "Unlucky Cohorts: Estimating the Long-Term Effects of Entering the Labor Market in a Recession in Large Cross-sectional Data Sets." *Journal of Labor Economics* 37:S161-S198.

**ملاحظة**: توضح الأرقام النسبة المئوية للتأثير على الدخول التي تسببها زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في معدل البطالة عند الدخول إلى سوق العمل.

يعني أنه بحلول الوقت الذي يصير فيه شباب العاملين اليوم في الأربعين من عمرهم، ستتراجع دخولهم بنسبة ٧٪ سنويا مقارنة بما إذا كانوا قد انضموا إلى سوق العمل العام الماضي.

والأسوأ من ذلك أننا توصلنا إلى أن معدلات الوفاة بين المنضمين إلى سوق العمل خلال فترات الركود تبدأ في الارتفاع في السنوات الأولى بعد بلوغهم سن الأربعين مقارنة بالمجموعات الأكثر حظا. فارتفاع معدل البطالة بمقدار ٣,٩ نقطة مئوية في بداية الالتحاق بسوق العمل — أي نفس تجربة الداخلين إلى سوق العمل في ظل ركود عام ١٩٨٢ تقريبا — يؤدي إلى تراجع العمر المتوقع بحوالي ٥,٩ إلى ٨,٩ شهر. وبالنسبة للمنضمين إلى سوق العمل عام ٢٠٢٠ الذين يواجهون معدلات بطالة مضاعفة، يقدر أن العمر المتوقع سينخفض بمقدار سنة إلى سنة ونصف السنة.

وبالرغم من أن متوسط التأثير على معدلات الوفاة معتدل نسبيا بالنسبة للشخص الواحد، يمكن أن تكون دلالته كبيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، لا سيما في ظل حالات الركود الحادة على غرار حالة الانكماش الناجمة عن جائحة كوفيد–١٩. وتنشأ الآثار طويلة المدى على معدلات الوفاة أساسا عن أسباب مرتبطة بالمرض — مثل أمراض القلب والكبد وسرطان الرئة — يمكن عزوها إلى أنماط الحياة غير الصحية والضغوط. وهناك أيضا تأثير أقل على الوفيات الناتجة عن فرط تعاطي المخدرات، ولكن لا توجد أي آثار على حالات الانتحار والحوادث المميتة وغيرها من الأسباب الخارجية في منتصف العمر.

وهذه التداعيات السلبية طويلة المدى على صحة المنضمين إلى سوق العمل خلال فترات الركود تترتب عليها تبعات اجتماعية وصحية معاكسة. فبينما تشير النتائج إلى أن أعضاء هذه المجموعة يتزوجون وينجبون في سن مبكرة على الأرجح، فإن أوضاعهم الأسرية على المدى الطويل لا تكون مواتية بقدر الآخرين. فقد لاحظنا تراجع معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق وانخفاض عدد الأطفال في منتصف العمر مقارنة بالمجموعات الأخرى. كذلك ترتفع نسبة المعاقين غير القادرين على العمل والمستفيدين من الضمان الاجتماعي للمعاقين بين أعضاء هذه المجموعة الذين عادة ما يتزوجون بأشخاص يحصلون على إعانات الإعاقة أيضا.

والخلاصة أن الانضمام إلى سوق العمل في ظل الركود لا تترتب عليه خسائر كبيرة في الدخل على المدى القصير فحسب، بل تنشأ عنه كذلك مجموعة كبيرة من التداعيات الاجتماعية والصحية التي تؤثر تأثيرا مزمنا على موارد الأسرة وتكوينها وعلى الأعمار أيضا. وتستمد الشواهد التي يناقشها هذا المقال من البلدان الصناعية حيث يكون من الأسهل الحصول على البيانات اللازمة لدراسة تبعات البدايات التي جانبها الحظ على المدى الطويل. وقد تشهد المجموعات غير المحظوظة تداعيات أكبر وأطول أجلا في البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل حيث يزداد أيضا خطر تسرب الشباب من التعليم. ونظرا لحجم الانكماش الاقتصادي غير المسبوق الناجم عن جائحة كوفيد–١٩، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى وضع استراتيجيات فردية وسياسات للحد من الأضرار المزمنة التي تلحق بالمنضمين إلى سوق العمل في ظل هذا الانكماش. FD

**هانس شوانت** أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد بجامعة نورث وسترن، و**تيل فون فشتر** أستاذ الاقتصاد بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس.

# قضايا التوزيع مهمة

## لا يمكن أن يتجاهل علم الاقتصاد قضايا التوزيع — وعليه الانفتاح على الرؤى التي تطرحها العلوم الأخرى

**بنيامين آبيلبام**

الصورة: DJENNO BACVIC

**نعيش الآن في عصر** الوفرة المادية والقلق الاجتماعي. فبعد مرور ربع ألفية منذ انطلاق الثورة الصناعية حدثت زيادة كبيرة في مستويات الرخاء، نتج عنها حوالي ٨ مليارات نسمة وثروة تكفي كل منهم للعيش في رفاهية غير مسبوقة.

ولكن المشكلة تكمن في التوزيع بالطبع.

فزيادة عدم المساواة الاقتصادية في العالم المتقدم تؤثر تأثيرا سلبيا على النمو وتشكل ضغوطا على نسيج الديمقراطية الحرة. ويضطلع الاقتصاديون، بما لهم من تأثير كبير على صنع السياسات العامة، بدور مهم في تحليل أوجه انعدام عدالة التوزيع، وبحث التداعيات، ووضع الحلول. وقد أتاح لنا نصف القرن الماضي مجموعة كبيرة من البيانات. وفي العقد السابق، تلاحظ لنا زيادة مستويات الاهتمام والمشاركة من جانب الاقتصاديين، لا سيما الشباب منهم.

وقد أدرك الاقتصاديون كيفية استغلال المعرفة المتنامية لتعميق فهمهم للعالم، كما اعترفوا — معظمهم — بضرورة التصدي لأوجه القصور في الأسواق المالية، ويبذلون قصارى جهدهم في الوقت الحالي لفهم التعقيدات التي تنطوي عليها قضايا التوزيع.

## التجاهُل الذي طال أمده لقضايا توزيع الرخاء في علم الاقتصاد جاء على حساب الأقليات تحديدا.

ولكن من واقع ملاحظتي الدقيقة لعلم الاقتصاد — كدخيل ينظر عبر نافذة المشهد الاقتصادي — يبدو لي أنه لا يزال هناك قصور في التصدي لهذه القضايا نتيجة عدة عوامل. فالعديد من الاقتصاديين لديهم شكوك دائمة حول أهمية قضايا التوزيع. ويعزف العديدون منهم عن التصدي لما يعتقدونه مسألة اقتصادية معيارية. وإلى جانب هذه الشكوك والتخوفات، يتجاهل علم الاقتصاد أشكال المعرفة الأخرى ويفتقر إلى التنوع.

وقد جاء التجاهل الذي طال أمده لقضايا توزيع الرخاء في علم الاقتصاد على حساب الأقليات تحديدا، ومن البديهي أن نفترض أن زيادة التنوع الفكري في هذا المجال ربما تفرز نتائج مختلفة. ويستاء بعض الاقتصاديين بالطبع من هذه الفكرة. فقد عُرف عن ميلتون فريدمان إصراره على أن عالم الاقتصاد الأمين لا يمكن استشعار آرائه السياسية في أعماله الأكاديمية. ولكنه لم يكن لديه من الإدراك الذاتي ما يجعله يرى أن اهتماماته وأساليبه ونتائجه جميعها نتاج خبراته الحياتية — وكان فريدمان مثله مثل الجميع في ذلك.

وقد تؤدي زيادة التنوع إلى المزيد من الوضوح في بعض الأحيان، وإلى المزيد من الالتباس في أحيان أخرى مع ظهور أصوات جديدة تتحدى القناعات القديمة. وهذا نوع من أنواع الوضوح أيضا الذي سيكشف لنا ما نجهله من أمور.

## العدالة مقابل الكفاءة

تعد مسألة عدم المساواة من القضايا الاقتصادية التي سلطت مجموعة متزايدة من الأبحاث الضوء على أهميتها. ويؤثر توزيع الثروات والدخول تأثيرا كبيرا على توزيع الفرص وآليات الدورة الاقتصادية ووتيرة الابتكار. ويسهم انعدام المساواة أيضا في تشويه السياسات العامة من خلال زيادة قوة طبقة الصفوة الساعية إلى الكسب الريعي والباحثين عن المعونة وفي الوقت نفسه تقويض الشعور بالمصلحة المشتركة اللازم لتعزيز الاستثمارات العامة في قطاعات التعليم والبنية التحتية والبحث.

وطوال عقود كثيرة، أعلن الاقتصاديون الذين تبنوا الفكر السائد أن جهود التصدي لعدم المساواة من خلال سياسات إعادة التوزيع ستضر بالنمو — «المفاضلة الكبيرة» على حد تعبير آرثر أوكون. ومن إيجابيات زيادة عدم المساواة على مدار نصف القرن السابق أنها أتاحت الفرصة لدراسة التأثير في العالم الفعلي. وقد أشار عدد من الدراسات الصادرة مؤخرا، بما في ذلك الدراسة التي أعدها جوناثان أوستري وزملاؤه في صندوق النقد الدولي (Ostry, Loungani, and Berg 2019) والتي خلصت إلى أن زيادة عدم المساواة تعوق النمو في واقع الأمر.

ولكن حتى الاقتصاديون الذين يؤمنون بأهمية هذه الشواهد يترددون أحيانا في دمج الاعتبارات التوزيعية في المشورة المقدمة إلى صناع السياسات. فدائما ما كان الاقتصاديون يعتقدون أن دورهم في مناقشات السياسات العامة يقتصر على «التأييد القوي لاعتبارات الكفاءة» على حد تعبير تشارلز شولتز أحد مستشاري الرئيسين ليندون بينز جونسون وجيمي كارتر. وأحد أسباب ذلك أن الاقتصاديين يعتقدون أنهم بتأييد الكفاءة يمثلون مصلحة الرجال والنساء العاديين. فقد قال مايكل غرينستون، الاقتصادي بجامعة شيكاغو الذي عمل في إدارة أوباما، «إذا غاب الاقتصاديون عن المشهد، تغيب القواعد، ويسعى الجميع إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، ولن تجد من ينتصر للكفاءة. و(الكفاءة) هنا أعني بها في واقع الأمر (جميع المواطنين الأمريكيين)». والشواهد المستمدة من نصف القرن السابق تشير بوضوح إلى أن مناصرة الكفاءة لا تحقق في حد ذاتها أفضل النتائج الممكنة لهؤلاء الرجال والنساء العاديين. ولكن ثمة قيمة حقيقية للدور الذي لا يمكن لأي طرف آخر القيام به على الأرجح، لذلك يبدو هذا التردد منطقيا حيال تبعات تشتت التركيز.

علاوة على ذلك، يزعم العديد من الاقتصاديين أنهم يترددون في التدخل فيما يعتقدونه جدالا سياسيا حول توزيع الإنتاج الاقتصادي. وغالبا ما ينتهي بهم الأمر إلى التحايل على قضية التوزيع، والقول بأن مكاسب سياسات زيادة الكفاءة يمكن توزيعها بعدالة، أيا كان ما يعنيه ذلك، وأن على السياسيين تحديد الآليات الدقيقة لتوزيع تلك المكاسب. ويشير بول رومر، الحائز على جائزة نوبل، في مقال صدر مؤخرا (Romer 2020) إلى أنه على الاقتصاديين «الإجابة (بلا) إذا ما لجأ إليهم مسؤولو الحكومة لإيجاد حلول لإحدى القضايا المعيارية».

وأنا أدرك أن مشورة رومر قد تستميل البعض. فالثقة المفرطة سمة تشترك فيها العلوم التي تسعى إلى الوصول إلى نتائج عملية، بل ربما تكون سمة ضرورية أيضا نظرا لأنه يتعين التوصل إلى خيارات في نهاية الأمر. ولكن فكرة الحد من الأضرار المحتملة مغرية للغاية.

ولكن المشكلة أن الأحكام المعيارية لا يمكن تجنبها.

ففي الثمانينات على سبيل المثال، أيد معظم الاقتصاديين الذين تبنوا الفكر السائد إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور. وفي عام ١٩٨٧، كتب من سبقوني في جريدة نيويورك تايمز افتتاحيات دعوا فيها إلى إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور، مشيرين إلى «وجود اتفاق بين جميع الاقتصاديين تقريبا على أن الحد الأدنى للأجور من الأفكار التي عفا عليها الزمن». وكان هذا الرأي نابعا من اعتبارات الكفاءة الاقتصادية دون التفات للحجج الأخرى المؤيدة للحد الأدنى للأجور، ولم يزعم الاقتصاديون عكس ذلك، ولكنهم انتقصوا ضمنا من قيمة هذه الحجج عندما دعوا إلى تغيير السياسات على أساس الكفاءة. (بل إن حتى حجج الكفاءة ثبت خطؤها. فبعد سنوات قليلة، اتخذ اثنان من علماء الاقتصاد خطوات ثورية، وعكفا على جمع الأدلة والبراهين، وتوصلا إلى نتائج مختلفة. فالعمال الأمريكيون لا يزالون يعانون من التبعات).

ولكن حتى الاقتصاديون الذين تبنوا نفس الحجج بحسن نية لتجنب إساءة المشورة في قضايا التوزيع — هؤلاء تحديدا — يتعين أن يدركوا أنهم بذلك يسهلون بالفعل إقصاء قضايا التوزيع من دوائر النقاش العام. وهذا التخوف المتأصل حيال قضية التوزيع يتعين معه التعامل مع هذه القضية

## وقد ساهم الانفتاح على العلوم الأخرى في إثراء الاقتصاد. ولكن ينبغي ألا يكون الهدف من ذلك استحداث علم اجتماعي شامل هجين.

كأحد أهداف السياسات الأساسية، وليس كآثار جانبية يتعين تصحيحها.

وثمة مشكلة كبيرة في مناصرة الاقتصاديين لسياسة ما والادعاء بأن مكاسبها ستشمل الجميع ما لم تتضمن هذه السياسة آلية لتوزيع تلك المكاسب على نطاق واسع. وغالبا ما أيد الاقتصاديون الصفقات التجارية على أساس حساب صافي المكاسب وإرجاء مسألة التوزيع. ولكن الفصل الثاني من الرواية نادرا ما نراه. وفي حديث جمعني منذ سنوات قليلة بالاقتصادي جوزيف ستيغليتس، وهو حائز على جائزة نوبل أيضا، قال لي «كانت الحجة دائما أن الطرف الفائز يمكنه تعويض الطرف الخاسر. ولكن الطرف الفائز لا يفعل ذلك مطلقا». فقد صنعت شركة هوفي على سبيل المثال حوالي مليوني دراجة سنويا في مدينة سيلينا بولاية أوهايو حتى تم نقل الإنتاج إلى الصين عام ١٩٩٨ لتلبية طلب وول مارت على دراجات بأسعار أقل. ويوجد الآن أحد فروع وول مارت في الموقع الذي كان العاملون بمصنع هوفي يصفّون سياراتهم فيه، وأصبح بمقدور الجميع في سيلينا — وجميع المدن الأمريكية — شراء دراجات أقل سعرا. غير أن العاملين فقدوا وظائفهم، ومعظم الوعود بالمساعدة ذهبت أدراج الرياح. وهكذا فإن مناصرة مصلحة «لشعب» في المطلق تتحول في نهاية المطاف إلى تجاهل أليم للمواطن الحقيقي.

### الانفتاح على العلوم الأخرى

لا أزعم هنا أن على الاقتصاديين السعي إلى تقديم مشورة شاملة حول التوزيع الأمثل للإنتاج الاقتصادي. فليس في وسعهم ذلك. وقد ساهم الانفتاح على العلوم الأخرى في إثراء الاقتصاد، كدمج بعض الأفكار المستمدة من علم النفس، ومن دراسات الديمغرافيين الذين يحللون البعد المكاني للنشاط الاقتصادي، ومن تحليل تطور الأفكار الاقتصادية مع الوقت. ولكن ينبغي ألا يكون الهدف من ذلك استحداث علم اجتماعي شامل هجين.

ولكن ما نحتاجه هو إفساح المجال لأفكار أخرى. فبمقدور الاقتصاديين تحسين المشورة المقدمة لصناع السياسات من خلال التأكيد على أهمية التوزيع — وأهمية الأخذ بمختلف أشكال المعرفة.

فتوجد على سبيل المثال مجموعة من البحوث السيكولوجية المثيرة للقلق التي تشير إلى أن عدم المساواة الاقتصادية لها نفس تأثير الفقر المدقع على الصحة الجسدية والنفسية. وهي فكرة لا يسهل ولا يجب دمجها في النماذج الاقتصادية. ولكن السؤال المهم هنا هو كيفية التأكد من مراعاة المعلومات المتاحة إلى جانب التحليلات الاقتصادية عند اتخاذ القرارات.

ووفقا لمقولة قديمة، يوجد نوعان من العلماء: نوع يسعى إلى فهم العالم ونوع يسعى إلى تغييره. وينتمي الاقتصاد بطبيعته إلى النوع الثاني حتما، ولكن الاقتصاديين لا يدركون دائما تبعات هذا التغيير. فالتعامل مع التوزيع كقضية منفصلة فكرة ساذجة من المنظور السياسي، وعاة ما يحد من التأثير الإيجابي للأفكار الاقتصادية. وقد لاحظ الاقتصادي الإنمائي غوستاف رانيس أن الاقتصاديين واجهوا صعوبة في التأثير على السياسات في العديد من البلدان النامية بسبب اختلال أولوياتهم. فقد أكد الاقتصاديون أن الكفاءة هي أهم أهداف السياسة العامة واعتبروا أن الاستقرار السياسي والعدالة التوزيعية من مكاسب النمو الناتج عن الكفاءة. وأشار رانيس إلى أن هذه القائمة يتعين عكسها. فيجب أن يتوافق الشعب على أن السياسات المطبقة عادلة وقادرة على تحقيق الاستقرار قبل أن يفكر في تأييد تدابير زيادة الكفاءة.

تلك حقيقة لا لبس فيها: فأيا كان مدى عمق اعتقادك بأنك تفهم العالم، سيظل عليك إقناع الآخرين بالاستماع لرأيك. FD

---

**بنيامين آبيلبام** مؤلف كتاب *The Economists' Hour: False Prophets, Free Markets and the Fracture of Society* وكبير محرري قسم الأعمال والاقتصاد في مجلس التحرير بجريدة نيويورك تايمز.

**المراجع**:

Boushey, Heather. 2019. *Unbound: How Inequality Constricts Our Economy and What We Can Do about It.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Ostry, Jonathan D., Prakash Loungani, and Andrew Berg. 2019. *Confronting Inequality: How Societies Can Choose Inclusive Growth.* New York: Columbia University Press.

Payne, Keith B. 2017. *The Broken Ladder: How Inequality Affects the Way We Think, Live, and Die.* New York: Viking Penguin.

Romer, Paul. 2020. "The Dismal Kingdom: Do Economists Have Too Much Power?" *Foreign Affairs* (March/April).

سائقو توصيل طلبات الطعام يصطفون في شارع فام إنغوك ثاتش في هانوي بفييت نام.

# إعادة النظر

## الجائحة في سبيلها لتسريع وتيرة التحول نحو المزيد من الوظائف غير الرسمية الأقل استقرارا

**سابينا ديوان وإيكيهارد إرنست**

في ظل خسارة ملايين الوظائف، وزيادة الاعتماد على الروبوتات، وممارسة معظم أصحاب الياقات البيضاء لمهام عملهم من المنزل، يبدو أن جائحة كوفيد-١٩ جاءت بمعايير جديدة إلى بيئة العمل على مستوى العالم.

غير أن العديد من هذه التطورات تنشأ عن إخفاق السياسات في الاستجابة لاتجاهات كلية شهدت حراكا بالفعل قبل ظهور الجائحة بوقت طويل. فطيلة عقدين على الأقل، أدى التحول الديمغرافي والتكنولوجي إلى تقلبات حادة في أسواق العمل، مما ساهم في تفاقم عدم المساواة وجعل الوظائف أقل استقرارا وتعميق حالة انعدام الأمن الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، فإن المعايير الجديدة ليست جديدة حقا. فقد اقتصر دور الفيروس المميت على تسريع وتيرة التغير، إلى جانب تبعاته المدمرة — لا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية التي يُتوقع أن يتراجع دخلها بمقدار ٢٢٠ مليار دولار أمريكي على الأقل حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلينا، ونحن الآن في أوج الأزمة، ألا نهدر هذه الفرصة، كما يحلو للسياسيين أن يقولوا. فيتعين على صناع السياسات انتهاج مسار تصحيحي أكثر صرامة مما كان يُتوقع في السابق، والتخلص من جميع الأفكار المغلوطة حول الوظائف، واستغلال حالة الطوارئ الحالية كفرصة لبناء اقتصادات صلبة وعادلة ومستدامة.

### التحول الديمغرافي

يتطلب التعامل مع هذا الأمر أكثر من مجرد استعادة أوضاع ما قبل الجائحة. فيتعين إعادة تقييم

# في عالم العمل

افتراضاتنا بشكل جذري، بداية من رؤيتنا حول التغيرات الديمغرافية.

وتعاني الاقتصادات المتقدمة — مثل ألمانيا واليابان والولايات المتحدة — من تزايد أعداد المسنين. وينطبق الأمر نفسه على بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، بما في ذلك الصين. ولكن معظم الاقتصادات النامية تشهد طفرة في أعداد الشباب. وستبلغ بعض هذه البلدان، مثل الهند وإندونيسيا ونيجيريا، ذروة هذه الطفرة خلال العقدين التاليين، بينما لا تزال البلدان الأصغر حجما، مثل أنغولا وزامبيا، في مراحل مبكرة من التحول الديمغرافي.

وحسب الأفكار التقليدية، فإن وجود أعداد كبيرة ومتزايدة من الشباب من شأنه تحقيق مكاسب ديمغرافية من خلال زيادة نسبة العاملين إلى الأطفال المعالين وأرباب المعاشات. ولكن هذا الافتراض يتعين إعادة النظر فيه. فهذه الطفرة في أعداد الشباب لا تمثل ميزة إلا إذا كان بمقدور الاقتصادات توفير وظائف منتجة ذات أجور متزايدة.

وفي الهند، يبلغ عدد السكان من الشباب ٣٦٢ مليون نسمة وتتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٩ عاما، ويتجاوز هذا الرقم عدد سكان الولايات المتحدة بالكامل. وحتى قبل ظهور الجائحة، بلغ معدل البطالة بين الشباب ١٧,٨٪، أي ثلاثة أضعاف معدل بطالة جميع السكان في سن العمل. وفي البلدان التي أخفقت في توفير وظائف منتجة، يرجح أن ينتهي الأمر بالشباب دون عمل أو في وظائف متدنية الجودة في القطاع غير الرسمي الذي لا يخضع للضرائب أو الرقابة الحكومية (راجع باب «عودة إلى الأسس» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وما لم تتوفر الوظائف على نطاق واسع، ستفرض العمالة الفائضة في الاقتصادات النامية ضغوطا خافضة على الأجور وظروف العمل. ولن ينتج عن ذلك تدني جودة الحياة فحسب، بل كبح النمو الاقتصادي أيضا. ولا يمكن أن نتوقع استمرار نمو الطبقة المتوسطة في البلدان النامية إذا لم يكن بمقدور الشباب العثور على وظائف بأجور تتناسب مع الظروف المعيشية للطبقة المتوسطة.

وعلى غرار الأزمات السابقة، كان الشباب من أوائل الفئات المتأثرة بالاضطرابات الاجتماعية والدراسية والاقتصادية، وهو ما أكده مسح تم إجراؤه على أكثر من ١٢ ألف شاب في ١١٢ بلدا خلال شهري إبريل ومايو، وهي الفترة التي شهدت أسوأ ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الجائحة (راجع باب «تأمل معي» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وفي تقريرها عن هذا المسح، خلصت منظمة العمل الدولية إلى أن ١٧٪ ممن كانوا يعملون في السابق وتتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٢٩ عاما توقفوا عن العمل عقب ظهور الجائحة، كما أشار ٤٢٪ إلى تراجع دخولهم. وفي غياب السبل اللازمة لتوفير وظائف منتجة عالية الجودة، فإن البلدان النامية التي تبني طموحها الاقتصادي على ميزة ديمغرافية تورط نفسها في خيبة أمل كبيرة.

## تحول سريع صاخب

تسهم الجائحة في التعجيل بوتيرة التطور التكنولوجي الذي كان قد بدأ بالفعل في إعادة هيكلة سوق العمل. وبالنسبة للكثيرين، أدت التكنولوجيا إلى زيادة الكفاءة وتسهيل العمل من بُعد، ولكنها ساهمت في تعطيل سبل العيش بالنسبة لآخرين. فقد أدت الأتمتة إلى القضاء على بعض الوظائف بالفعل، حيث تقوم الروبوتات في الوقت الحالي بتنظيف أرضيات المستشفيات، واختفت وظيفة عمال أكشاك تحصيل الرسوم، وحلت برامج محاكاة المحادثة (chatbots) محل موظفي خدمة العملاء. غير أن المنصات الرقمية ساهمت أيضا في توفير وظائف جديدة ومختلفة في الاقتصاد — وظائف برمجة التطبيقات، والرعاية الصحية، وكذلك خدمات توصيل البيتزا وسيارات الأجرة أيضا.

الصورة: ISTOCK/VINHDAV؛ الرسم التوضيحي: ISTOCK/ENJOYNZ

والسؤال المهم هنا هو: من الذين ستختفي وظائفهم ومن سيستطيع الاستفادة من أشكال العمل الجديدة؟

وكانت الأتمتة قد حققت تقدما ملحوظا بالفعل قبل ظهور الجائحة بفترة طويلة. وينبغي ألا يكون ذلك مدعاة للاستغراب، لا سيما في المجالات التي ساهمت التكنولوجيا الجديدة في تحولها هيكليا من خلال التحول الكبير في أنماط التوظيف في الماضي — بداية من المزارع والمصانع وحتى الخدمات.

وفي المجالات التي يكون فيها استخدام التكنولوجيا الجديدة منخفض التكلفة ويبشر بمكاسب كبيرة من حيث حجم الإنتاج وسرعة التوصيل، تستعيض الشركات عن العاملين بالآلات — وهو الدرس الذي تعلمه النساجون اليدويون من جماعات اللوديت (Luddites). وتتسارع وتيرة الأتمتة في الاقتصادات المتقدمة (والصين) حيث ترتفع تكلفة العمالة نسبيا ويتوافر للشركات فائض رأسمالي. ولكن الاقتصادات النامية لن تسلم من الأتمتة. فقد يكون لديها فائض من العمالة منخفضة التكلفة، ولكن ذلك ليس سوى عامل واحد في تكلفة الإنتاج الكلية.

وسيتجه المزيد من الشركات إلى الأتمتة نظرا لأن الجائحة أكدت على مواطن ضعف القوة العاملة البشرية وسلاسل العرض العالمية الموزعة بين مناطق جغرافية متفرقة. وقد تلجأ بعض الشركات إلى «إعادة توطين» عمليات الإنتاج من خلال إعادة وظائف الصناعة التحويلية والخدمات إلى الولايات المتحدة وأوروبا — وهو اتجاه بدأ قبل ظهور الجائحة. ويجب أن تستعد الاقتصادات النامية لمواجهة صدمة ثلاثية: إحلال الآلات محل أعداد متزايدة من العاملين نتيجة أتمتة الشركات المحلية، ونمو معتدل على الأقل في حجم الأنشطة التي تعيد الشركات الأجنبية توطينها، وتباطؤ الصادرات نتيجة استمرار تدني مستويات الطلب.

تتسبب الجائحة كذلك في توسع الاقتصاد القائم على المنصات الإلكترونية، بداية من التجارة الإلكترونية وحتى اقتصاد العمل الحر، حيث أصبح المستهلكون أكثر اعتمادا على الإنترنت في شراء السلع والخدمات من منازلهم الآمنة.

ولا يفرض اقتصاد العمل الحر حواجز صعبة على الداخلين الجدد، وينطوي بالتالي على فرص عمل جديدة — ومخاطر جديدة — جديدة بالنسبة للاقتصادات النامية. ويكمن الخطر في أن العرض المتزايد من الشباب والعاملين ذوي المهارات المنخفضة الذين يجذبهم العمل عبر هذه المنصات قد يتجاوز الطلب على خدماتهم في وظائف معالجي البيانات وممثلي خدمة العملاء والسائقين لدى مقدمي خدمات النقل الفردي.

وعادة ما يجد هؤلاء العاملون أنفسهم «دون عمل حر» — أي يعانون من البطالة الجزئية، كما يواجهون على الأرجح ضغوطا خافضة على ظروف العمل. وتوجد شواهد بالفعل على تراجع الأجور في البلدان التي تتنافس فيها نسبة متزايدة من العاملين على منصات العمل الحر. كذلك فإن الافتراض بأن معظم المشتغلين بالأعمال الحرة عملوا في السابق في وظائف غير رسمية متدنية الجودة لا يصح دائما. فقد أجرت دراسة صادرة عام ٢٠١٥ عن منظمة Perkumpulan Prakarsa وشبكة JustJobs Network مسحا على ٢٠٥ سائقين من العاملين بخدمات النقل بالطلب عن طريق الدراجات البخارية وسيارات الأجرة عبر التطبيقين الإلكترونيين Gojek وGrabBike. ومن بين المجيبين الذين سبق لهم العمل، عمل ٥١٪ منهم في القطاع الرسمي قبل الانتقال إلى اقتصاد العمل الحر.

وتتسبب جائحة كوفيد-١٩ أيضا في تسريع اتجاهات التعلم والعمل من بعد. ولكن هذه التطورات تزيد من الفجوة بين مالكي الوسائل اللازمة ومن لا يملكونها — بين من يستطيعون تحمل تكلفة أجهزة الكمبيوتر والإنترنت ومن لا يستطيعون ذلك، وبين من تتوافر لديهم المهارات اللازمة للمشاركة في الاقتصاد القائم على التطور الرقمي ومن يفتقرون إلى هذه المهارات.

## تنامي انعدام الاستقرار

كما يتضح من هذا التحليل، تدفع الجائحة نحو التحول إلى زيادة الاعتماد على الوظائف غير الرسمية الأقل استقرارا بين فئات المواطنين الذين لا يسعون إلا لتوفير ضروريات الحياة. وبالرغم من تزايد عدد الوظائف بعقود محددة المدة قبل الجائحة، ظل حجم التوظيف في القطاع غير الرسمي ثابتا، بل تراجع في بعض البلدان. ولكن الجائحة ستؤدي على الأرجح إلى عكس هذا الاتجاه. وقد تؤدي ترتيبات العمل غير الرسمية تلك إلى انخفاض معدلات البطالة في الاقتصادات النامية، ولكن هذه الوظائف عادة ما تكون أقل أمنا وأقل أجرا وإنتاجية مقارنة بالعمل الرسمي. وينبغي ألا ينخدع صناع السياسات بالأرقام، وألا يخطئون في اعتبار انخفاض معدلات البطالة تعافيا اقتصاديا عقب انحسار الجائحة.

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت خسائر دخل العمالة حول العالم ٣,٥ تريليون دولار أمريكي في الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢٠ نظرا لتخفيض عدد ساعات العمل بسبب الجائحة. وبذلك تحولت الجائحة من مجرد أزمة صحية إلى أزمة صحية واقتصادية ساهمت في إذكاء الشعور بعدم اليقين في بيئة الأعمال وتزايد المخاوف بين العاملين.

وبالنسبة للعمال، يتجاوز الخطر مجرد فقدان الوظائف وتوقف التعيينات الجديدة. فالخطر الأكبر يتمثل في الشركات التي ستقل رغبتها في بناء قوة عاملة دائمة مستعيضة

عنها بعمالة أقل تكلفة من أصحاب العمل الحر أو العاملين المؤقتين أو العاملين بعقود محددة المدة.

وتستمد سوق العمل المرنة قيمتها من دورها في زيادة كفاءة توزيع الموارد. ولكن المرونة الناتجة عن العمل منخفض الإنتاجية وتدهور ظروف العمل، كما هو الحال في الاقتصادات النامية، ضررها أكبر من نفعها — بالنسبة للعاملين والمجتمع على حد سواء.

وعادة ما لا يتوافر للعاملين بموجب ترتيبات غير رسمية أو تعاقدية أو المشتغلين بالأعمال الحرة ضمان اجتماعي من خلال صاحب العمل، مما يجعلهم عرضة للصدمات، كتلك الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. كذلك تؤدي زيادة التوظيف في القطاع غير الرسمي إلى إهدار الإمكانات الإنتاجية القيمة والحد من القوة الاستهلاكية وإعاقة التنمية الاقتصادية الشاملة.

## الحلول

ما الذي يجب على صناع السياسات القيام به من أجل إدارة هذه الاتجاهات والحد من تداعياتها السلبية؟

أولا، يجب على صناع السياسات الاعتراف بأن السعي الحثيث إلى تحقيق النمو الاقتصادي لن يؤدي إلى توفير وظائف جديدة تلقائيا. لذلك يتعين إيلاء الأولوية لتحقيق نمو غني بالوظائف. ويتطلب ذلك دعم القطاعات التي توفر وظائف للكثير من المواطنين وتسهم في تعزيز قدرات النمو، كقطاع البنية التحتية على سبيل المثال. ويعني ذلك أيضا الاستثمار في القطاعات متنامية الإنتاجية التي تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر العمل، والارتقاء في سلم سلسلة القيمة — الانتقال من مرحلة التجميع إلى الإنتاج الكامل للملابس وتغليفها، أو من زراعة الكفاف إلى تجهيز الأغذية. وينبغي أن يتسق نمو الأجور مع زيادة الإنتاجية.

ثانيا، ينبغي أن ترفض الحكومات فكرة أن «أي وظيفة أفضل من لا شيء». وقد تكون الفكرة صحيحة من منظور العاملين المعوزين، ولكنها غير مجدية اقتصاديا. فالوظائف متدنية الجودة تسهم في تفاقم عدم المساواة، وإهدار الإمكانات الإنتاجية، والحد من الطلب الكلي — وجميعها عوامل ذات تأثير سلبي على النمو. ولذلك يتعين على الحكومات مقاومة الدافع إلى إرخاء القواعد المنظمة للعمل بشكل غير مدروس بحجة دعم الأعمال. فوضع حد أدنى ملائم للأجور، وتوفير الضمان الاجتماعي، وسياسات سوق العمل النشطة — بما في ذلك المساعدة في البحث عن عمل وتوفير برامج التلمذة المهنية — جميعها أمور تصب في مصلحة إنتاجية العامل وتساعد في تمهيد تقلبات الاستهلاك في أوقات الشدة.

ثالثا، يجب أن تعترف الحكومات أن التكنولوجيا، مثلها مثل المارد الذي خرج من القُمقُم، لن يمكن كبحها. ولكن يمكن تنظيمها. ويعني ذلك تغليب المصلحة العامة على المصلحة التجارية من خلال إلزام الشركات التكنولوجية التي تدير المنصات الرقمية بتبادل البيانات والشفافية. وينبغي أن يستفيد العاملون في هذه المنصات من المنافع والخدمات العامة. وينبغي أن تطلع الحكومات على البيانات لتسهيل صنع السياسات في ضوء الشواهد المتاحة. ومن الضروري أيضا إنفاذ قانون المنافسة على نحو أكثر صرامة لكبح قوى الشركات الكبيرة والنامية. وينبغي أن يعيد صناع السياسات النظر في ضريبة الشركات، لا سيما الضريبة المفروضة على الشركات التكنولوجية الساعية للكسب الريعي المعروف عنها مراجحة العمالة، للمساعدة في توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل العمالة غير الرسمية والعاملين بعقود محددة المدة.

> ينبغي أن ترفض الحكومات فكرة أن "أي وظيفة أفضل من لا شيء".

رابعا، يدعو التطور التكنولوجي والتحول الديمغرافي في الاقتصادات النامية إلى الاستثمار في إصلاح رأس المال البشري وتطويره بهدف تقديم التعليم والتدريب الملائمين للشباب لزيادة فرصهم في العمل. وفي ظل التغيرات التي طرأت على المشهد الاقتصادي بسبب الجائحة، بما في ذلك إتاحة الفرصة لازدهار بعض القطاعات وتقويض قطاعات أخرى، يجب على صناع السياسات مساعدة العاملين على التزود بالمهارات الجديدة المطلوبة.

وأخيرا، يؤدي قصر التركيز على زيادة الكفاءة بدلا من تعزيز الصلابة إلى زيادة مواطن الخطر في الاقتصادات. فقد ثبتت أهمية الاستثمارات الحكومية في الصحة والتعليم والتوظيف بالقطاع العام ونظم الحماية الاجتماعية، إلى جانب أهمية التنشيط المالي والنقدي أيضا. وبالرغم من أن هذه البرامج قد تبدو غير فعالة في أوقات الرخاء، فإنها تتيح الحيز اللازم لصناع السياسات للاستجابة السريعة في الأوقات التي يشوبها عدم اليقين. FD

---

**سابينا ديوان** الرئيس والمدير التنفيذي لشبكة JustJobs Network، وهي مؤسسة بحثية دولية تركز على توفير وظائف أكثر وأفضل حول العالم.

**إيكيهارد إرنست** من خبراء الاقتصاد الكلي بمنظمة العمل الدولية، ويدرس تأثير الاتجاهات والسياسات على مستويات التوظيف والأجور وعدم المساواة.

# وظائف الغد

## بعض الوظائف ستختفي وغيرها سيظهر في سياق الاضطراب المزدوج الذي يواجه العالم

**سعدية زاهيدي**

يأتي تقرير مستقبل الوظائف ٢٠٢٠ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عند منعطف حاسم بالنسبة لعالم العمل. ويرسم هذا التقرير، الذي وصل إلى عدده الثالث، صورة للوظائف والمهارات المطلوبة في المستقبل، متتبعا في ذلك وتيرة التغيير استنادا إلى مسوح قادة الأعمال والخبراء الاستراتيجيين في مجال الموارد البشرية من مختلف أنحاء العالم. وهذا العام، نهدف إلى إلقاء الضوء على أثر الاضطرابات المتعلقة بالجائحة كما تبدو في السياق الأوسع لاتجاهات التكنولوجيا على المدى الأطول. وفيما يلي خمسة أشياء من المهم أن تعرفها عن استنتاجاتنا في هذا الصدد.

١ **تغلب توجهات الأتمتة على أوضاع القوى العاملة بسرعة أكبر مما كان متوقعا، حيث سيتم إحلال ٨٥ مليون وظيفة في الخمس سنوات القادمة.** والأتمتة، بالتوازي مع الركود الناجم عن جائحة كوفيد-١٩، تخلق سيناريو من «الاضطراب المزدوج» بالنسبة للعاملين. وسيؤدي اعتماد التكنولوجيا من جانب الشركات إلى إحداث تحول في المهام والوظائف والمهارات مع حلول عام ٢٠٢٥. ويشير حوالي ٤٣٪ من مؤسسات الأعمال التي غطتها المسوح أنها تتجه لتخفيض قوتها العاملة بسبب دمج التكنولوجيا، بينما يخطط ٤١٪ منها للتوسع في استخدام متعاقدين للقيام بالأعمال القائمة على مهام متخصصة، وينوي ٣٤٪ منها زيادة القوة العاملة نتيجة لدمج التكنولوجيا. وبعد خمس سنوات من الآن، سيقسم أصحاب الأعمال العمل بين العمالة البشرية والآلات بنسب متساوية تقريبا.

٢ **ستخلق ثورة الروبوت ٩٧ مليون وظيفة جديدة.** فمع تطور الاقتصاد وأسواق الوظائف، ستظهر أدوار جديدة في اقتصاد العناية في مجالات التكنولوجيا (كالذكاء الاصطناعي—AI) وفي مجالات العمل المعنية بخلق المحتوى (كإدارة وسائل التواصل الاجتماعي وكتابة المحتوى). وتعكس المهن الناشئة زيادة الطلب على وظائف الاقتصاد الأخضر؛ والأدوار التي تتصدر اقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي؛ والأدوار الجديدة في الهندسة والحوسبة السحابية وتطوير المنتجات. وتبرز الوظائف الجديدة المتوقعة استمرار أهمية التفاعل الإنساني في الاقتصاد الجديد من خلال الأدوار التي تضطلع بها العمالة البشرية في اقتصاد العناية؛ وفي التسويق والمبيعات وإنتاج المحتوى؛ وفي الأدوار التي تعتمد على القدرة على العمل مع أنواع مختلفة من الأفراد ذوي الخلفيات المختلفة.

٣ **وفي عام ٢٠٢٥، سيكون الفكر التحليلي والإبداع والمرونة من أكثر المهارات التي يشتد الطلب عليها.** فأصحاب العمل يرون أن التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات ستكتسب أهمية متزايدة في السنوات القادمة، بالرغم من وجودها بصفة مستمرة في المسوح السابقة. أما المهارات الجديدة التي تظهر هذا العام فهي مهارات إدارة الذات، كالتعلم النشط، والقدرة على الصمود، وتحمل الضغوط، والمرونة. وقد أتاحت لنا البيانات المتاحة من خلال شراكاتنا المعنية بالمقاييس مع كل من LinkedIn وCoursera أن نتتبع بدرجة غير مسبوقة من التفصيل الدقيق أنواع المهارات المتخصصة اللازمة لوظائف الغد.

## «الداخلون» و«الخارجون»

سيرتفع الطلب على بعض الوظائف على مدى السنوات الخمس القادمة، بينما سينكمش بالنسبة لوظائف أخرى.

| | زيادة الطلب | | انخفاض الطلب |
|---|---|---|---|
| ١ | محللو البيانات والعلماء | ١ | موظفو إدخال البيانات |
| ٢ | متخصصو الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة | ٢ | موظفو السكرتارية الإدارية والتنفيذية |
| ٣ | متخصصو البيانات الضخمة | ٣ | موظفو إمساك الدفاتر المحاسبية وجداول الأجور |
| ٤ | متخصصو التسويق الرقمي والاستراتيجيات الرقمية | ٤ | المحاسبون ومدققو الحسابات |
| ٥ | متخصصو أتمتة العمليات | ٥ | عمال خطوط التجميع والمصانع |
| ٦ | متخصصو تطوير الأعمال | ٦ | مديرو خدمات وإدارة الأعمال |
| ٧ | متخصصو التحول الرقمي | ٧ | العاملون في مجال معلومات العملاء وخدمات العملاء |
| ٨ | محللو أمن المعلومات | ٨ | مديرو العموم ومديرو العمليات |
| ٩ | مطورو البرمجيات والتطبيقات | ٩ | فنيو الميكانيكا ومتخصصو إصلاح الآلات |
| ١٠ | متخصصو إنترنت الأشياء | ١٠ | موظفو قيد المواد وحفظ المخزون |
| ١١ | مديرو المشروعات | ١١ | المحللون الماليون |
| ١٢ | مديرو خدمات الأعمال وإدارة الأعمال | ١٢ | موظفو خدمات البريد |
| ١٣ | متخصصو قواعد البيانات والشبكات | ١٣ | مندوبو المبيعات، منتجات الجملة والمنتجات المصنعة التقنية والعلمية |
| ١٤ | مهندسو الروبوتات | ١٤ | مديرو العلاقات |
| ١٥ | المستشارون الاستراتيجيون | ١٥ | صرافو البنوك والموظفون ذوو الصلة |
| ١٦ | محللو الإدارة والتنظيم | ١٦ | الباعة من الباب إلى الباب، وباعة الصحف، والباعة الجائلون |
| ١٧ | مهندسو التكنولوجيا المالية | ١٧ | متخصصو تركيب وإصلاح الأجهزة الإلكترونية والاتصالات |
| ١٨ | فنيو الميكانيكا ومتخصصو إصلاح الآلات | ١٨ | متخصصو الموارد البشرية |
| ١٩ | متخصصو التطوير التنظيمي | ١٩ | متخصصو التدريب والتطوير |
| ٢٠ | متخصصو إدارة المخاطر | ٢٠ | عمال البناء |

**المصدر:** مسح Future of Jobs Survey 2020, World Economic Forum.

## تحويل الأولويات

يقول أصحاب الأعمال إن هناك تطورا في الأهمية النسبية لمجموعات المهارات، حيث ترتفع قيمة بعضها وتتراجع قيمة البعض الآخر.

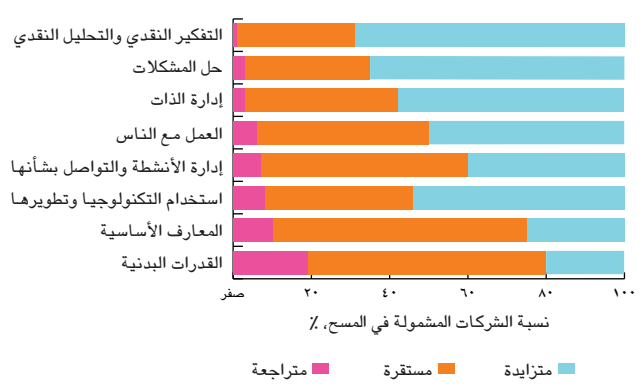


**المصدر:** مسح Future of Jobs Survey 2020, World Economic Forum.

الرسم التوضيحي: ISTOCK\NATALYABUROVA

**٤ وستركز مؤسسات الأعمال الأكثر تنافسية على تحديث مهارات العاملين فيها.** فبالنسبة للعاملين المرجح بقاؤهم في أدوارهم على مدار الخمس سنوات القادمة، سيحتاج نصفهم تقريبا عملية إعادة تدريب تتعلق بمهاراتهم الأساسية. ويخلص المسح أيضا إلى أن القطاع العام يحتاج إلى تقديم دعم أقوى لأنشطة تعليم المهارات الجديدة ورفع المهارات القائمة لدى العاملين المعرضين للتسريح أو المسرحين بالفعل. وتشير التقارير الواردة من مؤسسات الأعمال إلى أن ٢١٪ منها فقط تستطيع حاليا استخدام الأموال العامة لدعم موظفيها من خلال مبادرات التدريب التحويلي. ويجب على القطاع العام أن يوفر حوافز للاستثمار في أسواق ووظائف المستقبل، وإتاحة شبكات أمان اجتماعي أقوى للعاملين المسرحين أثناء الفترة الانتقالية بين الوظائف، ومباشرة التحسينات التي تأخرت طويلا في نظم التعليم والتدريب.

**٥ وسيظل العمل من بُعد واقعا مستمرا.** فمن المرجح أن يسارع حوالي ٨٤٪ من أصحاب الأعمال باعتماد التحول الرقمي في إجراءات العمل، بما في ذلك التوسع بدرجة كبيرة في العمل من بُعد. ويقول أصحاب الأعمال إنه من الوارد أن يقوموا بتحويل حوالي ٤٤٪ من العاملين إلى أسلوب العمل من بُعد. غير أن ٧٨٪ من قادة الأعمال يتوقعون بعض الأثر السلبي على إنتاجية العاملين، كما أن كثيرا من مؤسسات الأعمال تتخذ خطوات لمساعدة موظفيها على التكيف. FD

**سعدية زاهيدي** هي عضو منتدب في «المنتدى الاقتصادي العالمي» ورئيس «مركز الاقتصاد والمجتمع الجديدين» التابع له.

# إنقاذ الموروثات

## بمقدور الشباب مساعدة المجتمع على الاستجابة لأزمة كوفيد–١٩ رغم معاناتهم من تداعياتها

يمر كل جيل بلحظة فارقة، لحظة انكشاف الحقيقة عندما ينتقد الحاضر ويكافح من أجل مستقبل أفضل، ويتولى مصيره بيده. والآن قد حانت لحظة التغيير بالنسبة لشباب اليوم — جيل الألفية والجيل الذي يليه «الجيل Z». ومن المعلوم أن العديد من الشباب الذين يعانون بالفعل من تبعات الأزمة المالية العالمية تضرروا بشدة من الجائحة. فقد تعطلت الدراسة، واختلت سبل العيش، وشاعت حالة من القلق والاكتئاب. ولكن شباب العالم لم يقفوا مكتوفي الأيدي، واحتشدوا من مختلف الخلفيات في مجالات العمل التطوعي ومشروعات الريادة المجتمعية والفكر لوضع تصور لعالم أكثر عدالة وشمولا للجميع.

وفي هذا المقال، يناقش أربعة من شباب القادة من شبكة Global Shapers التي يدعمها المنتدى الاقتصادي العالمي كيفية تعامل جيلهم مع أزمة كوفيد–١٩ — ودوره في مساعدة المجتمعات على التصدي للأزمة.

الرسم التوضيحي: NADZEYA_DZIVAKOVA/ISTOCKPHOTO; الصورتان: CALVIN PETERSON PRODUCTIONS/JACK NOVAMED

## ديفيد والكوت، كينغستون، جامايكا

بعد مرور ١٢ عاما على الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، تسببت جائحة كوفيد-١٩ في صدمة عالمية جديدة امتد تأثيرها إلى جميع الأجيال الأصغر سنا والأكبر سنا على حد سواء. وبالرغم مما تتمتع به منطقة الكاريبي من مناخ استوائي وأراض صغيرة وحدود يسهل تنظيمها، لا تزال النظم الصحية والاقتصادية ضعيفة، ونواجه في الوقت الحالي تبعات اجتماعية-اقتصادية تهدد مستقبل شبابنا.

وقد خلقت الجائحة شعورا بعدم اليقين وانعدام الاستقرار المالي، لا سيما بين شباب جيل الألفية الذين كانوا يستعدون للتحول المعتاد عبر مرحلة التعليم والتوظيف إلى الاستقلال المالي.

ويواجه الشباب في منطقة الكاريبي تحديات متزايدة تحول دون صعودهم أولى درجات سلم الثروة — وتفاقمت هذه التحديات بفعل الجائحة. فقد انكمشت أسواق العمل، ويعاني أبناء جيل الألفية، سواء الدارسين في الداخل أو العائدين من الخارج، من أجل العثور على فرص عمل بالرغم من حصولهم على شهادات من جامعات مرموقة.

وتعطلت الدراسة، وواجه الطلاب صعوبة في التعلم من بعد. وأثر ذلك بوجه خاص على الطلاب في المجتمعات منخفضة الدخل بالرغم من الجهود الفعالة التي تقوم بها المؤسسات التعليمية.

وساهم في تفاقم هذه التحديات التدهور الملحوظ في صحتنا النفسية، حيث تتزايد أعداد المصابين بالاكتئاب والقلق المرضي بسبب العزلة والإرهاق الناتج عن ارتداء الكمامات وفرط استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتعامل مع الفقدان المفاجئ لأحد أفراد الأسرة. واجتمعت علينا الضغوط المالية والمخاوف الوجودية والتفكير في مستقبل يفتقر إلى اليقين والوضوح.

وبالرغم من هذه التحديات، أثبت الشباب الكاريبي صلابته من خلال العمل التطوعي والمشاركة في جهود الاستجابة للجائحة في القطاعين العام والخاص. ويتعين على صناع السياسات بالمنطقة استغلال الأزمة الحالية للبناء على قوة الشباب وربط هويتنا الكاريبية بالابتكار والتقدم. وتتطلب هذه الرؤية الاستثمار في الفرص التي تتيح للشباب الانخراط في عالمنا الجديد، وتنفيذ مبادرات مكملة مدعومة بالسياسات من أجل تسهيل التعلم والعمل من بُعد على الكثيرين.

## اجتمعت علينا الضغوط المالية والمخاوف الوجودية والتفكير في مستقبل يفتقر إلى اليقين.

وسيكون من المهم إقرار سياسات تدرك الاحتياجات النفسية المتزايدة وتستجيب لها من أجل دعم الشباب الكاريبي في عالم شكلت فيه الأزمات العالمية سنوات تكوينهم الأولى. ومن شأن الدعم المستمد من السياسات تحويل معاناة اليوم إلى موطن قوة في المستقبل في الوقت الذي نستعد فيه لبناء بيئة جديدة في منطقة الكاريبي.

---

**ديفيد والكوت** طبيب، ومؤسس وعضو منتدب في شركة نوفاميد، وهي شركة تشجع استخدام حلول الرعاية الصحية المبتكرة في الأسواق الصاعدة.

## تيفاني يو، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة

بالرغم من كون الولايات المتحدة من أغنى بلدان العالم، فقد سجلت أعلى عدد من الحالات والوفيات الناتجة عن الإصابة بفيروس كوفيد-١٩ على مستوى العالم، إلى جانب ما تعانيه من اضطرابات عرقية وأعاصير وحرائق غير مسبوقة واستقطابات سياسية.

وقد أدى التأثير المشترك لهذه العوامل مجتمعة إلى أزمة اقتصادية واجتماعية ونفسية خيمت على الشباب، لا سيما ذوي الهويات المتقاطعة المضطهدة.

وسلطت الجائحة الضوء على الفجوة الرقمية. فقد تم نقل الدراسة والعمل إلى الإنترنت، ووجد العديد من الشباب أنفسهم في مواجهة تعقيدات محتملة داخل منازلهم دون

## أصبح الشباب حول العالم مهتمين بمناقشات التعافي الأخضر ويشعرون بالتفاؤل حيال تراجع الانبعاثات العالمية.

إنترنت يمكن الاعتماد عليه أو أجهزة كمبيوتر محمولة مناسبة لأداء المهام المطلوبة منهم.

وتساهم جائحة كوفيد-١٩ في تفاقم أوجه عدم المساواة الاجتماعية المتنامية. فقد خلص بحث صادر عن شركة ماكينزي آند كومباني إلى أن الأزمة يقع تأثيرها الأكبر من حيث أعداد الوفيات وحتى حالات الإفلاس على الأمريكيين ذوي البشرة السوداء. ويهدد تعطيل الدراسة والتعلم والعمل بتعرض الشباب لنكسة شاملة.

كذلك أدت الجائحة إلى أزمة نفسية بين الشباب. فتعليمات حظر التجول تفرض مزيدا من الضغوط على الأسر غير المستقرة. ويجد الشباب أنفسهم مضطرين إلى التعامل وحدهم مع مشاعر الصدمة والحزن. وتزيد تدابير التباعد الاجتماعي والعزلة المجتمعية من مشاعر الوحدة والقلق والضغوط.

ولكننا تعلمنا أيضا المرونة والتكيف والصلابة خلال الجائحة — لا سيما الشباب الذين يرغبون بشدة في تغيير مجتمعاتهم.

ودائما ما نقول إن الشباب هو المستقبل. ويعني ذلك ضرورة أن تكون لهم أصوات مسموعة وإرادة من أجل المشاركة في صنع المستقبل. وعلينا أيضا أن ندرك الهويات المتقاطعة التي قد تؤدي إلى اضطهاد مضاعف — العرق ونوع الجنس والميول الجنسية والإعاقات أو مزيج منها. ومن هذا المنطلق، لدي ثلاثة مقترحات لصناع القرارات الحاليين:

- إشراك مختلف الشباب في وضع الحلول من خلال تعيين شاب واحد على الأقل في جميع لجان ومجالس الحكومات المحلية.
- تمكين الشباب من الاستفادة من فرص التعليم والعمل من خلال تزويدهم بالأجهزة ووسائل الاتصال والاستثمار في الشركات الصغيرة ومشروعات الريادة المجتمعية.
- الاستثمار في الصحة النفسية للشباب ورفاهيتهم بوجه عام من خلال تدريس مهارات الإنصات العاطفي في المدارس، وضمان توفير الدعم النفسي لمن يحتاجه.

فلنجعل من الشباب جزءا من حل الأزمة الحالية.

---

**تيفاني يو** إحدى رائدات الأعمال المجتمعية في سان فرانسيسكو، ومن أنصار زيادة تمثيل أصحاب الهويات المتقاطعة والإعاقات. وهي المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة Diversability ومن أعضاء مجلس شؤون الإعاقة التابع لعمدة سان فرانسيسكو.

### آشلي ستريتر-جونز، كانبرا، أستراليا

عقب شهور من حرائق الغابات الخطرة، مر أقل من شهرين قبل أن تشهد كانبرا التحدي التالي: كوفيد-١٩. وعلى عكس حرائق الغابات، أدت الجائحة إلى مزيج من مشاعر الخوف وعدم اليقين على مستوى العالم.

ويقع الأثر الأكبر لهذه الأزمة على الفئات المعرضة للمخاطر — الشباب وكبار السن، والفقراء والمشردون، والذين يعانون من أمراض مسبقة، والمهاجرون الذين لم يتحدد وضعهم القانوني. وقد ألقت الجائحة الضوء على أوجه عدم المساواة على مستوى العالم وأدت إلى تفاقمها، وعلينا أن نقطع طريقا طويلا في سبيل الوصول إلى عالم أكثر إنصافا.

ويواجه الشباب في منطقة المحيط الهادئ الشاسعة العديد من التحديات المماثلة بسبب الجائحة التي أدت إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الوظيفي والمالي. وتبذل الحكومات جهودا حثيثة من أجل استعادة الوظائف، ولكن الشباب سيظل يعاني من مشكلة البطالة الجزئية في القطاعات المتضررة من الركود العالمي.

وقد عانى الكثير من الشباب، لا سيما في الطبقات الاجتماعية-الاقتصادية الدنيا، من تعطل دراستهم بسبب عدم توافر الوسائل اللازمة من أجهزة وإنترنت ثابت للتعلم

الصورتان إهداء من ASHLEIGH STREETER-JONES AND HAMAD ALMAHMEED

من المنزل. وأعدت المنظمات المجتمعية والمجموعات الهادفة للربح حلقات عمل عبر الإنترنت لمساعدة المواطنين على تطوير المهارات التي تؤهلهم للعمل، ولكن لم يتسنَ للعديد من الشباب المشاركة فيها. ومثلت مشكلات الصحة النفسية تحديات مهمة أيضا. فقد أدى اختلال الممارسات اليومية المعتادة وعدم اليقين والعزلة والوحدة المقترنة بالإغلاقات العامة إلى زيادة حالات القلق المرضي والاكتئاب.

غير أن التغيير تنشأ عنه فرص أيضا. فقد أصبح الشباب حول العالم مهتمين بمناقشات التعافي الأخضر ويشعرون بالتفاؤل حيال تراجع الانبعاثات العالمية. وبالمثل، اتجه العديد منهم إلى مجال ريادة الأعمال للاستثمار في أنفسهم ومجتمعاتهم. وقد استغللت هذه الفرصة وأطلقت مبادرة تحت شعار "Raise Our Voice"، وهي مبادرة تستهدف تزويد مختلف النساء والشباب غير المنتمين للثنائية الجنسية بالمهارات اللازمة للقيام بدور قيادي في اتخاذ القرارات العامة. ونشأ عن هذه المبادرة مجتمع إلكتروني مهتم بمفهوم المشاركة ومستعد للانخراط في الصفوف الأمامية لإحداث التغيير الإيجابي المرجو.

وأثناء جائحة كوفيد-١٩، نظمت مبادرة Global Shaper Hubs التي يدعمها المنتدى الاقتصادي العالمي فعاليات للتواصل وتوزيع الطعام وكتابة الخطابات. وأشعر بالفخر لانضمامي إلى هذه المجموعة التي دائما ما تسارع بتوفير المساعدة لمن يحتاجها وتقديم أفكار مبتكرة لدعم المجتمع. وستظل جائحة كوفيد-١٩ من التحديات التي سيتحتم علينا مواجهتها، ولكنني أفخر بكوني من الشباب الساعين إلى إقامة عالم أفضل.

---

**آشلي ستريتر-جونز** ناشطة في مجال حقوق ذوي الهويات المتقاطعة وقضت جزءا كبيرا من مسيرتها المهنية في العمل مع الشباب لدعم مشاركتهم في عملية اتخاذ القرار.

### حمد المحميد، المنامة، البحرين

ربما نجح شباب العالم في النجاة من التداعيات الصحية الحادة لفيروس كورونا المستجد، ولكن الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة ساهمت في تقويض فرص الشباب الذين لا يزالون في بداية حياتهم المهنية، وتعطيل العملية التعليمية لأعداد غفيرة من الشباب والشابات حول العالم. وتوقعت مملكة البحرين هذه التداعيات في مرحلة مبكرة، وتعمل دون كلل على اتخاذ إجراءات استباقية لحماية مواطني البحرين من التبعات الأكثر حدة للجائحة.

وانتهجت الحكومة نهجا رشيدا يستند إلى الشواهد التجريبية وبذلت جهودا مدروسة لحماية صحة المواطنين والمقيمين والحفاظ على سلامة الاقتصاد الوطني. ويتطلب تحقيق التوازن الملائم وجود بنية تحتية مرنة من شأنها التكيف مع الواقع سريع التطور ومواجهته. ويضطلع الشباب في البحرين بدور أساسي في هذا الصدد.

وتم تشكيل الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) قبل تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا المستجد في البحرين، وذلك بهدف إشراك جميع أجهزة الحكومة في الاستجابة للجائحة. ومن خلال دوري في قيادة العمليات الرئيسية للفريق، أعمل مع شباب وشابات من جميع الخلفيات والمجالات المهنية، وهم مثال على الحماس والتفكير الإبداعي.

وينسب لهؤلاء الشباب الفضل في العديد من الحلول القيمة التي وضعها الفريق. فقد تم إنشاء مواقع داخل ساحات انتظار السيارات غير المستخدمة لإجراء اختبارات الكشف عن الفيروس على المواطنين داخل سياراتهم، وتحويل الحافلات العامة إلى وحدات اختبار متنقلة. ويعمل الشباب البحريني أيضا في العديد من الأدوار القيادية في معظم مجالات عمل المجموعة، بما في ذلك الفرق المختصة بتخطيط عمليات رصد المخالطين وإجراء الاختبارات.

وشكلت الابتكارات التي صممها هؤلاء الشباب عنصرا أساسيا في تنفيذ استراتيجية احتواء الجائحة في البحرين. وقد عمل الشباب بكل دأب في صفوف المتطوعين بمركز الاتصال الذي تم تدشينه لتلقي الاستفسارات بخصوص الفيروس، وفي صفوف المشرفين والأطباء في إدارة الفريق ليثبتوا جدارتهم في هذه الأوقات الصعبة. وأثق أنهم سيحملون على عاتقهم مسؤولية تحقيق التعافي والرخاء. FD

---

**حمد المحميد** المنسق العام للدراسات والبحوث في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ويرأس حاليا فريق العمل المعني بمكافحة فيروس كوفيد-١٩ في البحرين.

# السبيل إلى زيادة المساواة في أمريكا

## خبيرة اقتصادية مرموقة من أنصار التقدمية تقترح خطوات لإحداث التحول المرغوب في الاقتصاد الأمريكي في هذا المنعطف الحرج

**هيذر بوشيه**

الصورة: MARK SILVA

تلقي جائحة كوفيد-١٩ ضوءا ساطعا على أوجه عدم المساواة العديدة في الولايات المتحدة ومدى انتشارها وحقيقة أنها تجعل الأمة عرضة لصدمات نظامية أخرى. ويتطلب وقف انتشار الفيروس والخروج من هذا الركود الطاحن التصدي لأوجه عدم المساواة المتأصلة في نسيج البلاد. وما لم ننجح في ذلك، فلن تزداد احتمالات تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي فحسب، بل ستزداد احتمالات أن تؤدي الصدمة التالية — صحية كانت أو غير ذلك — إلى خروج الملايين مجددا من صفوف القوة العاملة وتعرض أسرهم للخوف والجوع وغير ذلك من ندوب اقتصادية مزمنة.

ولم يسلَم أي بلد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعي تنسيق الإجراءات وتبادل البيانات وحماية سلاسل العرض ودعم البلدان الأكثر عرضة للمخاطر.

وقبل الجائحة، كانت الولايات المتحدة لا تزال على طريق التعافي بعد مرور عقد كامل على الركود الكبير الذي بدأ في ديسمبر٢٠٠٧. ولكن هذا التعافي لم يشمل جميع الأمريكيين بنفس القدر. فقد خرجت شريحة الواحد في المائة الأكثر ثراء من هوة الركود بنفس قوتها من حيث حجم الثروات، واستعادت جميع خسائرها بحلول عام ٢٠١٢. ولكن في مارس ٢٠٢٠، استطاعت أسر الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة بالكاد استعادة ثرواتها المفقودة، بينما لم تتمكن أسر عديدة، لا سيما من أصحاب البشرة الملونة، من التعافي مطلقا. وحتى في خضم التعافي القوي الذي شهدته الولايات المتحدة، فإنها لم تخل من أوجه عدم مساواة اقتصادية وعرقية حادة.

وفي الوقت الحالي، توجد فروق شاسعة بين العمال الأمريكيين وأسرهم، مما يجعل التعافي الحالي لا على شكل حرف U أو V، بل على شكل حرف Y مائل، حيث يعبّر الجزء المتجه إلى أعلى عن المستفيدين من تعافي أسواق الأسهم أو أصحاب الوظائف الذين لم يتأثروا بالركود، بينما تعبر الساق المتجهة إلى أسفل عن الفئات التي ربما تواجه سنوات من المعاناة. وتوجد فروق عرقية وطبقية شاسعة بين جزأي ذلك الحرف المائل. ويتيح هذا الركود فرصة لصناع السياسات للتصدي لأوجه عدم المساواة تلك من خلال تغيرات تحولية على صعيد السياسات بهدف تعزيز سلامة الاقتصاد وصلابته وجعله أقدر على تحقيق مستويات قوية ومستقرة من النمو والرخاء على نطاق واسع.

### فروق كثيرة

يعزى وجود العمال والأسر في الكفة المظلومة من ميزان الفروق الاقتصادية العديدة في الولايات المتحدة إلى عدة أسباب — بما في ذلك الاعتماد المزمن من جانب صناع السياسات على الأسواق لتقوم بدور الحكومة، والتمييز على أساس العرق والجنس الذي أحيانا ما نجده حتى في القوانين والذي يعمي صناع السياسات عن الظلم والجدوى الاقتصادية.

ويكشف هذا المقال عن الأسباب المحددة وراء عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة، ويوضح كيفية التصدي لها.

**الأسواق**: اعتبارا من الثمانينات، عكف الاقتصاديون المحافظون على إثبات أن الأسواق الحرة الخالية من القيود هي السبيل الوحيد لاستدامة النمو والرخاء. وسيطرت هذه الأيدولوجية على صناعة السياسات الاقتصادية الأمريكية منذ ذلك الوقت، مع استثناءات محدودة. ولكنها لم تحقق

الهدف المرجو منها. علاوة على ذلك، فإن القواعد المفترض حيادها وعدالتها التي تنظم الأسواق أدت في واقع الأمر إلى درء المخاطر الاقتصادية عن الشركات والأثرياء وتركيزها على الأسر متوسطة ومنخفضة الدخل. وقد أصبح هذا الأمر ملحوظا الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ وقع الأثر الأكبر للجائحة على العاملين منخفضي الدخل الذين إما فقدوا وظائفهم أو اضطروا للعمل في وظائف تعرضهم لخطر الإصابة بالمرض ونشره.

**تخفيض الضرائب وضعف الاستثمارات العامة**: إن التخفيض الضريبي الذي أقره الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٧، والذي استفاد منه الأثرياء على نحو كبير، ليس إلا أحدث مثال على فلسفة تخفيض الضرائب التي حكمت سياسة المالية العامة الأمريكية لعدة عقود. فقد أدت هذه التدابير إلى حرمان الأمة من الموارد التي كان من الممكن استخدامها في تمويل الوظائف الحكومية الأساسية والاستثمارات العامة المهمة. ونتيجة لذلك، تراجعت الاستثمارات العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي — قيمة السلع والخدمات المنتجة سنويا في الولايات المتحدة — إلى أقل مستوياتها على الإطلاق منذ عام ١٩٤٧.

**تآكل قوة العمال**: أدت سنوات من الأحكام القضائية والإدارية ضد النقابات إلى تقويض قدرة العاملين الأمريكيين على التفاوض من أجل زيادة الأجور والمنافع وتوفير ظروف عمل أفضل وأكثر أمانا. وتفرض قوانين الحق في العمل في ٢٧ ولاية صعوبات متزايدة أمام إنشاء النقابات. وهكذا أصبح لأصحاب الأعمال اليد العليا، مما أدى إلى جمود الأجور وتهديد سلامة العاملين، لا سيما أثناء الجائحة.

**التركزات الاقتصادية**: ساهمت سياسة مكافحة الاحتكار الأمريكية وآليات إنفاذها في السماح للصناعات عبر الولايات المتحدة بزيادة تركزاتها، كما أتاحت للشركات الكبيرة القوة السوقية اللازمة لوضع الأسعار والقضاء على المنافسين وكبح الأجور وفرض معوقات على الابتكار. علاوة على ذلك، توجد شواهد على أن ذلك قد أدى إلى تراجع استثمارات الشركات. وقد ازدهرت بعض الشركات في أوج — بل بسبب — الجائحة، بينما تكافح الشركات الصغيرة من أجل البقاء.

**قياس الأداء الاقتصادي**: قبل الثمانينات عندما بدأ تزايد أوجه عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة، كان نمو إجمالي الناتج المحلي مؤشرا موثوقا بدرجة كبيرة لقياس رفاهية معظم الأمريكيين. ولكن مع تزايد أوجه عدم المساواة لتقترب من مستويات عام ١٩٢٠، تركزت منافع نمو إجمالي الناتج المحلي في شريحة العشرة في المائة الأعلى دخلا، بينما كان نمو دخول الغالبية العظمى من المواطنين أكثر تباطؤا مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي — أو منعدما في بعض الأحيان. لهذا السبب أصبح إجمالي الناتج المحلي يعكس في الغالب أوضاع الأثرياء. لذلك، فإن تعافي إجمالي الناتج المحلي خلال الشهور القادمة سيعطي إشارات خاطئة لصناع السياسات عن حجم التعافي الذي يشهده المواطن الأمريكي العادي.

**التمييز على أساس العرق والجنس**: تؤكد التبعات الصحية والاقتصادية المتفاوتة للركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا واقع وتاريخ التمييز على أساس العرق والجنس في الولايات المتحدة. فوسيط دخل الأسر من ذوي البشرة السوداء يعادل ٥٩٪ من وسيط دخل الأسر من ذوي البشرة البيضاء، وبالنسبة للرجال والنساء باختلاف انتماءاتهم العرقية، تكسب المرأة في المتوسط ٨١ سنتا مقابل كل دولار يكسبه الرجل. وتبدو نتائج الفصل الوظيفي واضحة للعيان، حيث نجد العاملين بقطاع الرعاية الصحية والخدمات في الصفوف الأمامية في مواجهة الجائحة. ورغم أهميتها، فإن بعض هذه الوظائف — التي تمثل النساء والأقليات النسبة الأكبر من العاملين بها — تقل فرصها عن أي وظيفة أخرى في الحصول على مزايا مثل الإجازات المرضية مدفوعة الأجر أو التأمين الصحي المقدم من صاحب العمل.

ويعزى جزء كبير من هذه المشكلات إلى عقود من إخفاقات السياسات التي تقوم على الأيدولوجيات بدلا من الشواهد والبراهين. فقد أدت الأفكار الاقتصادية المشوهة التي أعلت قيمة الأسواق إلى تقويض المؤسسات العامة، والقبول بخفض التمويل المتاح لمؤسسات الحوكمة الديمقراطية وزيادة التركزات الاقتصادية وإضعاف قوة العمال والآثار التمييزية الناتجة عن عدم التدخل في قواعد

### تركز الثروات

يعكس توزيع الدخل والثروة في الولايات المتحدة التواء تجاه نسبة الخمسة في المائة الأكثر ثراء.

(النصيب من مجموع الدخل أو الثروة حسب الشريحة الخمسية، ٢٠١٦، ٪)

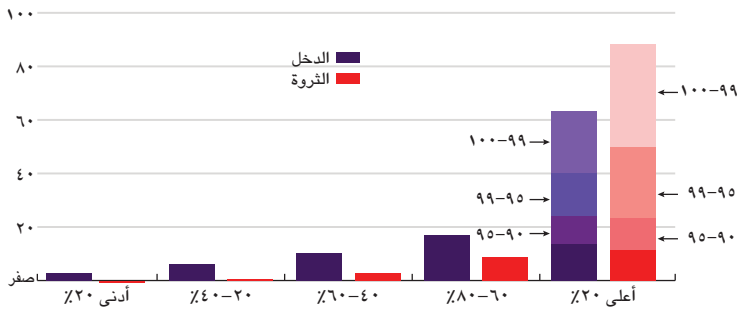


**المصدر**: حسابات المؤلفة استنادا إلى "مسح الموارد المالية للمستهلكين" لعام (٧١٠٢) الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

**ملحوظة**: تحسب أنصبة الدخل على أساس الشرائح الخمسية لتوزيع الدخل، وتحسب أنصبة الثروة على أساس الشرائح الخمسية لتوزيع الثروة.

## التحول اللازم في الاقتصاد الأمريكي يتطلب اعتراف صناع السياسات بأن الأسواق لا يمكنها القيام بدور الحكومة.

العمل. وهكذا فإن لخيارات السياسات دور واضح ودائم في تنظيم هيكل الأسواق.

### بناء اقتصاد قوي وعادل

يتطلب إحداث التحول اللازم في الاقتصاد الأمريكي اعتراف صناع السياسات بأن الأسواق لا يمكنها القيام بدور الحكومة.

وتتمثل الخطوة الأولى في القضاء على جائحة كوفيد-١٩، وهي الأولوية الأهم على الإطلاق ليس فقط للصحة العامة بل للاقتصاد الأمريكي أيضا. ولاحقا، سيتطلب تشجيع التعافي القوي والمستدام من أجل تحقيق نمو شامل للجميع تصدي الولايات المتحدة لمشكلاتها طويلة المدى: نظام صحي مكلف يترك ملايين المواطنين دون رعاية كافية، ونظام تعليم مصمم لا للقضاء على عدم المساواة بل لضمان استمراره، وافتقار معظم الأسر إلى الاستقرار الاقتصادي الأساسي، وتغير المناخ.

ويتطلب التصدي لكل من هذه القضايا تنفيذ استثمارات عامة ضخمة. ولا يجدر بنا في الوقت الحالي التفكير في كيفية تمويل هذه الاستثمارات، ولكن ينبغي فرض زيادات ضريبية كبيرة يقع تأثيرها الأكبر أو الكلي على الأثرياء للبدء في الاستثمار في هذه الحلول ذات المدى الطويل. فينبغي للبلد فرض ضرائب على الثروات الضخمة المتركزة في الشريحة العليا التي يتم توفيرها أو الاحتفاظ بها في الخارج دون استثمارها في الاقتصاد أو حل المشكلات المجتمعية (انظر الرسم البياني).

ويجب على صناع السياسات أيضا مواجهة مشكلة التركزات الاقتصادية التي نتجت عنها قوى احتكارية (مشتر أو صاحب عمل واحد أو مجموعة منهم) أدت إلى كبح الأجور وتهديد الشركات الصغيرة التي تمثل شريان الابتكار والديناميكية الاقتصادية. وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان عدم تسبب الركود والبرامج المصممة لمساعدة الشركات على النجاة من الأزمة في تفاقم هذا الاتجاه. ولكن حتى الآن، قدمت السياسات الفيدرالية التي تستهدف التصدي للهبوط الاقتصادي دعما أكبر كثيرا للشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة.

وعلى صناع السياسات أن يضمنوا أيضا توجيه أموال الحكومة الفيدرالية إلى الاستخدامات المنتجة التي تدعم العاملين والمستهلكين، وعدم استخدامها في مكافأة المساهمين الأثرياء. ويجب منع الشركات التي تحصل على المساعدات من توزيع الأرباح أو إعادة شراء أسهمها، كما ينبغي إلزام البنوك بتعليق توزيعات رأس المال خلال الأزمة لدعم إقراض الاقتصاد الحقيقي.

ومن الأهم لمعالجة مشكلة فرط التركز تعزيز آليات إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي التي تراجعت فعاليتها مقارنة بعدة عقود سابقة. ويتعين كذلك تعزيز قوانين مكافحة الاحتكار نفسها، لا سيما القواعد المنظمة لعمليات الاندماج والممارسات الإقصائية. وينبغي أن تنظر الجهات التشريعية في إنشاء سلطة تنظيمية رقمية لإنفاذ قوانين الخصوصية وتعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية.

وعلى البلد أيضا أن يدرك على نحو أفضل الفئات المستفيدة وغير المستفيدة من سياسات التعافي وما يلزم اتخاذه من إجراءات إضافية. ونظرا لأن إجمالي الناتج المحلي الكلي ليس ملائما لأداء هذه المهمة، يتعين تفكيك مكونات الدخل على جميع المستويات لقياس مدى التقدم من عدمه في جميع المجموعات — مما سيمكن الولايات المتحدة من إرساء الأساس اللازم لفهم الإجراءات الأخرى اللازمة لضمان استفادة المزيد من المواطنين من منافع التعافي.

ويوجد ارتباط وثيق بين عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة وقضية عدم المساواة العرقية. وبعثت حركة «حياة السود مهمة» برسالة واضحة مفادها أن الأمريكيين الملونين لم يستطيعوا مطلقا الوثوق في أي إجراءات تتخذها الحكومة نيابة عنهم. لذلك يجب أن تعمل الحكومة من أجل ضمان تطور السود واللاتينيين والأمريكيين الأصليين ذوي الدخل المنخفض وقدرتهم على توظيف مواهبهم ومهاراتهم في الاقتصاد.

ويعد فرض الضرائب على الثروات التي يمتلك الأمريكيون ذوو البشرة البيضاء معظمها أحد الحلول الممكنة. ولكن فعالية هذا الحل في معالجة أوجه عدم المساواة العرقية بكفاءة مرهون باستفادة معظم غير الأثرياء من متحصلات ضريبة الثروة، حيث يتعين توجيه حصيلة الضرائب إلى الاستثمارات الضرورية، مثل إجراء اختبارات كوفيد-١٩ ومعالجة المصابين في مجتمعات أصحاب البشرة الملونة، والسياسات التي تدعم صراحة وعلى نحو مطرد العاملين وموظفي الرعاية الصحية منخفضي الأجر، والتعاون مع الشركات الصغيرة المملوكة

للأقليات. وسيؤدي عدم اتخاذ هذه الخطوات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المنتشرة بالفعل.

ويتمثل أحد أهم أسباب فجوة الدخل بين الجنسين في عدم تطبيق سياسة وطنية للإجازات الأسرية والمرضية مدفوعة الأجر، وعدم وجود برنامج وطني لضمان حصول الأسر على خدمات ذات جودة مرتفعة وتكلفة معتدلة لرعاية الأطفال والتعليم في مرحلة ما قبل رياض الأطفال. فالأسر التي تضم أطفالا ولا يتاح لها الحصول على إجازة مدفوعة الأجر أو خدمات رعاية الأطفال — أو لا يمكنها تحمل تكلفتها — لا يكون أمامها أي خيار سوى تأجيل الحياة المهنية. وغالبا ما يحدث ذلك للنساء أكثر من الرجال. وتم عرض تشريعات على الكونغرس لتحقيق هذين الهدفين، ومن المفترض أن تحظى هذه التدابير باهتمام الكونغرس في دورته التالية.

## سبب للتفاؤل

ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن الولايات المتحدة بمقدورها إقرار سياسات لإحداث التحول في الاقتصاد والمجتمع. فبعض المحادثات الجارية بين صناع السياسات وأثناء مأدُبات العشاء — حول الجائحة والركود العميق وحركة «حياة السود مهمة» والانتخابات الرئاسية الأخيرة — عادة ما كانت تحتل مرتبة ثانية في المناقشات العامة حتى وقت قريب. ولكن الأمر لم يعد كذلك الآن.

غير أن النظام السياسي الأمريكي يعاني من تحزب عميق ونظام دستوري وانتخابي من الأسهل فيه رفض سياسات التحول بدلا من إقرارها. ولكنني من أنصار التفاؤل، وما زلت أعتقد أن البلد يعيش الآن مرحلة فارقة ستكون اليد العليا فيها لمن يضع ويؤيد السياسات التقدمية الهادفة إلى الحد من عدم المساواة وبناء اقتصاد قادر على تحقيق نمو قوي ومستقر لصالح الجميع. FD

---

**هيذر بوشيه** الرئيس والمدير التنفيذي لمركز واشنطن للنمو العادل، ومؤلفة كتاب *Unbound: How Inequality Constricts Our Economy and What We Can Do About It*. ويمكنكم متابعة صفحتها على موقع تويتر من خلال الرابط @HBoushey.

ELIBRARY.IMF.ORG

مطالعات القراء في مكتبة الصندوق الإلكترونية

# أتمنى لو كنت هنا

الاقتصادات القائمة على السياحة من أكثر القطاعات تضررا من الجائحة

**آدم بيسودي**

## قبل

جائحة كوفيد-١٩، كان قطاع السفر والسياحة قد أصبح أحد القطاعات الأكثر أهمية في الاقتصاد العالمي، وبلغ نصيبه من إجمالي الناتج المحلي العالمي ١٠٪، ووفر ما يزيد على ٣٢٠ مليون وظيفة حول العالم.

وفي بداية عصر الطائرات النفاثة عام ١٩٥٠، بلغ عدد المسافرين في رحلات خارجية ٢٥ مليون شخص فقط. وبحلول عام ٢٠١٩، وصل هذا الرقم إلى ١,٥ مليار شخص، ليحقق قطاع السفر والسياحة بذلك نموا كبيرا جعله من القطاعات «الأكبر من أن تفشل» في العديد من الاقتصادات.

وقد وضعت الجائحة العالمية، وهي الأزمة الأكبر على الإطلاق في عصر الاتصالات الحديث، ١٠٠ مليون وظيفة على المحك يتركز معظمها في شركات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم حيث تعمل نسبة كبيرة من النساء اللاتي يشكلن ٥٤٪ من القوة العاملة بقطاع السياحة حسب منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية.

وستستمر على الأرجح التداعيات السلبية للأزمة على البلدان المعتمدة على السياحة لفترة أطول مقارنة بالاقتصادات الأخرى. وقد وقع الأثر الأكبر للجائحة على الخدمات كثيفة الاعتماد على الاحتكاك المباشر التي تمثل أهمية كبيرة لقطاعي السياحة والسفر، والتي ستستمر معاناتها لحين شعور الأفراد بأن السفر الجماعي أصبح آمنا مجددا.

وقال إروين لاروك، الأمين العام لجماعة دول الكاريبي، في إحدى الفعاليات الافتراضية في سبتمبر الماضي «لا سبيل للخروج من الهوة التي وقعنا فيها».

ومن الشواطئ الرملية البيضاء في الكاريبي وسيشيل وموريشيوس والمحيط الهادئ مرورا بالشوارع الخلفية في بانكوك وحتى الحدائق الوطنية الواسعة في إفريقيا، تسعى البلدان جاهدة إلى فهم كيفية جذب الزوار مجددا مع تجنب تفشي الإصابات مرة أخرى. وتتفاوت الحلول ما بين اجتذاب الأثراء الذين يمكنهم عزل أنفسهم على يخوتهم ودعوة الأفراد إلى الإقامة لفترات تصل إلى عام والعمل من بعد أثناء الاستمتاع بالمناظر الطبيعية الاستوائية.

ولا يُتوقع ارتفاع حصيلة السياحة إلى مستويات عام ٢٠١٩ قبل عام ٢٠٢٣. ففي النصف الأول من هذا العام، تراجعت أعداد السائحين حول العالم بأكثر من ٦٥٪، وتوقفت حركة السياحة تقريبا منذ إبريل — مقابل ٨٪ خلال الأزمة المالية العالمية و١٧٪ أثناء تفشي وباء سارس عام ٢٠٠٣، وذلك وفقا للبحوث الجارية بصندوق النقد الدولي حول السياحة في عالم ما بعد الجائحة.

وتشير توقعات عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٢٠. وستكون الصدمة أكبر في الاقتصادات المعتمدة على السياحة، حيث يُتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي في البلدان الإفريقية المعتمدة على السياحة بنسبة ١٢٪. وستشهد اقتصادات الكاريبي المعتمدة على السياحة تراجعا بنسبة ١٢٪ أيضا. وقد تشهد بلدان المحيط الهادئ، مثل فيجي، انخفاضا حادا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٢١٪ عام ٢٠٢٠.

ولا تقتصر الصدمة الاقتصادية على معظم البلدان المعتمدة على السياحة فقط. ففي الولايات المتحدة، خسرت هاواي وظيفة من بين كل ٦ وظائف بحلول شهر أغسطس. وفي فلوريدا، حيث تمثل حصيلة السياحة ١٥٪ تقريبا من إيرادات الولاية، أشار المسؤولون إلى أن السياحة لن تتعافى قبل ثلاث سنوات.

وفي بلدان مجموعة العشرين، تشكل قطاعات الضيافة والسفر ١٠٪ من التوظيف و٩,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، ويبلغ نصيبها من إجمالي الناتج المحلي ١٤٪ أو أكثر في إيطاليا والمكسيك وإسبانيا. ووفقا لدراسة صادرة مؤخرا عن صندوق النقد الدولي، قد يؤدي توقف النشاط لستة أشهر إلى انخفاض مباشر في إجمالي الناتج المحلي بمقدار ٢,٥٪ إلى ٣,٥٪ عبر جميع اقتصادات مجموعة العشرين.

### إدارة فجوة الإيرادات

في بربادوس وسيشيل، مثلهما مثل العديد من البلدان الأخرى المعتمدة على السياحة، أدت الجائحة إلى توقف نشاط السياحة تقريبا. وعقب النجاح في وقف انتشار

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ULUMI; AWAD CREATIVE; MYAUGURSKY; PRIMEIMAGES; MYROSLAVA

الفيروس محليا، أعادت السلطات فتح البلدان الجزرية أمام السائحين الدوليين في يوليو. غير أن أعداد السائحين في أغسطس كانت لا تزال دون مستواها في السنوات السابقة بنسبة ٩٠٪ تقريبا، مما أدى إلى نضوب أحد مصادر الإيرادات الحكومية المهمة.

وكانت بربادوس تتمتع بأسس اقتصادية قوية قبل الأزمة بفضل برنامج الإصلاحات الاقتصادية المدعوم من صندوق النقد الدولي الذي ساعد في استقرار مستويات الدين وبناء الاحتياطيات وضبط مركز المالية العامة قبل ظهور الأزمة مباشرة. وقام الصندوق بزيادة الموارد المتاحة من خلال برنامجه في إطار تسهيل الصندوق الممدد بحوالي ٩٠ مليون دولار أمريكي، أي حوالي ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، للمساعدة في تمويل العجز المستجد في المالية العامة نتيجة تراجع إيرادات الأنشطة المرتبطة بالسياحة وزيادة المصروفات المرتبطة بالجائحة.

ويقول كيفين غرينيدج، كبير المستشارين الفنيين لرئيسة وزراء بربادوس ميا موتلي، «كلما طالت الأزمة، بات من الأصعب الحفاظ على استقرار الأوضاع. ونحن لا نرغب في اتخاذ إجراءات من خلال السياسات قد تهدد الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأسس الاقتصادية».

وعلى الجانب الآخر من العالم، ستشهد سيشيل التي كانت تتمتع بالقوة أيضا قبل بداية الجائحة تحديات لاستعادة استدامة المالية العامة على المدى المتوسط ما لم يتوافر لها دعم كبير. قبل الأزمة مباشرة، كانت الحكومة قد أعادت بناء الاحتياطيات الدولية ونجحت في ضبط مركزها المالي. وبالرغم من ذلك، تضررت هذه الدولة الجزرية المطلة على المحيط الهندي بشدة نتيجة الجائحة الجارية بسبب تراجع إيرادات السياحة وزيادة المصروفات المرتبطة بالجائحة.

وتقول بوريانا يونكيفا، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى سيشيل، «لا يزال من المبكر للغاية تحديد ما إذا كانت الأزمة تمثل صدمة دائمة، وكيفية تأثيرها على قطاع السياحة مستقبلا. فنظرا لحالة عدم اليقين الكبيرة بشأن تعافي القطاع، سيكون من الضروري انتهاج سياسات هيكلية مبتكرة للتكيف مع الواقع الجديد».

وتسعى اقتصادات العالم المعتمدة على السياحة إلى تمويل مجموعة كبيرة من تدابير السياسات للتخفيف من أثر تراجع إيرادات السياحة على الأسر والشركات، بما في ذلك التحويلات النقدية والمنح وخفض الضرائب ودعم الأجور وضمانات القروض. وعلقت البنوك أيضا سداد مدفوعات القروض في بعض الحالات. وتركز الدعم في بعض البلدان على العاملين بالقطاع غير الرسمي المعرضين للخطر الذين يعمل معظمهم في قطاع السياحة عادة.

ووفقا لتحليل لقطاع السياحة صادر عن شركة ماكينزي آند كومباني، ستستغرق عودة النشاط السياحي إلى مستويات عام ٢٠١٩ عدة سنوات وستتطلب تجربة آليات تمويلية جديدة.

وحللت شركة الاستشارات مجموعات التدابير التنشيطية المنفذة في ٢٤ اقتصادا التي بلغت قيمتها الإجمالية ١٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات مباشرة لقطاع السياحة و٣٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات للقطاعات الأخرى المرتبطة بالسياحة. وكانت معظم التدابير التنشيطية المباشرة في صورة منح وتخفيف للديون ومساعدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وشركات النقل الجوي. وتوصي الشركة بانتهاج سبل جديدة لدعم القطاع، بما في ذلك آليات تقاسم الإيرادات بين الفنادق المتنافسة على نفس الشريحة السوقية، مثل توسيع المناطق المواجهة للشاطئ، وصناديق مدعومة من الحكومة للاستثمار في أسهم الشركات المرتبطة بقطاع السياحة.

## التحديات الإنمائية

بلورت الأزمة أهمية قطاع السياحة كمسار إنمائي للعديد من البلدان نحو الحد من الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، كانت تنمية قطاع السياحة من أهم الأسباب وراء انغلاق الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية، حيث يشير خبراء صندوق النقد الدولي إلى بلوغ نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٢,٤٪ في المتوسط في البلدان المعتمدة على السياحة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٩ — وهو معدل أسرع كثيرا منه في البلدان غير المعتمدة على السياحة في المنطقة.

وتعد البلدان الأصغر حجما المعتمدة على السياحة حبيسة مصيرها الاقتصادي بدرجة كبيرة. فالقطاعات البديلة التي يمكن للدول الجزرية الصغيرة تحويل العمالة ورأس المال إليها قليلة أو منعدمة.

واستفادت سيشيل، على سبيل المثال، من زيادة صادراتها من سمك التونة خلال حقبة كوفيد-١٩، مما وازن إلى حد ما خسائر قطاع السياحة. ولكن هذه الإيرادات الإضافية لا تمثل سوى نسبة بسيطة من إيرادات السياحة. وتعكف الحكومة أيضا على تنفيذ خطط لدفع أجور العاملين المسرحين من قطاع السياحة مع تقديم فرص لإعادة تدريبهم.

وفي الوقت نفسه، تسعى حكومة بربادوس إلى حماية الإنفاق الاجتماعي وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الرأسمالي لتوفير فرص عمل جديدة، ولو مؤقتة على الأقل،

في القطاعات الأخرى بخلاف السياحة، مثل الزراعة وتنمية البنية التحتية.

ووفقا لتوقعات اتحاد الفنادق والسياحة في دول الكاريبي، فإن ٦٠٪ من ٣٠ ألف غرفة فندقية جديدة كانت في مرحلة التخطيط أو الإنشاء لن يكتمل تنفيذها بسبب الأزمة.

غير أنه لا يزال يُنظر إلى الأزمة باعتبارها فرصة لتحسين القطاع على المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة الاعتماد على التطور الرقمي والاستدامة البيئية. فقد شجعت منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية على دعم تدريب العاملين لتزويدهم بالمهارات الرقمية اللازمة للاستفادة من البيانات الكبيرة عالية القيمة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي. وينبغي استغلال التعافي في تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه، وإدارة المخلفات، والحصول على الغذاء من مصادر مستدامة.

ويقول الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية، زوراب بولوليكاشفيلي، «في قطاع يعمل به فرد من كل ١٠ أفراد على مستوى العالم، يمكن أن يرتكز تعافي السياحة على استغلال الابتكارات والتطور الرقمي، والاحتفاء بالقيم المحلية، وتوفير فرص عمل كريمة للجميع — لا سيما الشباب والنساء والفئات الأكثر عرضة للمخاطر في مجتمعاتنا».

## التكيف مع الوضع المعتاد الجديد

مع انحسار التأثير المباشر للإغلاقات العامة والتدابير الاحتوائية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، بدأت البلدان في البحث عن وسائل لتحقيق التوازن.

ففي تايلند وسيشيل وغيرهما، تم إقرار برامج لاستقبال السائحين من البلدان «منخفضة المخاطر» مع فرض عدد من إجراءات العزل. وأعلن رئيس وزراء فيجي، فرانك بانيماراما، على صفحته على موقع تويتر عن إنشاء «ممرات بحرية» للسماح للزوار المسافرين بحرا بالدخول وعزل أنفسهم على يخوتهم للاستفادة من «المنافع الاقتصادية الكبيرة الوافدة على متن هذه اليخوت». وتلزم سانت لوسيا القادمين بتقديم مستند يثبت سلبية اختبار كوفيد-١٩ على ألا يكون قد مر على صدوره أكثر من ٧ أيام في تاريخ الوصول. وأعلنت أستراليا عما أسمته «فقاعة سفر» لإعفاء المسافرين القادمين من نيوزيلندا من متطلبات العزل. وأعلن أعضاء جماعة دول الكاريبي عن «فقاعة سفر إقليمية» لإعفاء المسافرين القادمين من البلدان داخل الفقاعة من متطلبات الاختبار والعزل.

وفي عصر العمل من بعد الذي نشهده مؤخرا، يقدم عدد من البلدان والمناطق، مثل بربادوس وإستونيا وجورجيا وأنتيغوا وبربودا وأروبا وجزر كايمان، تصاريح إقامة جديدة طويلة الأجل لمدد تصل إلى ١٢ شهرا في بعض الأماكن لتشجيع الزوار الأجانب على القدوم بمكاتبهم الافتراضية بينما يوجه إنفاقهم إلى الاقتصادات المحلية.

وبدأت اليابان، التي شهدت زيادة أعداد المسافرين الأجانب بمقدار ثلاثة أضعاف خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠١٨، في فتح حدودها أمام المسافرين القادمين من بلدان محددة في نهاية أكتوبر. ولاستيعاب تعافي النشاط السياحي في مرحلة ما بعد الجائحة، توصي ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي باستمرار الحكومة في اتجاه إرخاء متطلبات تصاريح الإقامة، وجذب الزوار بعيدا عن المراكز الحضرية إلى المناطق التي تقل فيها أعداد السكان، واتخاذ إجراءات تكميلية لتحسين موارد العمالة والبنية التحتية لقطاع السياحة تمهيدا لعودة السائحين.

وأشار المجلس العالمي للسفر والسياحة في تقرير صادر عنه حول مستقبل القطاع إلى أن الجائحة تسببت في تحول اهتمام المسافرين إلى الرحلات الداخلية أو الطبيعة والمزارات المفتوحة. وجاء في التقرير أن عودة السفر ستعتمد بدرجة كبيرة على «المسافرين الأكثر إقبالا على المخاطر والمسافرين الأوائل، بدءا من المسافرين في رحلات استكشافية والرحالة وحتى راكبي الأمواج ومتسلقي الجبال».

وهكذا سيأتي التعافي في قطاع السياحة والسفر مدفوعا بالسفر الترفيهي. أما السفر لأغراض العمل، وهو من مصادر الإيرادات المهمة بالنسبة للفنادق وشركات النقل الجوي، فقد يشهد تحولا دائما أو ربما يتعافى على مراحل حسب القرب الجغرافي وسبب السفر والقطاع.

**لا يزال من المبكر للغاية تحديد ما إذا كانت الأزمة تمثل صدمة دائمة.**

وفي نهاية المطاف، ستكون عودة السياحة مرهونة على الأرجح بالقرارات الشخصية البحتة للعديدين الذين يوازنون بين خطر الإصابة بالمرض وضرورة السفر. ويسعى القطاع الخاص بدعم من بعض البلدان المعتمدة على السياحة إلى وضع بروتوكولات عالمية لمختلف قطاعات السفر، بما في ذلك المطالبة باستخدام اختبارات سريعة في المطارات لزيادة الثقة في السفر.

وأثناء فعالية افتراضية تم تنظيمها في سبتمبر الماضي، قال آلن شاستانيه، رئيس وزراء سانت لوسيا، «الحقيقة أنه لا يوجد شعور بالارتياح تجاه فكرة السفر، ولم نضع حتى الآن البروتوكولات اللازمة لتعزيز هذا الشعور. فعقب ١١ سبتمبر، قامت إدارة أمن النقل وغيرها من الهيئات الأمنية حول العالم بعمل رائع، حيث وضعت عددا من البروتوكولات التي ساعدت على استعادة ثقة المواطنين في السفر، ومن المؤسف أننا لم نقم بالأمر ذاته في هذه الجائحة». FD

**آدم بيسودي** من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ZSTOCKPHOTOS

# تشكيل اقتصاد البيانات

العالم بحاجة إلى نظام جديد لحوكمة عمليات شراء البيانات وبيعها

**مراد سونميز**

كانت وتيرة التكنولوجيا تتسارع بالفعل عندما بدأت الجائحة. لكنها الآن أصبحت أشد زخما. فأكثر من ٨٠٪ من مديري الشركات التنفيذيين يسعون حاليا إلى التعجيل بتنفيذ خطط رقمنة العمليات وتطبيق التكنولوجيات الجديدة. وبحلول عام ٢٠٢٥، سيقوم أرباب الأعمال بتقسيم مهام العمل بالتساوي بين البشر والآلات.

غير أن التحديات الأساسية التي تنطوي عليها هذه الثورة ظلت دونما تغيير: كيف يتسنى لنا استغلال إمكانات هذه التكنولوجيا مع الحد من مخاطرها؟ وكيف نضمن استفادة المجتمع ككل وليس القلة المحظوظة فقط؟

## الاستفادة من القوة الاقتصادية للبيانات

البيانات هي الأداة الأساسية التي يمكن من خلالها الاستفادة من إمكانات الثورة الصناعية الرابعة. فهي محرك الذكاء الاصطناعي والطب الدقيق والروبوتات وإنترنت الأشياء. ويتوقف نجاح أو فشل الثورة في نهاية المطاف على كيفية استخدام البيانات وحمايتها. ولكن توجد أسئلة جوهرية يتعين الإجابة عنها لضمان إحراز التقدم المنشود: من يمتلك البيانات؟ وما استخداماتها الممكنة؟ ومن المستفيد من منافعها الاقتصادية؟

وقد أدركنا بالفعل القيمة الاقتصادية للبيانات في ضوء تقييم شركات التكنولوجيا التي أصبحت قيمتها تتجاوز حجم معظم اقتصادات العالم. ماذا إذن لو عثرنا على آلية شفافة وعادلة لضمان استفادة الأفراد والمنظمات من القيمة الاقتصادية للبيانات مع حماية خصوصية مالكيها؟ لن يكون بمقدورنا حينها الاستفادة من قوة البيانات في مواجهة أهم التحديات في مجالات الصحة والزراعة والنقل والبيئة فحسب، بل سيكون بمقدورنا توفير مصدر دخل لمالكي البيانات أيضا.

ثمة حاجة إذن إلى سياسات استشرافية وتمكينية لا إلى سياسات استرجاعية ومانعة. ولضمان المضي قدما، نحتاج إلى نظام تشغيل بيانات جديد لحوكمة الثورة الصناعية الرابعة.

أولا، يتعين إعادة النظر في آليات الإخطار والموافقة التي تسمح لمالكي البيانات بتحديد الغرض من استخدام بياناتهم ومدة الاستخدام وما إذا كانوا سيحصلون على مقابل مادي. ويمكن إلحاق هذه القواعد بمجموعات البيانات — مثل إدارة الحقوق الرقمية عبر وسائل الإعلام — لمنع أي استخدام مخالف لهذه القواعد.

ثانيا، نحتاج إلى آلية للمصادقة على التطبيقات التي تتطلب استخدام مجموعات متنوعة من البيانات. فينبغي أن تكون خوارزميات التنقيب في البيانات موثوقة. والأمر أشبه بمتجر لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة تديره جهة موثوقة للمصادقة على هوية مالكي هذه التطبيقات والتأكد من امتثالهم للبروتوكولات والضوابط الجديدة التي تنظم الموافقة على استخدام البيانات.

**تتجول** الروبوتات عبر الأقسام والمخازن بالمستشفيات لتعقيم الغرف بالأشعة فوق البنفسجية. وتقدم الأجهزة المتصلة بالإنترنت المزودة بتقنية التحكم عن طريق الصوت المساعدة للأفراد ذوي القدرة المحدودة على الحركة والمصابين بأمراض مزمنة. ويستخدم أصحاب المهن الطبية الذكاء الاصطناعي لتسريع وتيرة التشخيص والعلاج. وتُستخدم الطائرات بدون طيار لنقل الدم عند الطلب لتقليل الوقت اللازم لتوصيله من ساعات إلى عدة دقائق إلى جانب منع إهداره.

وتمثل هذه التكنولوجيات مجتمعة الثورة الصناعية الرابعة — التي يُقصد بها التوسع الكبير في استخدام القوة الحاسوبية والإنترنت مؤخرا الذي أدى إلى ربط العالم المادي بالعالم الرقمي. وقد أدت الثورة الصناعية الرابعة إلى تغيير أنماط التفاعل مع التكنولوجيا واستخدامها في المجتمع. وتتطور هذه الثورة من حيث سرعتها ونطاقها على نحو لم نعهده في شيء آخر من قبل — ودون أي ضوابط أو مبادئ توجيهية.

الصورة: ISTOCK/JAROSLAVA KALIUZHNA؛ الرسم التوضيحي: ISTOCK/SOMPONG_TOM

وثالثا، نحتاج إلى آلية شفافة لتقييم البيانات. وليست للبيانات قيمة اقتصادية في حد ذاتها، فمثلها مثل أي سلعة كالسكر أو القطن أو القهوة يتحدد سعرها حسب العرض والطلب. ويمكن اعتبار البيانات أصلا قابلا للتداول من خلال آلية للتبادل، واستخدام القوى السوقية في تسعير استخدامها في أغراض معينة حسب الطلب. ولكن على عكس السلع، فإن البيانات ليست أصلا أحادي الاستخدام، حيث يمكن استخدامها مرارا لأغراض متنوعة.

وأخيرا، نحتاج إلى آلية لإدارة تدفقات البيانات والتحويلات الرقمية عبر الحدود. ويمكن للبلدان إبرام معاهدات ثنائية للاتفاق على تبادل البيانات عبر الحدود للأغراض التي تتم الموافقة عليها، ومن ثم جمع أصول البيانات في مستودع واحد من خلال آلية مرنة وآمنة. ويمكن تسهيل تحويل المدفوعات عبر الحدود من خلال الوسائل الرقمية لضمان وصول المدفوعات إلى مالكي البيانات في الوقت الملائم. ويدفع هؤلاء الملاك ضرائب على الدخل الذي يحصلون عليه، كما يدفع مستخدمو البيانات ضرائب وقت استهلاكها في بلدانهم، وهو ما يعد نظاما ضريبيا شفافا وعادلا ومصدر دخل جديدا للحكومات.

وهذا المنهج الرباعي ليس من شأنه توفير دخل مستمر للأفراد فحسب، بل يسمح أيضا للشركات التي تمتلك كميات كبيرة من البيانات باستخدام آليات شفافة لتحديد السعر السوقي للبيانات التي يمكن إدراجها بالتالي كأصل جديد في الميزانية العمومية بما يعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.

وسيسمح لنا هذا النظام بعكس مسار أي عطل أو خلل قبل حدوثه. وسينبهنا إلى المخاطر المستقبلية، كما سيحدد الاستجابة الملائمة لمساعدتنا في منع أي أحداث مستقبلية غير مرغوب فيها. وإذا ما تم تصميم نظام التشغيل الجديد بالشكل السليم، سيكون بمقدوره تعزيز النمو الاقتصادي والتعامل مع التحديات المستقبلية والحد قدر الإمكان من أي تداعيات سلبية على المجتمع.

وهذا السيناريو ليس بحلم بعيد المنال. فهناك بالفعل ثلاث دراسات حالة تتناول مجموعة من تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة التي تسعى إلى إيجاد حل لبعض أهم التحديات التي تواجه العالم: علاج الأمراض النادرة، وتوفير غذاء كاف للكوكب، وبناء الثقة المفقودة. ولكن كما يتضح لاحقا، توجد حلقات قليلة مفقودة لا غنى عنها لضمان الاستفادة من منافع هذه التكنولوجيات بشكل سريع وواسع على مستوى العالم.

## علاج الأمراض النادرة

يعد علاج الأمراض النادرة من أهم الأمثلة على المنافع المستفادة من نظام تشغيل البيانات الجديد. ويعاني ٤٠٠ مليون شخص حول العالم من أمراض نادرة، وهو ما يتجاوز عدد المصابين بالسرطان وفيروس نقص المناعة البشرية مجتمعين. وتم اكتشاف ٧ آلاف مرض نادر حتى الآن، وتنشأ عنها غالبا مجموعة كبيرة من الأعراض. ولا يعني ذلك استغراق وقت طويل ومواجهة صعوبات كثيرة للوصول إلى التشخيص السليم فحسب، بل يعني أيضا عدم توافر بيانات عن العلاج نظرا لوجود عدة أشخاص فقط يعانون من نفس المرض في البلد الواحد. ولا تحقق مناهج البحث الوطنية في الأمراض النادرة النتائج المرجوة بسبب عدم وجود مستودع بيانات دولي أوسع نطاقا يمكن الرجوع إليه. وفي واقع الأمر، فإن المرضى في بلد ما قد يجهلون وجود علاج يجري تطويره في بلد آخر.

وسيسمح وجود نظام أكثر تكاملا مصمم لجمع البيانات وتبادلها على مستوى العالم بتشخيص الأمراض النادرة والبدء في علاجها سريعا في فرادى البلدان والمستشفيات. وكلما ازدادت البيانات المتاحة، أمكن تحقيق نتائج أفضل.

وفي ظل التوقعات بخضوع ما يقدر بنحو ١٥,٢ مليون شخص لاختبار جينومي إكلينيكي لتحديد ما إذا كانوا مصابين بمرض نادر خلال السنوات الخمس القادمة، توجد حاجة ماسة إلى تقييم المنافع المحتملة لتصميم نظام لتبادل البيانات دون انتهاك الخصوصية. ويمكن القيام بذلك من خلال استخدام نظام مجمع لقواعد البيانات يسمح بالتواصل بين قواعد البيانات المستقلة دون دمجها. وسيتمكن مستخدمو قاعدة البيانات المجمعة من الاطلاع على المعلومات التي تم تبادلها بشكل طوعي من خلال واجهة موحدة، على أن تخضع فرادى مجموعات البيانات لسيطرة وحماية الجهات المحلية.

وفي حالة ضعف السياسات المنظمة لاستخدام البيانات الجينومية، ستكون المجتمعات عرضة لخطر انفراد مجموعة من الأفراد أو الشركات باستخلاص المعلومات الجينية والبيولوجية واستخدامها لمصلحتها وليس للصالح العام، وخطر آخر أقل وطأة يتمثل في سوء استخدام الأفراد لهذه البيانات الحساسة في ظل عدم وجود أي سياسات أو معايير لحمايتها. ويمكن الحد قدر الإمكان من هذه المخاطر من خلال وضع سياسات ونظم ومعايير أخلاقية لدعم العلماء وغيرهم من الباحثين وحماية البيانات من سوء الاستغلال. وتتوافر في نظام البيانات المجمعة متطلبات نظام التشغيل الأربعة، كما أن من شأنه تحقيق النفع للمجتمع ككل بشكل سريع وآمن.

## توفير الغذاء على مستوى العالم

غالبا ما تسلط الأخبار التي تتناول موضوعات الذكاء الاصطناعي الضوء على المخاطر وعلى مشكلة الشمول. وتجرى مناقشات ضرورية حول الاستخدام الأخلاقي لنظام التعرف على الهوية باستخدام بصمة الوجه، والآليات التي تطبقها الشركات لضمان عدم استخدام خوارزميات تتسبب في استمرار التحيزات، وكيفية جعل السيارات بدون سائق آمنة للسائقين والمشاة. ولكن توجد ثورة صامتة غير ملحوظة بنفس الدرجة تهدف إلى تطوير الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجوع حول العالم وتعزيز دور البيانات في حمايتنا من الوقوع في أزمة غذاء عالمية مفاجئة.

ويحمل لنا المستقبل تحديات غذائية هائلة. فالممارسات الزراعية غير المستدامة في الوقت الحالي قد تؤدي إلى تدهور ٩٥٪ من الأراضي على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٥٠. ولا يتوافر في الوقت الحالي غذاء آمن ومغذ وكاف لحوالي ملياري شخص. وتتطلب مواجهة هذه التحديات إجراء تحول

## هناك أسئلة جوهرية يتعين الإجابة عنها: من يمتلك البيانات؟ وما استخداماتها الممكنة؟ ومن المستفيد من منافعها الاقتصادية؟

شامل في نظم الغذاء. ويمكن أن تساعد تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في هذا الصدد.

فبعض الشركات المبتدئة المتخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في قطاع الزراعة تستخدم الخوارزميات المدربة على مجموعات كبيرة من البيانات الجديدة لتحسين أداء المزارع. فعلى سبيل المثال، تجمع شركة Prospera التي يقع مقرها في تل أبيب ٥٠ مليون نقطة بيانات من ٤٧٠٠ حقل يوميا، وتستخدم الذكاء الاصطناعي للكشف عن الآفات والأمراض المتفشية وأي فرص جديدة لزيادة المحاصيل والحد من التلوث والقضاء على المخلفات.

وتعكف شركات أخرى على تطوير مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي لتسريع وتيرة التحول إلى استخدام اللحم النباتي. ففي البرازيل، طورت شركتا NotCo وFazenda Futuro مجموعة من أدوات الذكاء الصناعي لتحليل كميات ضخمة من بيانات النباتات لتحديد النهج الأمثل لمحاكاة طعم اللحوم وملمسها ومظهرها. واستحدثت شركة Firmenich أول نكهة على مستوى العالم مصنعة بالكامل باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ونظرا لأن إنتاج اللحوم ينشأ عنه حوالي ٥٠٪ من حجم الانبعاثات الزراعية على مستوى العالم، فمن شأن التحول المتزايد إلى استخدام اللحم النباتي تحقيق منافع بيئية كبيرة أيضا.

ويتضح من دراسات الحالة تلك أن الشركات حول العالم تسعى إلى الاستفادة من منافع تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، ولكن البيانات لا تزال حبيسة الحدود في أجزاء كثيرة من العالم. وتتطلب التحديات الغذائية العالمية استغلال الذكاء الاصطناعي بكامل قوته لضمان توافر غذاء كاف للكوكب، وهو ما يعني ضرورة تبادل البيانات عبر الحدود وإزالة الحواجز.

ويمكن إنشاء نظام مكون من قواعد بيانات مستقلة، مثل نظام تشغيل البيانات، لمساعدة البلدان والشركات على تبادل الحلول الغذائية التي قامت بتطويرها وربما الحصول على عائد مالي مقابل تبادل البيانات. وإذا ما أمكن وضع تعريف لملكية البيانات — بما في ذلك الحق في استخدام البيانات والحصول على عائد في المقابل — يمكن توسيع نطاق هذه المشروعات على مستوى العالم.

### بناء الثقة

يتوقف إحراز التقدم المنشود عبر تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، سواء في تشخيص الأمراض النادرة أو تحسين المحاصيل الزراعية، على الثقة. فبدون الثقة في البيانات التي نتبادلها، يمكن أن ينهار النظام. ولكن إذا تبادلنا البيانات عبر الحدود والصناعات، كيف يمكن ضمان سلامة هذه المعلومات؟

تتمثل إحدى الإجابات البديهية في استخدام تكنولوجيا سلسلة مجموعات البيانات «البلوك تشين» أو تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة — وهي عبارة عن نظام قيد رقمي لا يقبل التعديل أو التغيير، حيث تقيد المعاملات في تاريخ تنفيذها في صورة «مجموعات بيانات» وتوزع عبر قاعدة بيانات يسهل الاطلاع عليها. وتتسم تكنولوجيا البلوك تشين بهيكلها الذي يضمن أمن المعاملات بين الأقران، وشفافيتها، وغير ذلك من سمات متسارعة التطور — مثل العقود الذكية والعملات الإلكترونية — مما يجعلها منصة مثالية لوضع منظومة سياسات دقيقة وموثوقة.

وتُستخدم هذه المنظومة حول العالم بالفعل من جانب الشركات والبلدان التي تسعى إلى بناء الثقة في المجالات التي كان من الصعب الوثوق بها في الماضي. ونرى منافع هذه التكنولوجيا في الهند حيث يقع مقر شركة StaTwig التي استخدمت دفاتر الحسابات الرقمية القائمة على تكنولوجيا البلوك تشين لتتبع وصول اللقاحات إلى الأطفال. واستخدمت شركة صناعة الخمور الدولية Anheuser-Busch InBev نفس التكنولوجيا في زامبيا لتسهيل شفافية تسعير المحاصيل المحلية مثل الكاسافا التي دائما ما كان يحصل المزارعون على عائد زهيد مقابل بيعها. وتنظر كولومبيا حاليا في إمكانية استخدام تكنولوجيا البلوك تشين لمساعدتها في القضاء على الفساد من خلال تعزيز الرقابة على عمليات التوريد العامة.

ورغم أن تكنولوجيا البلوك تشين لا تزال في مراحلها الأولى، فقد ثبتت فعاليتها في بناء الثقة حيث توجد حاجة ماسة إليها. وإذا ما أمكن إثبات موثوقية البيانات المستخدمة ودقتها، سيتسنى التوسع في استخداماتها والاستفادة منها في مجالات أخرى.

### تحقيق النفع للأفراد والكوكب ككل

تتطور تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة في الوقت الحالي دون إرشاد أو توجيه. وينبغي أن يستفيد الأفراد والكوكب ككل من تطوير هذه التكنولوجيات وتطبيقاتها. وتتطلب الاستفادة من هذه الثورة التعاون بين جميع الأطراف المعنية: مسؤولو الحكومات وقادة الأعمال وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ومن شأن التحرك الفوري من جانب قادة الحكومات الحفاظ على تنافسية اقتصاداتهم وزيادة رفاهية مواطنيهم. وستسهم السياسات التكنولوجية الاستشرافية التي تقوم على استخدام إطار نظام تشغيل البيانات الجديد في بناء الثقة وإحراز تقدم سريع في الاتجاه الصحيح. وستضمن استدامة التعافي أن يعيش الأفراد حياة ينعمون فيها بالحرية والرخاء وأن تتحقق لهم الاستفادة العادلة من الفرص الثرية التي تتيحها الأسواق في ظل العولمة. FD

---

**مراد سونميز** مدير مركز شبكة الثورة الصناعية الرابعة والمدير العام للمنتدى الاقتصادي العالمي.

# إعادة بناء القوة العمالية

التفتيت الممنهج لقوة العمال في مواجهة أربابهم أدى إلى كبح الأجور في الولايات المتحدة

لورانس ميشيل

يعترف السياسيون في الحزبين السياسيين الأمريكيين في الوقت الحالي بجمود الأجور، وتبنوا آراء تزعم بأن «النظام يتم التلاعب به». ويركز بعضهم على عدد المهاجرين وما يعتبرونه تجارة غير عادلة مع الصين، بينما يركز آخرون على الكيانات الاحتكارية التي ترفع الأسعار وتجني أرباحا طائلة. غير أنه لا يوجد اتفاق حول الأسباب أو الأطراف التي ساهمت في التلاعب بالنظام.

وفي الواقع، وكما تبين دراستي الجديدة التي قمت بتأليفها مع الزميلين جوش بيفنز وهايدي شيرهولز بعنوان «Explaining Wage Suppression»، فقد ظلت الأجور منخفضة في الولايات المتحدة نتيجة تجريد العاملين من قوتهم بشكل ممنهج بسبب ممارسات الشركات والسياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها — أو الإصلاحات التي تم تعطيلها — بإيعاز من الشركات وأصحاب الثروات. وأدى تراجع القوة العمالية إلى كبح الأجور وزيادة عدم المساواة في الأجر وتفاقم الفروق العرقية. وتتمثل الآليات المحددة التي أدت إلى تحول ميزان القوى على هذا النحو في مستويات البطالة المفرطة، والعولمة، وتقويض معايير العمل وضعف إنفاذها، وإضعاف القدرة على التفاوض الجماعي، والتغيرات في هياكل الشركات التي أضرت بمصلحة العمال. وتتطلب استعادة أنماط النمو التي تخدم مصالح الغالبية العظمى تطبيق سياسات جديدة تتمركز حول إعادة بناء القوة العمالية.

وعلى مدار العقود الأربعة الماضية، ازدادت دخول نسبة الواحد في المائة والواحد من عشرة في المائة الأكثر ثراء بمقدار ١٥٨٪ و٣٤١٪ على الترتيب. وبينما ازدادت إنتاجية الاقتصاد ككل بحوالي ٧٠٪، ارتفع أجر العمال العاديين في الساعة الواحدة بأقل من ١٢٪. ومنذ عام ٢٠٠٠، انخفض نصيب العمالة من الدخل انخفاضا مطردا.

ويمكن عزو أنماط الأجور والنتائج الاقتصادية تلك إلى الأثر التراكمي للسياسات وممارسات الشركات التالية التي ساهمت بصورة ممنهجة في تقويض القوة التفاوضية لمعظم العاملين.

## السياسات الانكماشية

أدت السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى بطالة مفرطة تتجاوز مستوى التوظيف الكامل. ومنذ عام ١٩٧٩، كانت مخاطر التضخم هي مصدر القلق الأكبر بالنسبة لصناع السياسات في مجلس الاحتياطي الفيدرالي الذين لم يستغلوا منافع التوظيف الكامل. وأدى هذا المنهج إلى بطالة مفرطة أضرت أكثر ما أضرت العاملين ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة، وتركز هذا التأثير بين العاملين من ذوي البشرة السوداء.

ولو كان قد تم تثبيت مستوى التوظيف الكامل عند ٥٪ بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٧ لأدى ذلك إلى ارتفاع وسيط الأجور بنسبة ١٨٪ إلى ٢٨٪ بحلول عام ٢٠٠٧ (دراسة Bivens and Zipperer 2018). وكانت مشكلة الأجور قد تفاقمت لاحقا بسبب التداعيات الجسيمة الناجمة عن ارتفاع البطالة لفترة طويلة عقب الركود الكبير الناتج عن سياسة المالية العامة التقشفية سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات. ونتج عن هذه البطالة المفرطة اتساع فجوة الأجور بين العاملين ذوي البشرة السوداء والبيضاء بمقدار ٩ نقاط مئوية منذ عام ١٩٧٩.

## العولمة وفق شروط الرأسمالية

بدأت مسيرة العولمة، التي تشكلت ملامحها الأساسية بفعل قرارات السياسة الدولية التي ساهمت بدورها في تعظيم أثر العولمة في كبح الأجور، ووقع الجزء الأكبر من الضرر على العاملين ذوي البشرة السوداء واللاتينيين. وتخلص دراسة Bivens (2013) إلى أن تدفقات التجارة مع البلدان ذات الأجور المنخفضة أدت على الأرجح إلى تراجع أجور العاملين غير الحاصلين على تعليم جامعي لمدة ٤ سنوات بحوالي ٥٫٦٪ — أي خسائر سنوية بقيمة ٢٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا. وتؤكد دراسات أخرى هذه النتائج.

وكانت العولمة الناتجة عن التطور التكنولوجي والتغيرات السياسية فقط لدى شركائنا التجاريين تؤدي دائما على الأرجح إلى كبح نمو الأجور. غير أن إخفاقات السياسات الأمريكية ساهمت بدرجة كبيرة في تفاقم هذه الآثار المدمرة: الإخفاق في توفير تعويضات معقولة أو السعي محليا في المقابل لدعم القوة التفاوضية للطرف الخاسر، والإخفاق في معالجة أوجه عدم الاتساق بين أسعار العملات التي نتج عنها عجز كبير في ميزان التجارة وفقدان الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية، وإقرار اتفاقيات تجارية ساهمت في تقويض القوة الاقتصادية للعمال وحماية أرباح الشركات. وشجع ذلك أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة على إحلال الواردات محل السلع التي كان العمال الأمريكيون ينتجونها في السابق.

## إضعاف النقابات

كان التفاوض الجماعي هو الممارسة الأساسية التي استند إليها العمال متوسطو الدخل في تحديد أجورهم، لذلك كان تفتيت التمثيل النقابي هو العامل الأساسي وراء كبح نمو أجور الرجال في الطبقة المتوسطة (الذين تراجعت قدرتهم على التنظيم النقابي بدرجة أكبر مقارنة بالنساء). وأكدت الدراسات الأكاديمية المنشورة في منتصف الثمانينات أن قوة التفاوض الجماعي تؤدي إلى زيادة المساواة بين الأجور، بينما يؤدي تراجعها إلى عدم المساواة. وتشير دراسة Fortin, Lemieux and Lloyd (2019) إلى أن تفتيت النقابات يعزى إليه ٢٩٪ إلى ٣٧٪ من نمو عدم المساواة في أجور الرجال و٣٧٪ من الفجوة المتزايدة بين الرجال مرتفعي الدخل ومتوسطي الدخل. ويعني ذلك أن تفتيت النقابات أدى إلى تراجع وسيط أجور الرجال بمقدار ٠٫٣٣ نقطة مئوية سنويا. وكان تأثيره أقل على عدم المساواة في أجور النساء، حيث يفسر حوالي ١٠٪ إلى ١٣٪

الرسم التوضيحي: ISTOCK/Z_WEI

من نمو عدم المساواة الكلي و١٣٪ من نمو فجوة الأجور في النصف الأعلى من توزيع الدخل.

ويمكن عزو تراجع التغطية النقابية في القطاع الخاص (من ٢٣٪ تقريبا عام ١٩٧٩ إلى ٧٪ فقط عام ٢٠١٩) أساسا إلى تغير ممارسات الشركات والأحكام القضائية التي قوضت قدرة العمال على التنظيم النقابي والتفاوض. وتشير الشواهد المستمدة من استطلاعات الرأي إلى مطالبة الكثيرين بالتفاوض الجماعي دون تلبية لطلبهم: ففي عام ٢٠١٧، أعرب حوالي نصف العمال غير المنتسبين إلى نقابات عن رغبتهم في التفاوض الجماعي، مما يعني أن حوالي ٥٨ مليون عامل غير ممثلين بالنقابات.

## تدني معايير العمل

ساعد التراجع متعدد الأبعاد في معايير العمل وضعف إنفاذها على كبح الأجور.

فقد أدى الإخفاق الشديد في الحفاظ على حد أدنى ملائم للأجور إلى تراجع دخل العاملين في الثلث الأدنى من توزيع الدخل، مما أثر تأثيرا حادا على العاملين من ذوي البشرة السوداء واللاتينيين والنساء. وفي عام ٢٠١٩، كان الحد الأدنى للأجر على مستوى الولايات أقل بنسبة ٢٥٪ مقارنة بذروته عام ١٩٦٨، بالرغم من تضاعف الإنتاجية. ويفسر تآكل الحد الأدنى للأجور الجزء الأكبر من التحول في فجوة الأجور بين العمال ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة.

كذلك تناقص نطاق استحقاق الأجر الإضافي الذي يكفل الحماية للعمال. ففي عام ١٩٧٥، كان حوالي نصف العاملين الذين يتقاضون رواتب منتظمة ينطبق عليهم حد استحقاق الأجر الإضافي — أي الحد الذي يستحق العاملون دونه الحصول على أجر إضافي تلقائيا — وتراجعت هذه النسبة إلى ١٠٪ فقط من هؤلاء العمال بحلول عام ٢٠١٤.

ويؤدي ضعف إنفاذ معايير العمل إلى تفاقم مشكلة الأجور من خلال السماح بسرقة جزء كبير منها: حيث تتم سرقة الأجور عندما يمتنع أرباب الأعمال عن دفع الأجور التي يستحقها العمال، بما في ذلك دفع أجور تقل عن الحد الأدنى أو عدم دفع الأجر الإضافي. وفي عام ٢٠١٦، بلغت خسائر العمال منخفضي الأجر أكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي بسبب سرقة أجورهم، وهو ما يتجاوز بكثير حجم الخسائر الناجمة عن سرقة الممتلكات في حوادث السطو المسلح. ويقع الضرر الأكبر لسرقة الأجور على العمال منخفضي الأجر والمهاجرين، وتبلغ الخسائر حوالي ٣٪ من مجموع أجور شريحة الستين في المائة الدنيا من أصحاب الدخول. ومن غير الممكن قياس نمو سرقات الأجور على مدار أربعة عقود، ولكن الخبراء يعتقدون أن الأمر أصبح مستشريا الآن — حيث يمكن القول إن نسبة خسائر الأجور الناجمة عن السرقة قد ازدادت بنسبة ١,٥٪ إلى ٢٪ من مجموع الأجور مقارنة بعام ١٩٧٩.

وتنشأ في سوق العمل مناطق حرة غير خاضعة لمعايير العمل بسبب سياسة الهجرة. فحوالي ٦٪ من العمال، بما في ذلك العمال غير الموثقين والزائرون، يفتقرون إلى حماية كاملة من القوة السوقية التي يتمتع بها أرباب الأعمال. ويؤدي نمو طبقة العمالة المهاجرة المستغلة إلى تقويض معايير الأجور والتوظيف ويفرض ضغوطا خافضة للأجور. وتجدر الإشارة إلى أن التركيز هنا لا يكون على حصول المهاجرين على وظائف الآخرين، ولكن على ضعف معايير العمل وتدابير حماية العاملين الذي يجعل المهاجرين عرضة للاستغلال.

كذلك استحدث أرباب الأعمال اتفاقيات مبتكرة أُجبر العاملون على توقيعها، مما حد من فرصهم الوظيفية وقدرتهم على مقاضاة أرباب الأعمال أمام المحاكم والهيئات الحكومية: وتؤدي هذه الاتفاقيات إلى كبح الأجور، وهو الغرض المرجو منها. فاتفاقيات عدم المنافسة، على سبيل المثال، تمنع العاملين في شركة ما من الانتقال للعمل في شركة منافسة؛ مما يحد في الوقت الحالي من الفرص الوظيفية لحوالي ٢٨٪ إلى ٤٦٪ من العاملين بالقطاع الخاص. كذلك يجبر شرط التحكيم الإلزامي العاملين على اللجوء إلى جهات تحكيم خاضعة لسيطرة الشركات — كأفراد عادة وليس جزءا من قضية جماعية — بدلا من المحاكم للنظر في تهم التمييز ومخالفات قانون الأجور وساعات العمل وغيرها من المخالفات. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد الخاضعين لهذه الاتفاقيات ٥٦٪ من العاملين بالقطاع الخاص من غير المنتسبين للنقابات المهنية.

وهناك ملايين العاملين ممن يتم تصنيفهم عمدا كمتعاقدين مستقلين بينما هم موظفون في واقع الأمر، مما يحرمهم من الحماية التي يكفلها لهم التأمين الاجتماعي، ومن مزايا الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد، ومن إجراءات الحماية في أماكن العمل (عدم التمييز والتفاوض الجماعي). وهذه الممارسات ليست قصرا على شركات النقل التشاركي، مثل ليفت وأوبر، بل نجدها أيضا في شركات النقل بالشاحنات والبناء وخدمات النظافة.

## هياكل الشركات

أدت التغيرات التي طرأت على هياكل الشركات إلى تحول ميزان القوى والدخول فيما بين الشركات، وفيما بين أصحاب الأعمال والموظفين.

وتتمثل إحدى الممارسات الأكثر وضوحا التي استطاع أصحاب الأعمال من خلالها تشكيل سوق العمل لصالحهم في «تفتيت هيكل العمل» من خلال التعهيد الخارجي لمهام العمل إلى جهات محلية، مع سيطرة الشركات الكبرى على الأسعار والنتائج من خلال معايير وآليات أخرى، وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الأرباح لصالح الشركات المهيمنة على السوق وتردي الأجور وبيئة العمل في الشركات المتعاقد معها من الباطن. ويعتمد خمس إلى ثلث الاقتصاد على التعهيد الخارجي، وهي نسبة أكبر كثيرا مقارنة بالعقود الأربعة الماضية عندما كان يبلغ حجم التعهيد الخارجي نصف هذه النسبة تقريبا. وكمقياس نظري لتأثير تفتيت هيكل العمل،

نفترض أن تحول نسبة من حجم التوظيف تساوي ١٥ نقطة مئوية إلى الشركات المعتمدة على التعهيد الخارجي يؤدي إلى تراجع أجور موظفيها بنسبة ١٥٪ وتراجع الأجور الكلية بالتالي بنسبة ٢,٢٥٪.

ويزداد في الوقت الحالي إجبار الشركات الكبرى للموردين على منحها أسعارا منخفضة. ووفقا للحسابات الواردة في دراسة Wilmers (2018) لقياس قدرة كبار المشترين على خفض أرباح الموردين والأجور، ارتفع نصيب كبار المشترين في إيرادات الموردين بخلاف التمويل من ٥٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٩٪ عام ٢٠١٤ في جميع القطاعات، ومن ٦٪ إلى ٢٦٪ في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات اللوجستية. وحسب التقديرات الواردة في الدراسة، أدى ذلك إلى انخفاض الأرباح السنوية للشركات غير المالية المملوكة للقطاع العام بمقدار ٣,٤ نقطة مئوية. وكان التأثير على العاملين ذوي الأجور المنخفضة والمتوسطة أكبر بالطبع.

وفي أواخر السبعينات، قرر الكونغرس تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على قطاعات النقل الجوي والنقل بالشاحنات وحافلات نقل الركاب بين الولايات والاتصالات اللاسلكية والمرافق والطرق، مما أدى إلى انخفاض تعويضات أصحاب الياقات الزرقاء. وفي الثمانينات، أثر تخفيف القيود التنظيمية في الصناعات تأثيرا سلبيا على ٩٪ من القوة العاملة، مما أدى إلى تآكل الوظائف متوسطة الأجر وتراجع كبير في الأجور أدى بدوره إلى زيادة عدم المساواة في أجور الرجال بنسبة ٧٪ تقريبا خلال الفترة ١٩٧٩–١٩٨٨.

وقد أدى الاحتكار (سيطرة بائعين قليلين على سوق منتج ما) وتركز أصحاب الأعمال (سيطرة عدد قليل من أصحاب الأعمال على سوق العمل) إلى تراجع الأجور، ولكن هذين العاملين لم يكن لهما دور كبير في كبح الأجور.

ويؤثر تركز أصحاب الأعمال في الأساس على المناطق الريفية، ولم يتزايد على ما يبدو خلال العقود الأربعة الماضية. وتراجع نصيب العمالة من الدخل، ولكن لا يوجد دليل على أن هذا التراجع ناتج عن الأرباح الاحتكارية وليس عن تآكل القوة العمالية. ويشير ارتفاع نصيب العمالة من الدخل مع تراجع البطالة خلال التعافي الأخير إلى الأثر الكبير لتراجع القوة العمالية نظرا لأن القوة الاحتكارية لا تتراجع بالضرورة مع انخفاض البطالة. وتمثل الأرباح الطائلة التي تحققها شركات التكنولوجيا الخمس الكبرى مشكلة احتكارية حقيقية، وإن كان لم يتم البحث في دورها في كبح الأجور لصعوبة قياسه.

## الطريق نحو المستقبل

سيعود النمو المستقبلي بنفع كبير على الغالبية إذا ما تم إقرار سياسات تركز على استعادة العمال العاديين للقوة التفاوضية، والحد من البطالة، وتطبيق معايير عمل كافية، بما في ذلك منح الإجازات الأسرية والمرضية والسياسات الأخرى. وكذلك إنفاذ القوانين بفعالية، وتوفير خيارات للعاملين من خلال إلغاء شرط التحكيم الإلزامي واتفاقيات عدم المنافسة، وإعادة بناء قوة التفاوض الجماعي. وهذه السياسات لن تسهم في إعادة ترسيخ العدالة الاقتصادية فحسب، بل ستساعد أيضا في دعم المشاركة المدنية والديمقراطية وتشجيع الحرية في أماكن العمل وخارجها.

**ظلت الأجور منخفضة في الولايات المتحدة نتيجة تجريد العاملين من قوتهم بشكل ممنهج.**

وقد اطمأنت النخبة طيلة عقود كثيرة إلى الآراء التقليدية للعديد من الخبراء الاقتصاديين الذين أشاروا إلى أن جمود الأجور خلال العقود الأربعة الماضية كان أحد التداعيات المؤسفة غير المباشرة للقوى الاقتصادية التقدمية، مثل العولمة والأتمتة. لكن الشاهد الظاهري الذي تستند إليه فرضية الأتمتة تراجع على مدار عقدين كاملين: فقد انخفضت أجور خريجي الكليات وبلغ معدل الأتمتة أقل مستوياته على الإطلاق. وكان من الممكن إدارة عملية العولمة بصورة مختلفة أيضا. علاوة على ذلك، فإن هذه الآراء المطَمئنة تتجاهل بسهولة النمو الهائل في دخول كبار المديرين التنفيذيين وغيرهم في شريحة نسبة الواحد في المائة الأكثر ثراء والذي لم ينتج عن مهارات خاصة يتمتعون بها أو عن الأتمتة. وتجاوزت مناقشات السياسات في كلا الحزبين مسألة «نقص المهارات الناتج عن الأتمتة» تلك، وأصبح هناك اتفاق واسع النطاق في الوقت الحالي على أن حصول العمال على نصيب أكثر عدالة من النمو الاقتصادي يتوقف على الأوضاع السياسية والسياسات المطبقة. FD

---

**لورانس ميشيل** زميل بارز في معهد السياسات الاقتصادية.

**المراجع**:

Bivens, Josh. 2013. "Using Standard Models to Benchmark the Costs of Globalization for American Workers without a College Degree." Economic Policy Institute Briefing Paper 354, Washington, DC.

Bivens, Josh, and Ben Zipperer. 2018. "The Importance of Locking in Full Employment for the Long Haul." Economic Policy Institute report, Washington, DC.

Fortin, Nicole M., Thomas Lemieux, and Neil Lloyd. 2019. "Labor Market Institutions and the Distribution of Wages: The Role of Spillover Effects." Vancouver School of Economics conference paper, University of British Columbia.

Mishel, Lawrence, Josh Bivens, and Heidi Shierholz. Forthcoming. "Explaining Wage Suppression." Economic Policy Institute, Washington, DC.

Wilmers, Nathan. 2018. "Wage Stagnation and Buyer Power: How Buyer-Supplier Relations Affect U.S. Workers' Wages, 1978 to 2014." *American Sociological Review* 83 (2): 213–42.

# اقتصادية بمحض الصدفة

هيون-سونغ كانغ يعرض لمحة عن **ليزا كوك**، الأستاذة بجامعة ولاية ميشيغان، التي توضح كيف أن العنصرية والتحيز الجنساني يضران بنا جميعا

كانت ليزا في الثانية أو الثالثة من عمرها عندما اصطدمت — حرفيا — بقضية العنصرية العرقية، حيث هاجمها الأطفال في دار الحضانة بجورجيا ونعتوها بلفظ عنصري، وتركوا أعلى عينها اليمنى ندبة لازمتها طوال حياتها.

تقول كوك «لم أدرك إلا بعدها بكثير أن ذلك اللفظ مرتبط بالعنف، العنف العنصري تحديدا، وتاريخه الحقيقي». ومنذ تلك اللحظة، حملت عالمة الاقتصاد على عاتقها قضية العنصرية العرقية سعيا للبحث في نقطة التقاطع بين التجربة الحياتية للأمريكيين الإفريقيين والاقتصاد الكلي.

وفي مهنة تُنتقد بشدة لتحيزها الجنساني وعنصريتها، يبرز نجم كوك بسبب جنسها وعرقها ومجالات اختياراتها البحثية. ومن النتائج التي خلصت إليها أن العنصرية والتحيز الجنساني تنشأ عنهما تبعات ضخمة تؤثر على الاقتصاد الأكبر في العالم.

وعلى خلفية حركة «حياة السود مهمة» (Black Lives Matter) وحركة «أنا أيضا» (#MeToo)، ساهمت النتائج التي توصلت إليها في وضع قضايا العرق ونوع الجنس في مقدمة جدول أعمال الاقتصاد، متحدية بذلك مهنتها التي تتعرض لانتقادات شديدة على هذين الصعيدين. واشتهرت أيضا بعملها في مجال التنمية والمؤسسات المالية والأسواق والتاريخ الاقتصادي.

ويقول ويليام داريتي جونيور، أستاذ الاقتصاد والدراسات الأمريكية الإفريقية بجامعة ديوك في مدينة دورهام بولاية كارولاينا الشمالية، «كانت ليزا على استعداد للتخلي عن التميز المهني الذي يليق بها بسبب أبحاثها في مجالات لم يسبقها إليها أحد من قبل. وأصبحت مساهماتها المهمة محل تقدير في الوقت الحالي».

وتعمل كوك حاليا أستاذة للاقتصاد والعلاقات الدولية في جامعة ولاية ميشيغان بشرق لانسنغ، ونُشرت لها دراسات حول مجموعة من الموضوعات بداية من تأثير عدالة الغوغاء في إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي ككل، مرورا بالتأثير الإيجابي للتسمية بالأسماء التي يختص بها ذوو البشرة السوداء على الأعمار، وحتى الخسائر الاقتصادية الناتجة عن إقصاء الأمريكيين الإفريقيين والنساء من عملية الابتكار.

وتتضمن خلفيتها الأكاديمية درجة البكالوريوس من كلية سبيلمان في مدينة أتلانتا بجورجيا، التي اقتصرت الدراسة فيها على ذوي البشرة السوداء على مدار تاريخها، ودرجة بكالوريوس أخرى من جامعة أكسفورد بتمويل من منحة مارشال، ودورة دراسية لنيل درجة الماجستير في الفلسفة من جامعة شيخ أنتا ديوب في داكار بالسنغال. وحصلت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في مدينة بيركلي.

وفي أوائل هذا العام، تحدثت كوك عبر رابط فيديو أثناء الاحتجاجات التي أعقبت وفاة جورج فلويد على يد الشرطة، وعبرت عن رأيها فيما إذا كانت أحداث هذا العام ستختلف عن سلسلة الاحتجاجات السابقة.

تقول كوك «ربما تكون مختلفة بسبب التشابك الغريب للأحداث، إلى جانب المصادفة التي دفعت المواطنين إلى الاهتمام بالموضوع في ظل حالة الإغلاق العام والتزام المنازل. لذلك أعتقد أن الأمر مختلف هذه المرة».

## القضاء على الفصل العنصري في جورجيا

تعرف كوك الكثير عن الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير. وتتذكر المحاضرات التي نظمها والدها لتعليم فن كتابة الخطابات للاحتجاج على الفصل العنصري، وكان رجل دين من الطائفة المعمدانية يعمل في المستشفى المحلي. كذلك كان أحد أعمامها وأحد أبناء عمومتها زميلين لمارتن لوثر كينغ الابن في نفس دفعته بالكلية وانضما إلى حركة الحقوق المدنية التي كان يقودها. واقتدت ليزا بهما في شبابها.

وتقول ليزا «كنت أعد احتجاجا كل عام» في كلية سبيلمان. وتضمنت حملاتها مطالبة الكلية ببيع الأصول المملوكة لها في جنوب إفريقيا والاحتجاج على حظر التجول وعدم توافر وجبات خالية من اللحوم وغيرها من المنتجات الحيوانية في مقصف الكلية.

وولدت كوك وشقيقتاها، وكلتاهما على نفس القدر من النجاح المهني — حيث درستا المحاماة وتعملان في المجال نفسه، لأسرة من الطبقة المتوسطة في مدينة ميلدغفيل التاريخية في جورجيا. وكانت ميلدغفيل هي عاصمة الولاية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، واجتذبت في حقبة ما قبل الحرب الأهلية الأمريكية الأموال والسلطة من الريف المحيط الذي طوره المستعبَدون الذين تم استقدام وبيع العديد منهم في ساحة المدينة للعمل في مزارع القطن.

ونشأت كوك في الجنوب الذي كان لا يزال يعاني من تداعيات القضاء على الفصل العنصري المعقدة التي كانت تصل إلى العنف في بعض الأحيان. وعندما صدر حكم بفتح المسبح القريب أمام ذوي البشرة السوداء، قام المسؤولون بردمه بالخرسانة بدلا من الامتثال للحكم. وتتذكر كوك أن المقصف الموجود في محل عمل والدها كان المكان الوحيد في المدينة الذي استطاعت أسرتها الخروج لتناول الطعام فيه.

وكان والدها، بايتون كوك، أول رجل دين أسود يعمل في المستشفى المركزي للولاية. وربما تعود أصوله إلى المستعبَدين في جورجيا وفقا لأسرته. أما والدتها، ماري موراي كوك، فكانت ممرضة، وهي أول أستاذة أمريكية إفريقية في كلية جورجيا بمدينة ميلدغفيل حيث تم تعيينها لوضع برنامج التمريض بالكلية.

## العنف والنمو الاقتصادي

جمعت كوك ما بين ماضيها وهويتها العرقية وطموح أي اقتصادي معتز بنفسه لتعظيم المنفعة وتعزيز النمو. وجزء كبير من عملها نابع من إدراكها بأن عدم المساواة تتمخض عنه تشوهات سوقية تعرقل النمو.

وتثبت في إحدى دراساتها الرائدة كيف أن العنف ضد الأمريكيين من ذوي البشرة السوداء فرض معوقات على النشاط الاقتصادي ككل، لا سيما الابتكار الذي يعد أساس

الصورة: BRITTANY GREESON

النمو على المدى الطويل. وتستخدم كوك في بحوثها براءات الاختراع التجارية كمقياس ملموس ومؤشر بديل للنشاط الاقتصادي.

واستنادا إلى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، تبحث كوك في تراجع مجموع عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع نتيجة الفصل العنصري وعدالة الغوغاء وأعمال الشغب العنصرية خلال الفترة ١٨٧٠–١٩٤٠ التي اتسمت بالعديد من الاضطرابات. فحتى عام ١٩٠٠، كانت طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة من المخترعين من ذوي البشرة السوداء تسير بنفس معدل طلبات أقرانهم من ذوي البشرة البيضاء. ولكن مع سيطرة تداعيات العنف على المشهد، بدأت تظهر فجوة بين المعدلات التي تراجعت بوجه عام. وبلغ معدل تقديم طلبات براءات الاختراع من المخترعين ذوي البشرة السوداء ذروته عام ١٨٩٩ ولم يتجاوز مستواه في ذلك العام حتى عام ٢٠١٠.

وتقول كوك «يمكن أن تنشأ عن الصراعات تداعيات مستمرة ومزمنة على النشاط الاقتصادي».

وفي تقديرها أنه كان يمكن صدور ١١٠٠ براءة اختراع إضافية لولا أعمال العنف — أي تقريبا نفس عدد الطلبات الذي كان يمكن تقديمه في بلد أوروبي متوسط الحجم خلال الفترة الزمنية نفسها.

## الإجابة تكمن في علم الاقتصاد

كان علم الاقتصاد ليغفل عن إسهامات كوك لولا مصادفة جمعتها بشخص لم تكن تعرفه آنذاك. فقد جمعها حديث مع اقتصادي حصل على تدريبه في جامعة كامبريدج أثناء صعودها سفح جبل كيليمنجارو عقب الانتهاء من دراسة الماجستير في السنغال.

وبينما كانت تدرس في هذا البلد، اهتمت كوك بقضايا التنمية، وتساءلت «لماذا توجد بلدان غنية وأخرى فقيرة؟». وأقنعها رفيقها في رحلة صعودها إلى جبل كيليمنجارو — والذي غاب اسمه عن ذاكرتها الآن — بأنها ستجد الإجابة في علم الاقتصاد.

ونتيجة هذه المصادفة، سجلت كوك في برنامج لنيل الدكتوراه في علم الاقتصاد بجامعة بيركلي. ولكنها تعرضت في فصلها الدراسي الأول لحادث ارتطام بالسيارة تركها قعيدة مؤقتا في كرسي متحرك تعاني عدة كسور في ساقيها. ورغم إلحاح والدها وشقيقتها الكبرى، رفضت العودة إلى جورجيا واستكملت دراستها بإصرار.

وتتحدث عن بعض زملائها الطلاب قائلة «كانوا يتجاهلونني».

وتقول عنها شقيقتها الكبرى باميلا كوك «إنها تتمتع بالصلابة والقوة والعزم. وكانت نظرة الناس لها مختلفة حينما ظهرت على كرسيها المتحرك، ولكنها أثبتت خطأهم».

ومن خلال أطروحة الدكتوراه، بحثت كوك في عدم إنفاذ حقوق الملكية في روسيا أثناء حكم القياصرة وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وما نتج عن ذلك من عدم تطور الجهاز المصرفي. وكان باري آيكنغرين هو المشرف على رسالتها في جامعة بيركلي، وأعرب عن اندهاشه من عمق اهتماماتها المتعددة، بداية من التاريخ الاقتصادي الروسي والتنمية في إفريقيا وحتى القضايا التي تتركز حول العِرق.

ويقول آيكنغرين «قبل نشر دراساتها، تساءل البعض عن مدى جديتها نظرا لاهتمامها بمجموعة متفرقة من القضايا. ولكنها أثبتت الآن أنها غاية في الجدية».

وبينما كانت كوك تجري أبحاثها في روسيا، اشتكى بعض أقرانها من ندرة الابتكارات في البلد. وحسب المفاهيم الاقتصادية التقليدية السائدة في ذلك الوقت، كان عدم إنفاذ الحكومة لحقوق الملكية الفكرية هو العائق أمام تدفق الابتكارات.

ولكن كوك كانت مقتنعة أن هذه المفاهيم تتجاهل الشروط المسبقة الأساسية للابتكار، مثل سيادة القانون والشعور الشخصي بالأمان. وتطلَّب اختبار نظريتها استخدام عينة من الأشخاص الذين تعرضوا للعنف وتنقصهم الحماية القانونية أو يعدَمونها تماما، ومجموعة مقارنة تمتع أفرادها بالعدالة في ظل القانون ولم تكن لديهم سوى مخاوف قليلة حيال أمنهم الشخصي. وكان المخترعون الأمريكيون — من ذوي البشرة السوداء والبيضاء — الذين كانوا يعيشون في بداية القرن العشرين بمثابة مجموعة البيانات المثالية.

## الحض على ترك دراسة الاقتصاد

بالرغم من الدعم الذي حظيت به بحوثها من جانب عدد من الاقتصاديين المرموقين، مثل ميلتون فريدمان، استغرق نشر الدراسة الأهم على الإطلاق في حياة كوك المهنية والتي تمثل ثمرة بحوثها حوالي عشر سنوات. فقد أحبطها كبار الاقتصاديين بقولهم إن هذه الدراسة قد تتسبب في عرقلة طموحها في التدريس بالجامعة.

فقد قالوا «لا أحد يرغب في التعرف على أوضاع النساء، ولا ذوي البشرة السوداء بالطبع».

وكانت قد قدمت أعمالها لعدد من الدوريات العلمية التي جاء ردها بأن النتائج التي خلصت إليها كوك تقتصر على مجموعة معينة — الأمريكيون الأفريقيون — خلال حقبة تاريخية محددة، وأن بحوثها لا تحمل أي دلالات أبعد من ذلك.

ويقول تريفون لوغان الذي شارك كوك في تأليف عدد من أعمالها، وهو أستاذ للاقتصاد في ولاية أوهايو، إن أصحاب هذه النظرة القاصرة امتد بهم الأمر إلى التشكيك في صحة أطروحتهما.

فقد سئلا عن سبب اهتمامهما بقضية الأمريكيين الإفريقيين. «ما الذي يميز هذا الوضع بعينه؟ لِمَ قد نرغب في التعرف على أوضاع ذوي البشرة السوداء؟»

ويقول لوغان «الأمر مثير للاهتمام، فنحن لا نطرح هذا السؤال مطلقا إذا ما تعلق الأمر بذوي البشرة البيضاء».

ولم يكن هذا الرفض بجديد على كوك، حيث تتذكر ردود أفعال الأساتذة والأقران أثناء إتمام دراساتها العليا في عدد من الجامعات.

وتقول «كان معظم الخريجين من الذكور، ودائما ما كانوا يثنونني عن إعداد رسالة الدكتوراه في مجال الاقتصاد». وأثناء مأدبتي عشاء منفصلتين تم تنظيمهما للطلاب الجدد، تحداها البعض لإثبات قدرتها في علم الرياضيات.

وكان الاستثناء الوحيد ما لاقته من تشجيع من دونالد هاريس — أول باحث أسود يعمل بالتدريس في قسم الاقتصاد بجامعة ستانفورد ووالد كامالا هاريس، نائبة الرئيس الأمريكي المنتخبة.

واليوم تتذكر هاريس قائلة «أعجبت بشغفها بالتعلم، وعزمها القوي على النجاح في دراساتها العليا، ورؤيتها الناضجة حيال الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خلال مسيرتها المهنية».

## «ما لا يمكن رؤيته لا يمكن تحقيقه»

تعترف كوك، التي تم انتخابها في اللجنة التنفيذية للرابطة الاقتصادية الأمريكية عام ٢٠١٩، بأوجه القصور الجسيمة التي تنطوي عليها مهنتها.

وكتبت تقول في جريدة نيويورك تايمز العام الماضي «إذا كان مجال الاقتصاد يتبنى موقفا مناهضا للمرأة، فهو يعادي النساء من ذوات البشرة السوداء بوجه خاص». واستشهدت بمسح صادر عن الرابطة شارك فيه ما يزيد على ٩ آلاف من أعضائها، حيث أشار ٦٢٪ من الاقتصاديات من ذوات البشرة السوداء إلى تعرضهن للتمييز على أساس العرق أو نوع الجنس أو كليهما.

وتبلغ نسبة المشاركين في المسح من ذوي البشرة السوداء ٣٪ فقط، مقابل ١٣٪ من السكان الأمريكيين. وأشار ٤٧٪ من هؤلاء المجيبين إلى تعرضهم للتمييز في مجال الاقتصاد، وأشار أقل من نصف المجيبين على اختلاف أعراقهم إلى اعتقادهم بأن الاقتصاديين من غير ذوي البشرة البيضاء يحظون بالاحترام والتقدير.

وتقول كوك «إن السبيل الوحيد لاستمرارية التنافسية والحيوية وخلق المعرفة في مهنتنا هي حشد أفكار عديدة ومختلفة قدر الإمكان والاستفادة منها، وإلا ستندثر المهنة».

وترغب كوك بشدة في بناء كوادر اقتصادية مستقبلية أكثر تنوعا. وتشغل في الوقت الحالي منصب مدير البرنامج الصيفي في الرابطة الاقتصادية الأمريكية، حيث تسعى إلى تعيين أعضاء من المجموعات التي لا تحظى بالتمثيل الكافي، وغالبا ما تقدم لهم النصح والإرشاد اللازمين. ومن بين هؤلاء آنا غيفتي أوبوكو–إيجيمان البالغة من العمر ٢٤ عاما، وهي أمريكية مولودة في غانا، وشاركت كوك في كتابة مقال الرأي المنشور في جريدة نيويورك تايمز حيث قالت إنها ترى في كوك نموذجا تقتدي به.

وتقول أوبوكو–إيجيمان «أعتقد أن الأمر كله يتعلق بكونها امرأة من ذوات البشرة السوداء. فلو كانت رجلا أبيضَ، لما شعرت بنفس القدر من الحماس، ولما كان للأمر نفس الدلالة». وتقتبس من ماريان رايت إيدلمان الناشطة في مجال حقوق الأطفال قائلة «ما لا يمكن رؤيته لا يمكن تحقيقه».

## تعظيم الفرص

من أهم النتائج التي خلصت إليها كوك أن إقصاء الأمريكيين من ذوي البشرة السوداء والنساء من الصناعات التي يقوم عليها الابتكار التكنولوجي يُفقد الاقتصاد الأمريكي حوالي تريليون دولار أمريكي سنويا. وحسب تقديراتها، تخسر الولايات المتحدة سنويا ما يصل إلى ٤,٤٪ من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وتبلغ الخسائر الناتجة عن إقصاء النساء فقط ٢,٧٪.

وبالنسبة لمن يشيدون بكوك، لا يتسم عملها بالأصالة وولوج المخاطر وحسب بل إنه يحمل الكثير للولايات المتحدة في ظل ما تشهده من صراع حالي مع تاريخها المشوب بالعنف والظلم العنصريين.

ولكن هذه النتائج تقود إلى تساؤل آخر عن المجموعات التي تتمتع بالمزايا بفضل هويتها: لِمَ قد يتنازل هؤلاء عن مزاياهم طوعا؟ ترد كوك بأن ذلك يخدم مصلحتهم أيضا في نهاية المطاف.

فرفض الأفكار المتميزة — بغض النظر عن مصدرها — وحرمان قطاعات كبيرة من السكان من الفرص يتسببان في خسائر لذوي الامتيازات أيضا.

ولشرح وجهة نظرها، تسوق كوك مشهدا من فيلم «شخصيات مطموسة» *(Hidden Figures)* الذي أنتجته هوليود عام ٢٠١٦، حيث تركز الحبكة الدرامية على ثلاث عالمات في مجال الرياضيات من ذوات البشرة السوداء اللاتي عملن في وكالة ناسا أثناء حقبة سباق الفضاء بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الستينات.

ففي أحد المشاهد، يطلب رائد الفضاء جون غلين من وكالة ناسا «استدعاء الفتاة لمراجعة الأرقام». وكانت «الفتاة» هي الأمريكية الإفريقية كاثرين جونسون التي كانت تلقب باسم «الكمبيوتر البشري» في قسم بحوث الطيران في وكالة ناسا. فقد كان رائد الفضاء — الذي أدرك المهارات الفريدة التي تتمتع بها جونسون — واثقا في قدرتها على التحقق من مسار كبسولة الفضاء.

وتتذكر كوك المشهد قائلة «ها هو جون غلين يقول 'أنا أثق بك، فأنت الوحيدة التي تعلم كيفية القيام بهذا الأمر'. فهو يعتمد على امرأة سوداء للوصول إلى القمر مفضلا إياها على أقرانها من الذكور من ذوي البشرة البيضاء».

وتعد النتائج البحثية التي خلصت إليها كوك بمثابة دعوة مدوية لا لدمج تنوع الفكر فحسب، ولكن لدمج تنوع التجارب الحياتية أيضا — ليس في مجال الاقتصاد وحده، بل في العالم أجمع. وترى كوك أن الفشل في تحقيق ذلك سنتحمل تكلفته جميعا. FD

**هيون–سونغ كانغ** من فريق العمل في مجلة التمويل والتنمية.

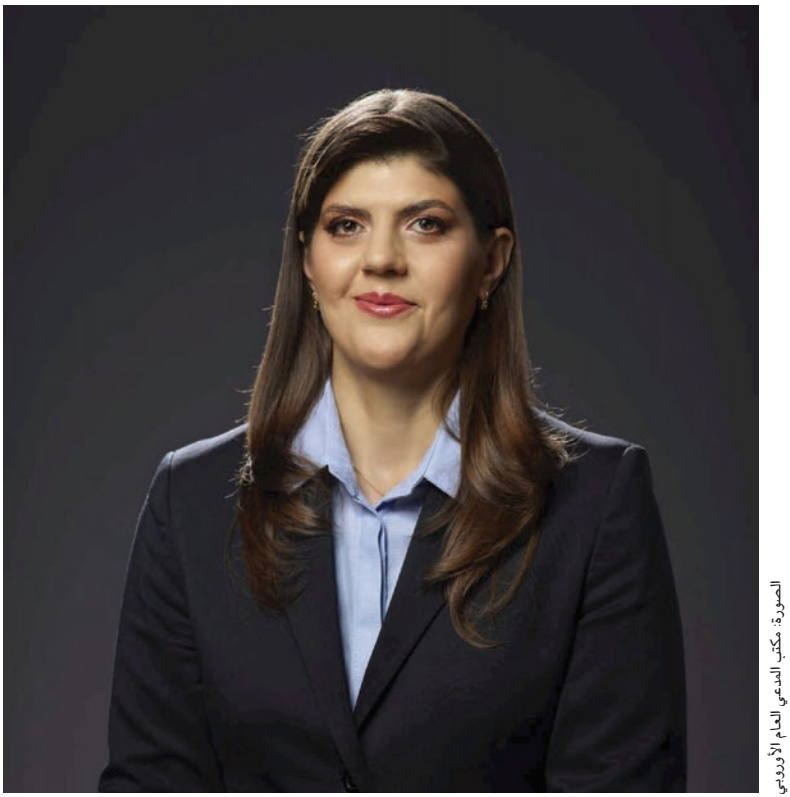

الصورة: مكتب المدعي العام الأوروبي

# الضرب بيد من حديد على الفساد

## المدعي العام الأوروبي الأول المعني بمكافحة الاحتيال توضح تحديات التصدي للجرائم العابرة للحدود

ليست **لورا كودروتا كوفيسي** بغريبة عن جهود مكافحة الفساد. فعقب توليها وظيفة المدعي العام في رومانيا كأول سيدة وأصغر شخص في هذا المنصب، ترأست المديرية الوطنية لمكافحة الفساد خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨. وسرعان ما سنحت لها فرصة جديدة بفضل إصرارها وبسالتها، حيث تشغل حاليا منصب أول مدعٍ عام أوروبي معني بمكافحة الاحتيال، وهي مسؤولة عن مكتب المدعي العام الأوروبي الجديد في لكسمبرغ الذي سيتولى التحقيق في قضايا التعدي على ميزانية الاتحاد الأوروبي ومقاضاة مرتكبيها واستصدار أحكام قضائية ضدهم. ويمكن أن تتضمن هذه القضايا أعمال الاحتيال والفساد والجرائم المنظمة وقضايا ضريبة القيمة المضافة عبر الحدود التي تتجاوز قيمتها ١٠ ملايين يورو.

وفي السابق، كانت مكافحة هذه الجرائم مسؤولية مدعي العموم في البلدان الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ولكن لم تكن لهم أي سلطات قضائية خارج حدود بلدانهم. كذلك لم تتمتع المؤسسات الأخرى، مثل اليوروبول أو مكتب الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاحتيال، بأي سلطات قانونية للتحرك ضد هذه الجرائم. ووفقا للمفوضية الأوروبية، بلغت خسائر إيرادات ضريبة القيمة المضافة ١٤٠ مليار يورو عام ٢٠١٨ بسبب جرائم الاحتيال والتهرب، ويُتوقع ارتفاع هذا الرقم إلى ١٦٤ مليار يورو عام ٢٠٢٠ بسبب الجائحة.

فهل ينجح مكتب المدعي العام الأوروبي في التصدي للجرائم العابرة للحدود؟ هذا ما سنعرفه خلال المقابلة التي أجراها رحيم كناني مع كوفيسي.

**التمويل والتنمية: ما الدرس الأهم الذي تعلمته من تجربتك في رومانيا وتودين الاستفادة منه في منصبك الجديد؟**

**لورا كوفيسي**: تعلمت من تجربتي في المديرية الوطنية لمكافحة الفساد في رومانيا أن لا أحد فوق القانون وأن الجميع متساوون في نظر القانون بغض النظر عن وضعهم في المجتمع. ولم ننجح في التوعية بخطورة الفساد وتأثيره على حياة المواطنين فحسب، ولكننا أثبتنا أيضا أنه بمقدور المؤسسات الرومانية العمل بكفاءة لمكافحته تحت مظلة القانون. فالفساد ليس مشكلة لا حل لها.

**التمويل والتنمية: ما أهم التحديات أمام إنشاء مكتب ادعاء أوروبي فعال؟**

**لورا كوفيسي**: نعكف حاليا على بناء هذا المكتب من نقطة الصفر، وأمامنا الكثير من العمل من أجل وضع المبادئ التوجيهية المنظمة للإدارة والميزانية والتشريع. وهذا المكتب هو الأول من نوعه، حيث يتعين علينا تنسيق عمل المدعين العموم في ٢٢ بلدا مختلفا من أعضاء الاتحاد الأوروبي. وهؤلاء يعملون تحت مظلة سلطات قضائية وقواعد إجرائية مختلفة، وعلينا إيجاد قاسم مشترك بين الجميع.

وبمجرد أن يبدأ المكتب عمله، سيواجه تحديا آخر، وهو تحدي الكفاءة والاستقلالية وكسب ثقة المواطنين — وهي أمور لا يتسنى تحقيقها إلا عن طريق الجهود الفعالة والسعي إلى إثبات تطبيق القانون على الجميع دون تمييز.

**التمويل والتنمية: هل تتوافر لكِ الموارد الكافية لممارسة مهامك؟**

**لورا كوفيسي**: بعد مناقشات مطولة، لا سيما وأننا ننتظر عرض ٣ آلاف قضية على المكتب بمجرد أن نبدأ عملنا، أصبح يتوافر لدينا الآن تمويل كاف لتعيين ١٤٠ من ممثلي المدعي العام الأوروبي، ولكن لا تزال تنقصنا

الموارد اللازمة لتعيين طاقم العمل الأساسي في لكسمبرغ الذي سيكون شريكا أساسيا في نجاح مهمتنا. فنحن في حاجة إلى محققين ماليين ومحللين للاستفادة من خبرتهم في جمع وتحليل المعلومات على النحو اللازم للتحقيق في الجرائم العابرة للحدود بكفاءة أكبر. وحتى الآن، اقتصر تركيز مدعي العموم على الجرائم الداخلية، ولم يتح لهم دائما الاطلاع على معلومات خارج حدود بلدانهم — كالحسابات المصرفية وبعض المعاملات المالية. وأصبح ذلك ممكنا الآن مع وجود مكتب المدعي العام الأوروبي.

ولكن التحقيقات ليست كافية وحدها. فاسترداد الأموال أو الخسائر يعد أولوية أخرى. وبمساعدة المختصين في المقر الرئيسي للمكتب، سنستطيع الكشف عن السلع والحسابات المصرفية التي يمكن مصادرتها، وهو ما سيحدث طفرة في كفاءة وفعالية عمليات التحقيق في قضايا الاحتيال المالي.

وقد طلبت تحديدا ميزانية قدرها ٥٥ مليون يورو، ولا يتوافر في الوقت الحالي سوى ٣٧,٧ مليون يورو. وهو ليس بالرقم الكبير إذا ما قورن بحجم قضايا الاحتيال التي سيتم التحقيق فيها — حيث تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

**التمويل والتنمية: كيف سيحدد المكتب القضايا التي سيتم التحقيق فيها؟**

**لورا كوفيسي:** نسترشد في عملنا أساسا بمبدأ الشرعية لا بمبدأ الفرصة. وفيما يتعلق بترتيب القضايا حسب الأولوية، يمكن الاستناد إلى معايير مثل حجم الخسائر أو فترة التقادم. وينبغي أن نراعي أيضا وضع المشتبه فيهم. فإذا كان شخص ما يستغل وظيفته العامة في ارتكاب جريمة ما، قد نرغب في التركيز على هذه الجريمة أولا. وسنعتمد على السلطات الوطنية أيضا نظرا لأن عملنا يقتضي التعاون مع الشرطة الوطنية والمصالح الضريبية والأجهزة الداخلية الأخرى.

**التمويل والتنمية: ما دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد؟**

**لورا كوفيسي:** الصحفيون الاستقصائيون يمثلون مصدر معلومات ثريا للغاية. فقد أجرينا تحقيقات في بعض الأحيان بناء على جرائم محتملة قام صحفيون بالكشف عنها. وفي بعض الحالات، تمكن صحفيون من إرسال مستندات وتسجيلات ومواد أخرى إضافية ثبتت أهميتها في التحقيقات. لذلك فأنا أعتبر الصحفيين شركاء لنا، فهم من يكتبون عن القضايا التي نباشرها، ويمكنهم مساعدتنا في توعية الجمهور بعملنا وتأثير الفساد على حياتهم وخطورة هذه الأمور. وفي ٩٠٪ من الحالات، يشترك الصحفيون والمدعون في نفس الهدف، مع وجود اختلاف بسيط، فهم دائما ما يرغبون في معرفة المزيد عن تحقيقاتنا، ونحن قد نرغب أحيانا في التكتم على ما لدينا من معلومات. ولكن من المهم إيجاد أرض مشتركة فيما بيننا.

ومنذ سنوات قليلة، شهدت رومانيا هجوما ضاريا على سيادة القانون، وتم وضع مقترحات تشريعية لا تهدف فقط إلى تقليص الأدوات والموارد المتاحة لمساعدة مدعي العموم في تحقيقاتهم، بل تضمنت أيضا عدم تجريم عدد من الجرائم الواضحة وأعمال الفساد. وكانت هناك مقترحات لسحب ضمانات الاستقلالية التي يتمتع بها المدعون بموجب القانون عن طريق جعلهم جهازا تابعا لوزير العدل، وعدم تجريم مخالفات استغلال المنصب التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ ألف ليو (٤٧,٨٠٠ دولار أمريكي)، وهو رقم عشوائي تم تحديده دون الاستناد إلى أي معايير، والعفو عن مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، وعدم تجريم الرشاوى المدفوعة عن طريق وسيط، وحظر استخدام المحادثات المسجلة في أماكن عامة كأدلة، وإغلاق التحقيقات ما لم يتم التوصل إلى نتائج خلال عام واحد، وغير ذلك كثير.

ووضح الصحفيون أهمية رفض هذه الأفكار، وخرج ما يزيد على ٥٠٠ ألف مواطن إلى الشوارع للتظاهر ضد هذه التعديلات ودعم سيادة القانون.

وتلقينا أحيانا مكالمات هاتفية من صحفيين لديهم معلومات عن مخالفات محتملة للاستفسار عما إذا كانت الكتابة عن هذه المخالفات قد تعرقل أي تحقيقات جارية، وكان يتم إرجاء النشر بالفعل بناء على طلبنا.

**التمويل والتنمية: تحدثتِ عن كسب ثقة المواطنين كإحدى ركائز الفعالية؟ كيف تخططين للقيام بهذا الأمر؟**

**لورا كوفيسي:** عندما يتم التحقيق في القضايا بناء على أدلة قوية، وإدانة مرتكبي الجرائم في المحاكم، وممارسة جميع هذه المهام بكفاءة واستقلالية، يمكن حينها كسب ثقة المواطنين. ولن يتحقق ذلك في غضون يوم أو اثنين. فحتى لو باشرنا التحقيق في ٣ أو ٥ آلاف قضية في اليوم الأول للمكتب، لن يكون ذلك كافيا. فيجب أن نتوصل إلى نتائج موثوقة، ولن يتسنى ذلك إلا عن طريق استصدار قرارات إدانة حاسمة في ساحات المحاكم. وهو ما يستغرق وقتا طويلا — عامان أو ثلاثة أعوام، وليس يومين أو ثلاثة أيام. ويتعين علينا أن نثبت قوتنا واستقلاليتنا منذ اليوم الأول.

حينها سيبدأ المواطنون في إرسال ما لديهم من شكاوى ومعلومات سرية. وفي رومانيا، تم التحقيق في معظم القضايا بناء على معلومات وردت إلينا من الجمهور. وفي عام واحد فقط، ارتفع عدد شكاوى المواطنين بما يزيد على ٦٠٪. وهي إشارة إيجابية على ثقة المواطنين. وعندما تفوز بثقة المواطنين، يجعلهم ذلك يفصحون عما لديهم من معلومات سرية والمحاربة من أجلك إذا لزم الأمر. ونحن لا نعمل من أجل مصلحتنا، بل لمصلحة الشعب. وتلك هي العدالة. FD

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.

# ما هو الاقتصاد غير الرسمي؟

## تخفيض عدد العاملين خارج الاقتصاد الرسمي يمكن أن يدعم تحقيق التنمية المستدامة

كورين ديليشا وليأندرو ميدينا

**الاقتصاد غير الرسمي**، الذي يضم أنشطة ذات قيمة سوقية من شأنها زيادة الإيرادات الضريبية وإجمالي الناتج المحلي إذا تم تسجيلها، يمثل ظاهرة واسعة الانتشار على مستوى العالم. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، فإن حوالي ملياري عامل، أو ٦٠٪ من سكان العالم العاملين ممن في عمر ١٥ عاما فأكثر، يمضون جزءا من وقتهم على الأقل في القطاع غير الرسمي. وينخفض حجم القطاع غير الرسمي ببطء كلما تطورت الاقتصادات، وإن حدث ذلك بتفاوتات كبيرة بين المناطق والبلدان. وفي الوقت الحاضر، لا يزال القطاع غير الرسمي يمثل حوالي ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط — و١٥٪ منه في الاقتصادات المتقدمة (انظر الرسم البياني).

ويغطي النشاط غير الرسمي طائفة واسعة من الحالات داخل البلدان وفيما بينها، وينشأ لعدد من الأسباب.

فمن ناحية، قد يختار الأفراد والشركات البقاء خارج الاقتصاد الرسمي لتجنب دفع الضرائب والمساهمات الاجتماعية أو لتفادي الالتزام بالمعايير ومتطلبات ترخيص النشاط. ويرتبط هذا بالرؤية الشائعة والخاطئة التي تذهب إلى أن السبب الأساسي للنشاط غير الرسمي هو الشركات والأفراد الذين يمارسون «الغش» لتجنب دفع الضرائب. ومن ناحية أخرى، قد يعتمد الأفراد على الأنشطة غير الرسمية باعتبارها شبكة أمان: فقد لا يكون لديهم التعليم والمهارات اللازمان للعمل الرسمي أو يكونون في مستوى من الفقر يحول دون حصولهم على الخدمات العامة والخدمات المالية.

وهناك كتاب قيد الإصدار يتضمن طائفة مجمعة من الأبحاث التي أجراها مؤخرا خبراء صندوق النقد الدولي والباحثون الأكاديميون ويهدف إلى إلقاء الضوء على هذا الموضوع من منظور جديد عن طريق النظر بتفصيل أكبر إلى كيفية قياس النشاط غير الرسمي، وتحليل دوافعه وعواقبه الاقتصادية، ومناقشة الإجراءات الممكنة لمواجهته على صعيد السياسات.

ويتزايد الإقرار بأن ارتفاع نسبة العمل غير الرسمي واستمراريته، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمثلان عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة. فالشركات غير الرسمية لا تساهم في القاعدة الضريبية وغالبا ما تظل شركات صغيرة منخفضة الإنتاجية ومحدودة القدرة على الحصول على التمويل. ونتيجة لذلك، يظل النمو الاقتصادي دون المستوى الممكن في المناطق أو البلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة. والعاملون غير الرسميين هم الأكثر ترجيحا للسقوط في براثن الفقر مقارنة بالعاملين في القطاع الرسمي، سواء بسبب افتقارهم إلى العقود الرسمية والحماية الاجتماعية أو لأنهم غالبا ما يكونون أقل تعليما.

ويرتبط انتشار العمل غير الرسمي أيضا باتساع فجوة عدم المساواة: فالعاملون أصحاب المهارات المتماثلة عادة ما يتقاضون أجورا أقل في القطاع غير الرسمي مقارنة بنظرائهم في القطاع الرسمي، كما أن فجوة الأجور بين العاملين في القطاعين تكون أكبر بالنسبة للعاملين ذوي المهارات الأقل. ومن هنا يمكن تفسير سبب الارتباط بين التراجع الكبير للنشاط غير الرسمي في أمريكا اللاتينية على مدار السنوات العشرين الماضية وحدوث انخفاض كبير في عدم المساواة.

وبالمثل، يرتبط العمل غير الرسمي بعدم المساواة بين الجنسين. ففي بلدين اثنين من كل ثلاثة من البلدان منخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، يكون اشتغال النساء بأعمال في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بهذه الأعمال، بل إن اشتغالهن بالأعمال الأكثر تقلبا والأقل أجرا في القطاع غير الرسمي أرجح من اشتغال الرجال بها أيضا.

ولذلك فإن التصدي للنشاط عدم الرسمي هو أمر ضروري ومُلح لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لكل شرائح السكان وللحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. وقد عززت جائحة كوفيد-١٩ هذا الطابع الملح، إذ إن تأثيرها الطاحن على الأنشطة غير الرسمية في جميع أنحاء العالم سلط الضوء على حاجة الحكومات إلى توفير شريان حياة لشرائح كبيرة من السكان تفتقر إلى تغطية برامج الحماية الاجتماعية القائمة (أو تحصل على تغطية منقوصة في ظل هذه البرامج).

غير أن تعدد مسببات النشاط غير الرسمي واختلاف أشكاله، سواء عبر البلدان أو داخل كل بلد، يؤديان إلى تعقيد عملية رسم

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

## الثلث المستتر

لا يزال القطاع غير الرسمي، رغم انكماشه، يمثل نسبة تصل إلى ثلث النشاط الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

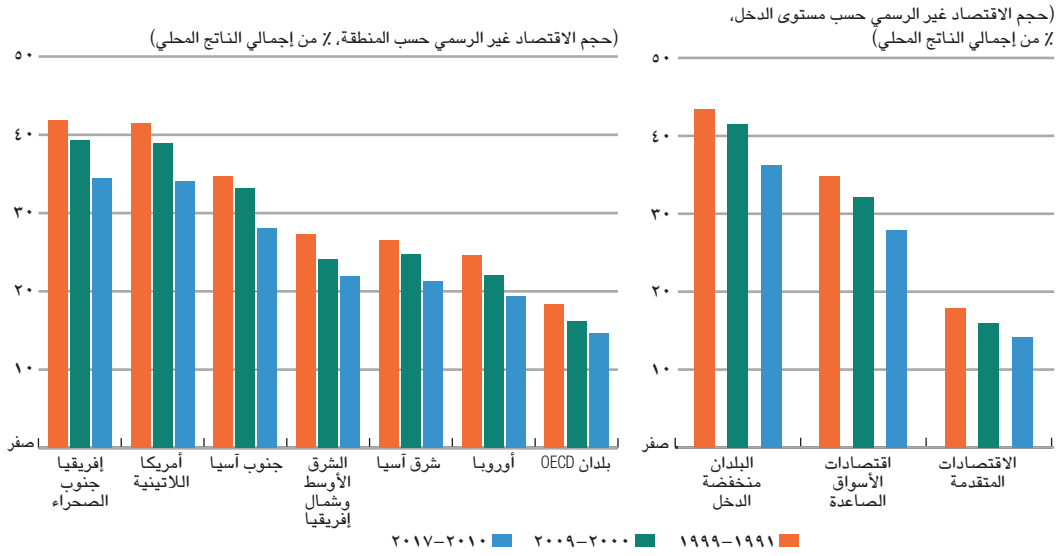


**المصادر**: دراسة Medina, L., and F. Schneider (قيد الإصدار). صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.
**ملحوظة**: OECD = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

السياسات الفعالة للتصدي له. فالنشاط غير الرسمي هو نتاج مجموعة من الخصائص والمؤسسات التي ينفرد بها كل بلد، ولا يوجد حل واحد يناسب الجميع. وتشير البحوث المستفيضة والتجارب التي أجريت على مستوى السياسات في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة إلى مجموعة مشتركة من المبادئ الإرشادية لرسم السياسات. وهناك أربعة أنواع من السياسات أثبتت فعاليتها:

- تحسين فرص الحصول على التعليم ومستوى جودته ربما يكون أقوى وسيلة على الإطلاق لتقليل النشاط غير الرسمي: وتُعلّق أهمية خاصة على إصلاحات التعليم الرامية إلى تعزيز المساواة في إتاحة فرص التعليم وضمان استمرار الطلاب في مسيرة التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية (وفرص التدريب الفني والمهني على نطاق واسع).
- تجنُّب تصميم النظام الضريبي على نحو يؤدي دون قصد إلى زيادة حوافز البقاء في القطاع غير الرسمي أمام الأفراد والشركات: فمن المسلم به عموما أن النشاط غير الرسمي يتراجع كلما زادت بساطة أنظمة ضرائب القيمة المضافة والشركات (دون إعفاءات وثغرات أو مع قدر ضئيل منهما) وانخفضت معدلاتها الضريبية، وكلما كانت ضرائب الأجور أقل. وتساعد نظم الحماية الاجتماعية الداعمة، بما في ذلك ضرائب الدخل التصاعدية وحماية أفقر فئات السكان، على معالجة الجوانب المتعلقة بتوزيع الدخل.
- من شأن سياسات تحسين الشمول المالي من خلال تعزيز التوسع في إتاحة الخدمات المالية الرسمية (أو القائمة على البنوك) أن تساعد على خفض النشاط غير الرسمي: فعدم إتاحة التمويل يشكل قيدا أساسيا على الشركات ورواد الأعمال في القطاع غير الرسمي، مما يتسبب في خنق إنتاجيتهم وتثبيط نمو أعمالهم. وغالبا ما يكون النمو أسرع وعدم المساواة في توزيع الدخل أقل في البلدان الأكثر إتاحة للتمويل.
- من شأن مجموعة من السياسات الهيكلية أن تساعد على زيادة الحوافز وخفض تكلفة الدخول تحت مظلة القطاع الرسمي: ومن الممكن تبسيط القواعد المنظمة لسوق العمل بغية تحقيق مرونة أكبر وتيسير دخول العاملين غير الرسميين تحت مظلة القطاع الرسمي. فسياسة المنافسة يمكنها إعطاء دفعة لدخول الشركات الصغيرة في بعض القطاعات عن طريق القضاء على الاحتكارات. ومما يساعد في هذا الصدد أيضا إلغاء القواعد المفرطة والمتطلبات البيروقراطية. ويمكن للمنصات الرقمية، بما فيها التحويلات من الحكومة إلى الأفراد عبر الأجهزة المحمولة، المساهمة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال توفير حسابات مالية لمن لا يتعاملون مع البنوك، وتمكين المرأة ماليا، ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على النمو داخل القطاع الرسمي.

ويؤثر النشاط غير الرسمي تأثيرا بالغا على السرعة التي يمكن للاقتصادات أن تحقق بها النمو والتنمية وتوفير الفرص الاقتصادية الكريمة لسكانها. فتحقيق التنمية المستدامة يتطلب خفض النشاط غير الرسمي مع مرور الوقت، ولكن هذه العملية ستكون تدريجية بالضرورة لأن القطاع غير الرسمي يمثل حاليا مصدر الدخل الوحيد الممكن لملايين الأفراد. وأفضل طريقة للتعامل مع النشاط غير الرسمي هو الإصلاحات المطردة — مثل الاستثمار في التعليم — والسياسات التي تعالج الأسباب الكامنة وراءه. ولا يكمن الحل في الهجوم على القطاع غير الرسمي استنادا إلى الرأي القائل بأنه يعمل بصورة غير مشروعة عموما ويمارس التهرب الضريبي. FD

**كورين ديليشا** هي رئيس قسم في الإدارة الإفريقية و**لياندرو ميدينا** هو اقتصادي أول في قسم الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.

# عصر عدم اليقين

## الجائحة تواصل تأثيرها على الشباب

**تصور أنك في الثانية والعشرين** الآن. ربما تكون قد أكملت للتو دراستك الجامعية، أو تقوم بتقسيم وقتك بين الدراسة والعمل ومسؤوليات الأسرة. أو ربما تكون عاطلا عن العمل أو عاملا بدوام جزئي وتجاهد لسد احتياجاتك الأساسية. والآن تَصَور كل هذه التحديات على خلفية الحياة اليومية المثقلة بعبء شديد الوطأة تفرضه جائحة كوفيد-١٩ على مستوى العالم.

وللكشف عن مدى تكيف الشباب مع هذه الجائحة التاريخية، أجرت منظمة العمل الدولية (ILO) والشركاء في «المبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب» في مطلع هذا العام مسحا شمل أكثر من ١٢ ألف شخص تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٩ سنة من ١١٢ بلدا.

ويخلص تقرير المنظمة إلى أن آثار الجائحة على الشباب كانت «منتظمة وعميقة ومتباينة»، وكانت صعبة بوجه خاص على النساء والشباب في البلدان الأقل دخلا. وقد حدث اضطراب جذري في التعليم، حيث أصبحت فرص الحصول على الدورات أو الدروس أو التدريب غير متاحة لشاب واحد من بين كل ٨ شباب.

وبالنسبة للعاملين الشباب، كانت جائحة كوفيد-١٩ مصدر قلق كبير. فقد أشار واحد من بين كل ستة مستجيبين كانوا يعملون قبل الجائحة، إلى أنه لم يعد يمارس أي عمل، مع وقوع أكبر الضرر على الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٩ و ٢٤ سنة.

وحتى بالنسبة للشباب العامل، فقد انخفضت ساعات العمل، وأشار اثنان من بين كل خمسة مستجيبين إلى حدوث انخفاض في الدخل.

وتأثرت الصحة النفسية للشباب بهذه التغيرات الحادة، بالإضافة إلى ضغوط الأزمة الصحية، حيث أشار كثير من المستجيبين إلى معاناتهم من القلق والاكتئاب. ورغم كل هذا، يخلص التقرير إلى أن نسبة كبيرة من الشباب يحولون الأزمة إلى فرصة للتحرك الجماعي عن طريق دعم مجتمعاتهم المحلية من خلال أنشطة التطوع والعطاء.

ويدعو التقرير إلى الاستثمار في خلق «وظائف كريمة» للشباب على نحو «عاجل وموجه وأكثر ذكاء»، كما يسلط الضوء على الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان، وتحسين برامج التوظيف والتدريب (بما في ذلك التعلم عبر شبكة الإنترنت)، وتعزيز الحماية الاجتماعية وإعانات البطالة، وتحسين الدعم المقدم للصحة النفسية. FD

**مليندا وير** هي عضو في فريق مجلة التمويل والتنمية.
ويستند هذا المقال الرئيسي إلى تقرير منظمة العمل الدولية الصادر في أغسطس ٢٠٢٠ بعنوان Youth & COVID-19: Impacts on Jobs, Education, Rights and Mental Well-being.

THE NOUN PROJECT :الأيقونات

## مع استشراء الجائحة، استشرت أيضا أزمة الوظائف

### لا توجد وظائف خالية

مع بدء الجائحة، واحد من بين كل ستة شباب في الفئة العمرية ١٨–٢٩ سنة إما فقد وظيفته أو خُفِّضَت ساعات عمله. وتأثر بذلك على وجه الخصوص العاملون في مجال الخدمات والأعمال المساندة والمبيعات.

### الدعم الحكومي ... للبعض

حول العالم، طُبقت إجراءات سياسة سوق العمل على الشباب الذين احتفظوا بوظائفهم بعد بداية الأزمة أكثر مما طُبقت على الشباب الذين فقدوا هذه الوظائف بالكامل.

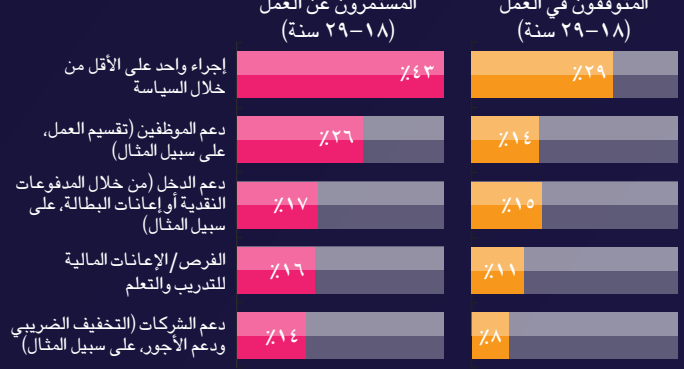

# انصراف

**الدراسة عبر تطبيق Zoom .. ولكن ليس للجميع**

حوالي شخص من بين كل ثمانية أشخاص تعرض لتوقف أنشطة التعليم والتدريب بالكامل في ربيع ٢٠٢٠.
وقال ٤٤٪ من المستجيبين للمسح من البلدان منخفضة الدخل إنهم لا يحضرون أي دورات دراسية.

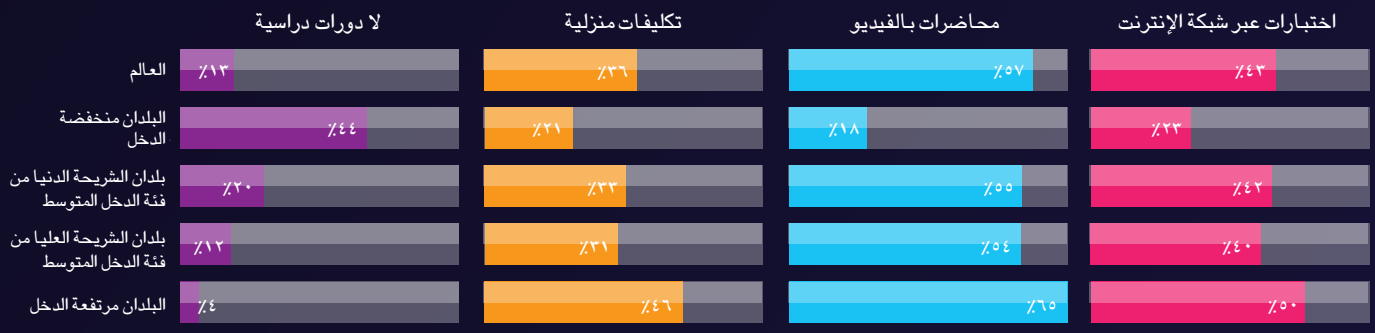


# الأزمة تؤثر على الصحة النفسية

**الجائحة الأخرى**

حوالي نصف الشباب الذين تضمنهم المسح أشاروا إلى احتمال إصابتهم بالقلق أو الاكتئاب، وكانت أقل درجات السلامة النفسية هي التي سجلتها الشابات ومن توقفوا عن العمل أو تأخروا في التعليم.

(٪)

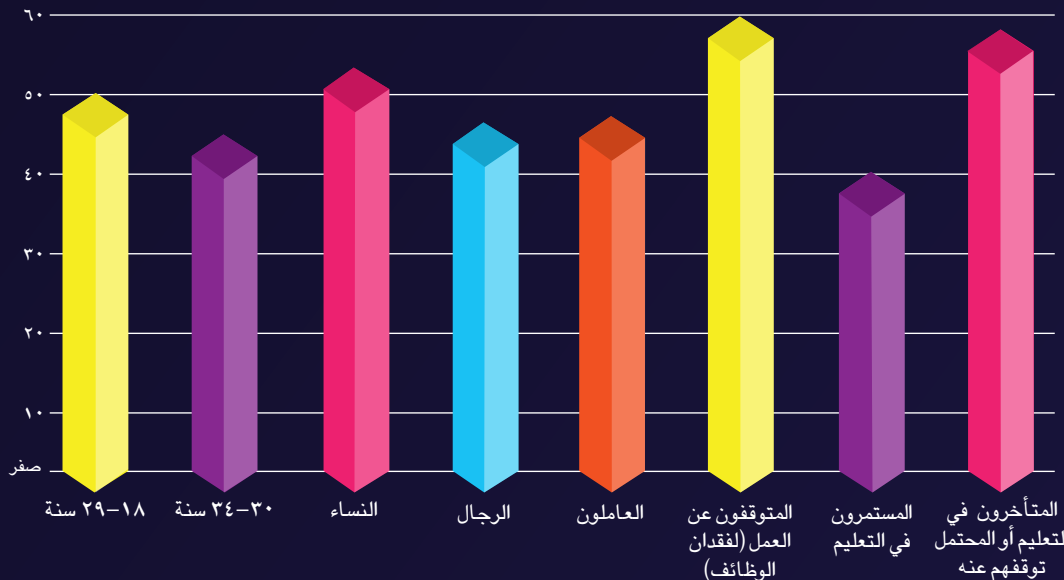


**ملحوظة:** تستند نسبة المستجيبين الذين أظهروا علامات على احتمال الإصابة بالقلق أو الاكتئاب إلى مقياس Short Warwick Edinburgh Mental Wellbeing Scale للسلامة النفسية.

**المصدر:** مسح *Decent Jobs for Youth Global Survey 2020 on Youth & COVID-19*.

**أكثر من ٥٠٪**

من الشباب في سن ١٨–٢٩ سنة أشاروا إلى احتمال إصابتهم بالقلق أو الاكتئاب.

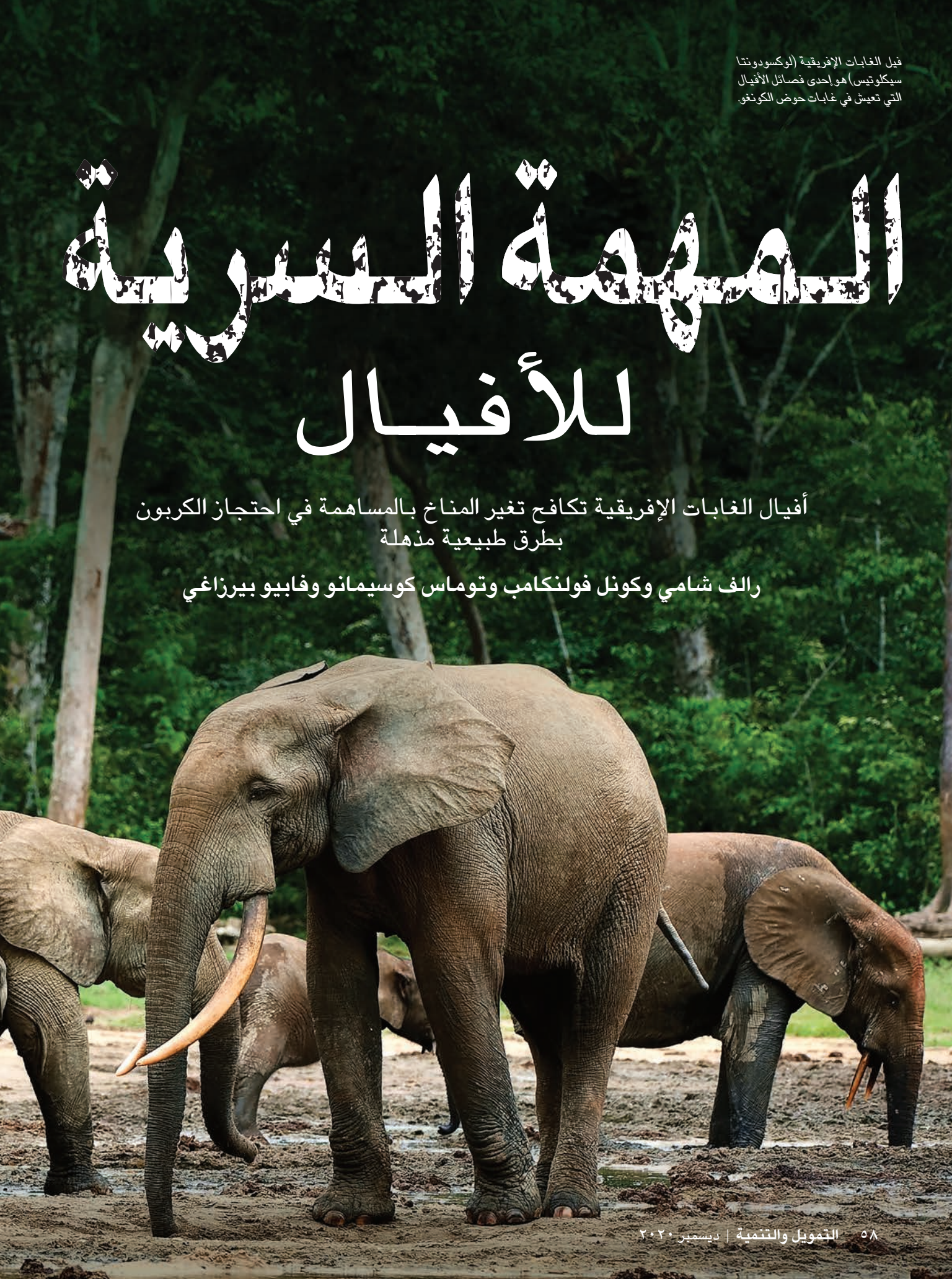

فيل الغابات الإفريقية (لوكسودونتا سيكلوتيس) هو إحدى فصائل الأفيال التي تعيش في غابات حوض الكونغو.

# المهمة السرية للأفيال

## أفيال الغابات الإفريقية تكافح تغير المناخ بالمساهمة في احتجاز الكربون بطرق طبيعية مذهلة

رالف شامي وكونل فولنكامب وتوماس كوسيمانو وفابيو بيرزاغي

# لنفكر

قليلا في الوضع المؤسف لأفيال الغابات الإفريقية. ففي السابق، كان يجوب غابات وسط إفريقيا المطيرة حوالي ١,١ مليون فيل، ولكن ممارسات إزالة الغابات والصيد الجائر أدت إلى تراجع الأعداد إلى أقل من عشر ما كانت عليه (انظر الرسم البياني ١). وتواجه هذه الفصيلة خطر الانقراض على الأرجح ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة.

ومعظم من يعيشون خارج وسط إفريقيا يجهلون وجود هذه الفصيلة من أفيال الغابات. وتستحضر فكرة الأفيال الإفريقية في مخيلة الفرد صورة فصيلة مختلفة كتلك التي تجوب السافانا. وبخلاف عدد من المحليين الذي يكرسون جهودهم للدعوة إلى صون الطبيعة وعلماء الأحياء الذين يدرسون هذه الحيوانات، لا يوجد سوى مناصرين قليلين لقضية حماية أفيال الغابات الإفريقية.

ولكن هذا الوضع كان ليختلف بدرجة كبيرة لو عرف الكثيرون الخدمات الجليلة التي تقدمها أفيال الغابات. فبالرغم من عدم وجود أي من أشكال السياحة البيئية تقريبا في غابات وسط إفريقيا المطيرة، سواء لأسباب جغرافية أو سياسية، تقدم أفيال الغابات الإفريقية مساهمات ذات قيمة اجتماعية وسوقية كبيرة. فقد اتضح أن هذه الأفيال تحارب تغير المناخ من خلال دورها الكبير في احتجاز الكربون بالطرق الطبيعية.

## أفيال بمثابة مهندسين البيئة

إن هذه العملية التي لم يوثقها علماء الأحياء إلا منذ وقت قريب تعد عملية استثنائية.

فأثناء تجول أفيال الغابات الإفريقية في الغابات المطيرة بحثا عن الغذاء، تتهدم الأشجار الصغيرة التي تستأثر بجزء من الفضاء والمياه والضوء — إما بسبب تغذي الأفيال عليها أو سحقها تحت أقدامها. والأفيال من الحيوانات الضخمة ذات الشهية الكبيرة، وتسهم بالتالي في الحد من كثافة النباتات أينما تحل. غير أن الأشجار التي تنجو عقب سحق الأشجار الأخرى أو التغذي عليها لها ميزة كبيرة مقارنة بغيرها من أشجار الغابات نظرا لأن نصيبها من المياه والضوء أكبر نتيجة تضاؤل النباتات المحيطة بسبب نشاط الأفيال،

## نشاط أفيال الغابات الإفريقية يؤدي إلى زيادة كبيرة — وقيِّمة — في طاقة تخزين الكربون.

مما يعني أنها تفوق غيرها من أشجار الغابات المطيرة طولا وحجما. وبالتالي تساهم الأفيال أينما تحل في نمو أشجار أكبر حجما وطولا.

وتختزن هذه الأشجار — التي يطلق عليها علماء الأحياء اسم الأشجار متأخرة التعاقب — كميات أكبر من الكربون في كتلتها الحيوية مقارنة بالأشجار التي كانت لتنمو في نفس المكان. وجميع أنواع الأشجار تحتجز الكربون في أنسجتها — حوالي ٥٠ رطلا سنويا في المتوسط — ولكن نظرا لأن الأشجار متأخرة التعاقب تعد أكبر حجما وطولا، فهذا يعني ببساطة وجود كتلة حيوية أكبر تساعد في احتجاز كمية أكبر من الكربون في هذه الأشجار مقارنة بالأشجار التي كانت لتنمو وتنتشر في الغطاء الحرجي للغابات المطيرة. وبذلك تساهم أفيال الغابات بالفعل في زيادة كمية الكربون المحتجز في الغابات المطيرة من خلال ترجيح كفة الميزان البيولوجي لصالح أنواع معينة من الأشجار، أي أنها تقوم باختصار بدور المهندس البيئي (انظر الرسم البياني ٢).

ويؤدي نشاط أفيال الغابات إلى زيادة كبيرة — وقيِّمة — في طاقة تخزين الكربون. ويقدر علماء الأحياء أنه في حالة زيادة أعداد أفيال الغابات الإفريقية وانتشارها مجددا على نفس المساحة كما كانت في السابق، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في احتجاز الكربون قدرها ١٣ طنا متريا (١طن متري = ألف كيلوغرام) في الهكتار الواحد (١٠ آلاف متر مربع). ونظرا لأن أفيال الغابات الإفريقية عاشت في السابق على مساحة ٢,٢ مليون كيلومتر مربع، ويضم كل كيلومتر مربع ١٠٠ هكتار، ويبلغ عدد أفيال الغابات في الوقت الحالي حوالي ٩٪ من عددها قبل الصيد الجائر، فإن احتجاز الكربون الناتج عن زيادة أعداد هذه الأفيال إلى مستواها السابق قد يعادل أكثر من ٦ آلاف طن متري من ثاني أكسيد الكربون لكل كيلومتر مربع. وهي نفس كمية ثاني أكسيد الكربون التي تحتجزها أكثر من ربع مليون شجرة، أو ١٤ ضعف الكمية المحتجزة في أشجار حديقة سنترال بارك في مدينة نيويورك.

وبضرب زيادة ثاني أكسيد الكربون المحتجز الناتجة عن زيادة أعداد الأفيال على مساحة ٢,٢ مليون كيلومتر مربع من الغابات المطيرة في متوسط السعر السوقي للطن المتري من ثاني أكسيد الكربون — أقل قليلا من ٢٥ دولارا أمريكيا عام ٢٠١٩ — يبلغ مجموع القيمة الحاضرة للكربون المحتجز بفضل أفيال الغابات الإفريقية أكثر من ١٥٠ مليار دولار أمريكي.

وبقسمة القيمة الإجمالية للخدمات التي تقدمها أفيال الغابات الإفريقية على عددها الحالي، يتضح لنا أن قيمة الخدمات المقدمة من الفيل الواحد تزيد على ١,٧٥ مليون دولار أمريكي (انظر الرسم البياني ٣). ومن ناحية أخرى، فإن الأنياب العاجية لكل فيل يلقى حتفه على يد المشتغلين بالصيد الجائر لا تتجاوز قيمتها ٤٠ ألف دولار أمريكي، مما يعني أن المنافع المستمدة من وجود قطعان من الأفيال تتمتع بالصحة والنشاط ضخمة للغاية.

ولكن لسوء الحظ، تواجه هذه الأفيال مخاطر تهدد وجودها، حيث تدفع بها ممارسات الصيد الجائر وإزالة الغابات نحو الانقراض.

### التقييم يحفز العمل

وضعنا إطارا لتقييم الموارد الطبيعية للتصدي مباشرة لمشكلة الافتقار إلى العمل الجماعي في مجال حماية البيئة (راجع دراسة Chami and others 2020).

فدائما ما نجد أن أنواعا معينة من التقييم تشجع ملايين البشر على استثمار مدخراتهم في أصول ومشروعات عالية

**الرسم البياني ١**

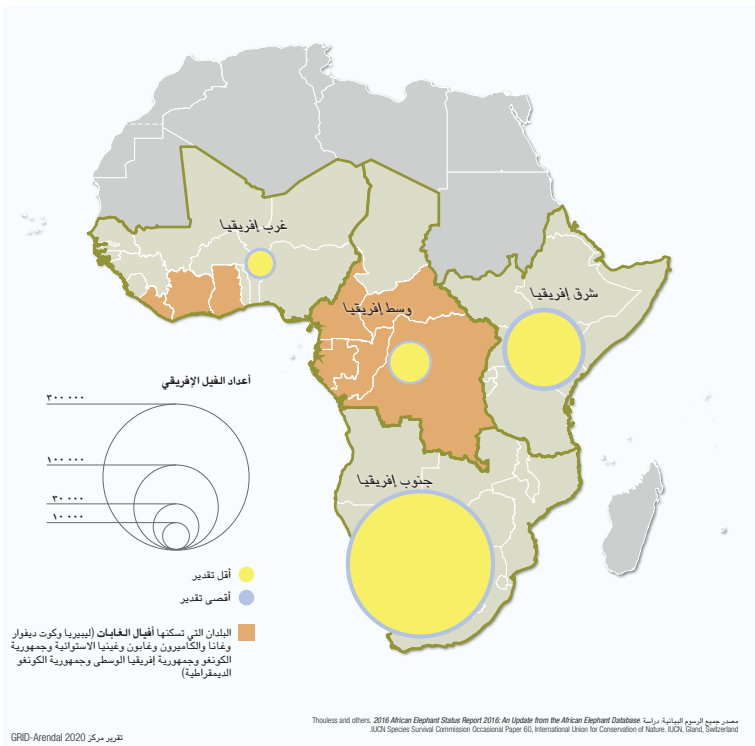


تقرير مركز GRID-Arendal 2020

معدر جميع الرسوم البيانية: براسة Thouless and others. *2016 African Elephant Status Report 2016: An Update from the African Elephant Database*. IUCN Species Survival Commission Occasional Paper 60, International Union for Conservation of Nature. IUCN, Gland, Switzerland

الصورة: ISTOCK/ LEONARD_C

تقرير مركز GRID-Arendal 2020

المخاطر على المدى الطويل، بينما تخفق تقييمات أخرى في تحقيق هذا الهدف. وتعتمد التقييمات التي تؤدي إلى الاستثمار على أخبار موثوقة حول أصول أو مشروعات تحقق عائدا نقديا أو أيا من أشكال الدخل الأخرى لمالكيها، مما يساعد بدوره على وضع توقعات دقيقة للعائد المستقبلي وحساب قيمته النقدية الحاضرة. وإذا ما تجاوزت القيمة النقدية الحاضرة للعائد المستقبلي تكلفة الأصل أو المشروع، سيستغل المستثمرون الباحثون عن الربح هذه الفرص.

ويمكن أيضا استخدام منهج تحليل التكلفة والعائد المشار إليه في حماية نظمنا البيئية والاستثمار فيها لضمان وضعها في نهاية المطاف على مسار مستدام. وإذا ما استطعنا تحديد وقياس القيمة السوقية للخدمات التي تقدمها الموارد الطبيعية — مثل الترفيه والسياحة واحتجاز الكربون — يمكن حينها مقارنة القيمة النقدية الحالية لهذه المنافع بتكلفة الاستثمار فيها على غرار الأصول الأخرى.

ويمكن أن يكون للتقييمات الناتجة عن استخدام هذا المنهج دور فعال في تشجيع الاستثمارات البيئية لعدة أسباب. أولا، تعكس هذه التقييمات صورة دقيقة عن الخدمات الملموسة التي يتمتع بها المجتمع في الوقت الحالي بفضل مخزون الموارد الطبيعية — كما وضحنا في مثال الفيل الإفريقي — مما يساعد المواطنين على فهم أهمية هذه الموارد في حياتهم. علاوة على ذلك، فإن ترجمة منافع صون الموارد الطبيعية إلى قيمة نقدية يسمح بمقارنة التكلفة والعائد من منظور مادي بحت، وهو أمر مهم نظرا لأن معرفة القيمة المالية للعائد المتوقع تسهل على الأفراد اتخاذ القرارات. وأخيرا، تمثل هذه الموارد الطبيعية قيمة كبيرة للغاية — لا تبرر فحسب تكلفة صونها بل تثير اندهاش الفرد وتسيطر على مخيلته بمجرد معرفة قيمتها. وتشير بحوث الاقتصاد السلوكي إلى أن الفرد يكون أكثر ميلا إلى شراء المنتجات أو الاستثمار عندما تنتابه هذه المشاعر.

## فرصة للكسب المؤكد

تنشأ عن تقييم منافع فرادى الموارد الطبيعية كالأفيال والنظام البيئي السليم عموما — إذا ما اقترن ذلك بإطار قانوني للإشراف على هذه الموارد وإرساء الحقوق والالتزامات — فرصا تضمن تحقيق الكسب لجميع الأطراف المعنية: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والشركاء العالميون. فوجود إطار قانوني ملائم قد يتيح المطالبة بالمنافع الاقتصادية المستمدة من الموارد الطبيعية وتوزيعها. ويمكن استخدام هذه المنافع كحافز لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بدعم من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العالمية، التي تضمن استفادة المجتمعات المحلية من المكاسب المباشرة — وملكيتها للموارد بالتالي.

ومن أمثلة ذلك مبادرة حلول تمويل التنمية المستدامة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتتضمن إمكانية إبرام عقود لمبادلة الدين مقابل حماية الطبيعة. وبموجب هذه العقود المالية، يوافق المقرضون على تخفيف

أعباء الدين أو مدفوعات الدين عن كاهل الاقتصادات النامية مقابل التزام من البلد المدين بحماية موارد طبيعية محددة. فعلى سبيل المثال، نجد أن العديد من البلدان التي تسكنها أفيال الغابات مثقلة بالديون، ويمكن أن تحقق استفادة كبيرة بالتالي من مبادلة ديونها مقابل حماية الطبيعة. وتتحدد قيمة الدين الذي يسقطه الدائن على أساس قيمة الخدمات التي تقدمها الأفيال مقيسة بالأسعار السوقية. وتخصص البلدان هذه الوفورات لصون الأفيال وكذلك تسهيل تنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص للمساعدة في بناء الأسواق، مثل السياحة والتأمين، المرتبطة بحماية الأفيال والاستثمار فيها. وستوفر هذه الأسواق فرص عمل ودخولا ثابتة في المجتمعات المحلية، مما سيؤدي إلى استدامة جهود صون الطبيعة والشعور بأهميتها للصالح الوطني.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية تقديم مساعدات تنمية القدرات اللازمة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وأسواق التأمين القائمة على الموارد الطبيعية. ويتضح من مثال مبادلات الدين مقابل حماية الطبيعة أن تقييم الطبيعة على أساس المنافع المستمدة منها من شأنه خلق دائرة من الآثار المرتدة الإيجابية، وهو ما يوجه الاستثمارات والمشروعات إلى مسار أكثر قدرة على إعادة تجديد الموارد وأكثر استدامة.

ويتضح من جائحة كوفيد-١٩، الناجمة عن فيروس نشأ في إحدى أسواق اللحوم والخضروات المحلية، أن الطبيعة يمكن أن يكون لها تأثير كلي هائل على العالم أجمع. فقد دقت هذه الجائحة ناقوس خطر لحث العالم على تصحيح مساره. فالدمار الذي ألحقه البشر بالعالم الطبيعي لا يؤدي إلى تقلبات حادة في النظم الاقتصادية فحسب، بل يهدد بقاء الجنس البشري نفسه. ومن ناحية أخرى، يعد ازدهار وسلامة النظم البيئية التي تعج بأعداد تتمتع بالسلامة من أفيال الغابات والحيتان الضخمة وأشجار القرم والمروج البحرية مثالا واضحا على مدى قدرة تقييم الطبيعة والاستثمار في حمياتها على خلق اقتصاد بحري وزراعي أكثر استدامة، والمساعدة في التخفيف من تغير المناخ، ووضع الاقتصادات مجددا على مسار النمو الاقتصادي الشامل الداعم للطبيعة. FD

**رالف شامي** مدير مساعد في معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات، و**كونل فولنكامب** أستاذ ممارسات الاقتصاد ومدير الدراسات الجامعية بقسم الاقتصاد بجامعة ديوك، و**توماس كوسيمانو** أستاذ فخري في كلية مندوزا لإدارة الأعمال بجامعة نوتر دام، و**فابيو بيرزاغي** باحث في معمل علوم المناخ والبيئة في مدينة جيف سور إيفيت بفرنسا.

**المراجع**:

Berzaghi, F., M. Longo, M. Ciais, and others. 2019. "Carbon Stocks in Central African Forests Enhanced by Elephant Disturbance." *Nature Geoscience* 12:725–29.

Chami, R., T. Cosimano, C. Fullenkamp, and S. Oztosun. 2019. "Nature's Solution to Climate Change." *Finance and Development* 56 (4): 34–38.

Chami, R., C. Fullenkamp, F. Berzaghi, S. Español-Jiménez, M. Marcondes, and J. Palazzo. 2020. "On Valuing Nature-Based Solutions to Climate Change: A Framework with Application to Elephants and Whales." Economic Research Initiatives at Duke Working Paper 297, Duke University, Durham, NC.

# حساب عدد النساء ليصرن في الحسبان

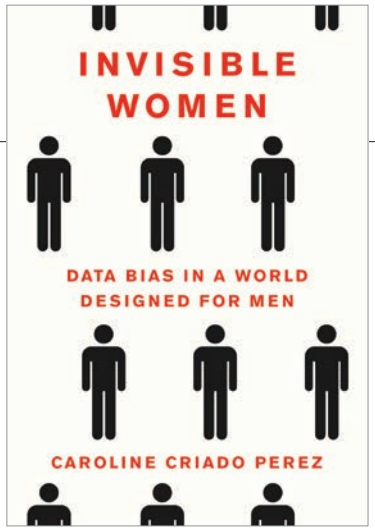


كارولين كريادو بيريز
**نساء خفيات: تحيز البيانات في عالم مصمم من أجل الرجال**

*Caroline Criado Perez*
**Invisible Women: Data Bias in a World Designed for Men**
Abrams Books,
New York, 2019, 432 pp., $27.00

«**فجوة بيانات النوع الاجتماعي** لا تتعلق بالصمت فقط؛ فأشكال الصمت وتلك الفجوات لها عواقبها».

هذا هو ما تحاول الكاتبة «كارولين كريادو بيريز» إيضاحه في كتابها بعنوان «نساء خفيات» *(Invisible Women)*.

وتؤكد كريادو بيريز أن منهج «ذكور ما لم يذكر خلاف ذلك» المعتمد في مناحي الحياة وأسطورة «العالم الذكوري» ليسا في حقيقة الأمر ضارَّين ولا حتى متعمدَين، لكنهما نتاج أسلوب فكر ظل قائما آلاف السنين.

وتقدم الكاتبة العديد من الأمثلة — بعضها معروف تماما وأخرى أقل شيوعا — عن التحيزات ضد المرأة، ومنها تكريم لاعب التنس «آندي موراي» في عام ٢٠١٣ بوصفه أول بريطاني يفوز ببطولة ويمبلدون للتنس، بينما فازت في واقع الأمر «فرجينيا ويد» باللقب في هذه البطولة منذ أكثر من ثلاثة عقود في عام ١٩٧٧.

ويتناول الكتاب في أكثر فقراته إثارة للاهتمام مناقشة عواقب غياب البيانات التفصيلية حسب الجنس. فتقدم الكاتبة وصفا للجدول الزمني لإزالة الثلوج من الطرق في مدينة «كارلسكوغا» بالسويد، حيث تجري عمليات كسح الثلوج من الشوارع الرئيسية أولا وتأتي إزالة الثلوج من أماكن سير المشاة

## كريادو بيريز تقر بأن سد فجوة بيانات النوع الاجتماعي لن يقدم حلا سحريا لكل المشكلات.

ومسارات الدراجات في النهاية. ولكن لماذا يمثل هذا عنصرية جنسية؟ لأن الرجال يعملون غالبا خارج منازلهم ويستخدمون السيارات والحافلات للانتقال إلى أماكن العمل، بينما الأرجح إلى حد كبير أن تصحب المرأة طفلها إلى المدرسة مشيا على الأقدام، وفي بعض الأحيان يرافقها أطفال آخرون في عربة للأطفال تدفعها أمامها. وهذا الجدول الزمني البريء في ظاهره لإزالة الثلوج من الطرقات، إلى جانب العبء الكبير غير المتناسب الواقع على المرأة لتقديم الرعاية الأسرية، هو ما يفرض عليها قيدا مزدوجا. وهناك أمثلة أخرى أكثر ضررا، مثل المخاطر الصحية التي تتعرض لها المرأة نتيجة عدم توفير مرافق دورات المياه العمومية أو العواقب التي تشكل مسألة حياة أو موت، مثلا نتيجة نقص البيانات التفصيلية حسب الجنس في الأبحاث الطبية عندما يتعلق الأمر بالأعراض التشخيصية المختلفة بين الرجال والنساء عند الإصابة بالنوبات القلبية.

وتقدم كريادو بيريز أمثلة مذهلة على التحيزات في تصميم منتجات شائعة، محايدة للنوع الاجتماعي في ظاهرها، ومستخدمة في حياتنا اليومية والتداعيات المترتبة على اتباع منهج «حل واحد يناسب الرجال». لنأخذ مثلا معدات السلامة في السيارات — مثل مساند الرأس، وأحزمة المقاعد، والوسائد الهوائية. فالدمى المستخدمة في اختبارات التصادم مصممة بمقاييس مقاربة لمتوسط المئين الخمسين لمقاييس الرجال، أي بطول ١,٧٧ متر ووزن ٧٦ كيلوغراما تقريبا. ونظرا لأن معدات السلامة لا يراعى فيها أن النساء، في المتوسط، أقصر قامة وأخف وزنا فإنها تسهم في الإحصاءات المذهلة التي تشير إلى أن المرأة حال تعرضها لحادث تصادم سيارات تكون أكثر عرضة للإصابات الخطيرة أكثر من الرجل بنسبة ٤٧٪ وتزيد احتمالات أن تلقى حتفها بنسبة ١٧٪ مقارنة بالرجل! وكل ذلك لأننا لم نضع في اعتبارنا الفروق بين الجنسين عند تصميم معدات السلامة في السيارات.

وتتناول كريادو بيريز كذلك موضوعات أكثر إثارة لاهتمام الاقتصاديين — ومنها القصور في قياس حجم العمل المنزلي والرعاية الأسرية بالشكل الملائم، وتأثير الضرائب على اختيار المرأة في الانضمام إلى قوة العمل، ومستوى تمثيل المرأة غير المتناسب ضمن فقراء العالم.

وتقر كريادو بيريز بأن سد فجوة بيانات النوع الاجتماعي لن يقدم حلا سحريا لكل المشكلات التي تواجه النساء. غير أنها تخلُص في كتابها إلى أن سد فجوة بيانات النوع الاجتماعي لن يتحقق إلا عند معالجة الفجوة في تمثيل المرأة في المناصب القيادية والحكومية.

وهذا الكتاب جدير بالقراءة بالنسبة لكل الباحثين وصناع السياسات الجادين في سعيهم لمعالجة التحديات التي تواجه نصف سكان العالم. FD

**كالبانا كوتشار**، مدير إدارة الموارد البشرية في صندوق النقد الدولي

# تشكيل الفقاعات

**من فقاعتي المسيسيبي** والبحر الجنوبي في أوائل القرن الثامن عشر إلى أزمة الرهن العقاري منخفض الجودة وفرط الائتمان الصيني في أوائل القرن الحادي والعشرين، يقدم كتاب «دورة انتعاش وكساد: التاريخ العالمي للفقاعات المالية» عرضا إرشاديا مذهلا من خلال رحلة تاريخية في أزمات المضاربات المالية. واستنادا إلى تحليلات محورية أجراها كل من تشارلز كيندلبرغر، مؤلف كتاب *"Manias, Panics, and Crashes"*، وجون كينيث غالبرايث، مؤلف كتاب *"A Short History of Financial Euphoria"*، يعرض المؤلفان ويليام كوين وجون ترنر إطارا جديدا أطلقا عليه اسم «مثلث الفقاعات» لتقييم دورات الانتعاش والكساد وفهمها.

ويرى المؤلفان الفقاعة المالية كالنار، التي تتكون من الأكسجين والوقود والحرارة.

والعنصر الأول من مثلث الفقاعات هو إمكانية تسويق الأصول — أي مدى سهولة شراء الأصول وبيعها — وهو ما يعادل الأكسجين. والعامل الثاني هو النقود والائتمان — أي مستوى أسعار الفائدة واستخدام التمويل بالديون — وهو ما يوفر الوقود. أما المكون الثالث فيتمثل في سلوك المضاربة — أي عندما يكون شراء الأصل مدفوعا أساسا بتوقعات استمرار ارتفاع سعر هذا الأصل — وهو المكافئ للحرارة.

ويحدد المؤلفان كوين وترنر عاملين محفزين أشعلا فتيل النار على مدار الثلاثمائة سنة الماضية، وهما: الابتكارات التكنولوجية والسياسات الحكومية.

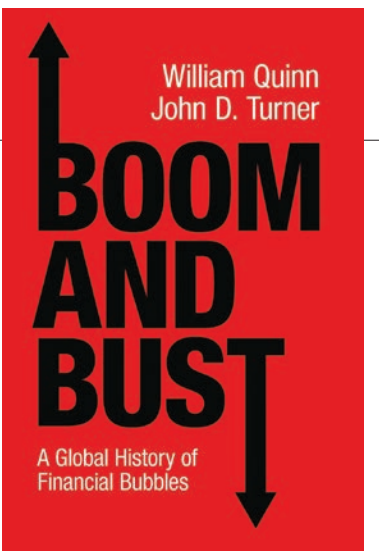


ويليام كوين وجون ترنر
**دورة انتعاش وكساد: التاريخ العالمي للفقاعات المالية**

*William Quinn and John D. Turner*
**Boom and Bust: A Global History of Financial Bubbles**
Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2020, 296 pp., $24.95

فما هي الانعكاسات على المستثمرين وصناع السياسات؟ من منظور التنبؤ بالحماقات المالية، نجد أن كل أضلاع المثلث الثلاثة ضرورية لتشكيل الفقاعة ولبقاء النار مشتعلة. ويسمح هذا الإطار أيضا بتقييم حدة الكساد: فعلى سبيل المثال، ظل التمويل بالديون مؤشرا مستمرا على مدار التاريخ. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدامه لتفسير زيادة معدل تواتر الفقاعات. وقد أدت عولمة أسواق رأس المال، وإلغاء القواعد التنظيمية، والتطورات التكنولوجية إلى تمهيد الطريق لحدوث طفرة في مستوى الدين. فهل يترتب على ذلك زيادة تواتر نوبات الانتعاش والكساد وازدياد حدتها في المستقبل؟

**الفقاعات يصعب تحديدها على وجه اليقين وعلى الفور، وقد يتسبب تكميشها في ضرر أكبر من نفعها.**

وكنت أود أن يتوغل المؤلفان أكثر في الجدل بشأن السياسات ويستعرضا التدابير المحددة المتاحة لصناع السياسات للتعامل مع هذه الفقاعات الخبيثة. وعلى سبيل المثال، أي أضلاع المثلث ينبغي التعامل معه أولا؟ وبينما يقر المؤلفان بأن صناع السياسات بإمكانهم خفض النقود والائتمان، وبالتالي سحب بعض الوقود بعيدا عن النار، لكنهما يؤيدان على ما يبدو الرأي بأن تدابير مثل تشديد السياسة النقدية أو الوقوف في وجه الريح تجابه عادة بتحديات هائلة. فالفقاعات يصعب تحديدها على وجه اليقين وعلى الفور، وقد يتسبب تكميشها في ضرر أكبر من نفعها.

ولكن السياسات الاحترازية الكلية يمكن أن تكون مكملا مفيدا للسياسة النقدية، بحيث يستطيع صناع السياسات تحقيق الهدفين التقليديين المتمثلين في التضخم والاستقرار المالي — حتى وإن كان إطار السياسات الاحترازية الكلية لا يزال قيد التطوير، وخاصة بالنسبة للمؤسسات المالية غير المصرفية، وحتى إذا كانت مجموعة الأدوات المتاحة لا تزال محدودة بالفعل.

وفي الختام، يبدو أن المؤلفَين يؤمنان بمفهوم أن أفضل ما بوسع صناع السياسات هو إصلاح أثر ما وقع من ضرر، بينما يتعين على المستثمرين القيام بدور «مفتشي السلامة من الحرائق» — وكدارسين للتاريخ، ينبغي أن نعي أخطار مثلثات الفقاعات. FD

**فابيو ناتالوتشي**، نائب مدير إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

# البحث عن الاستقرار

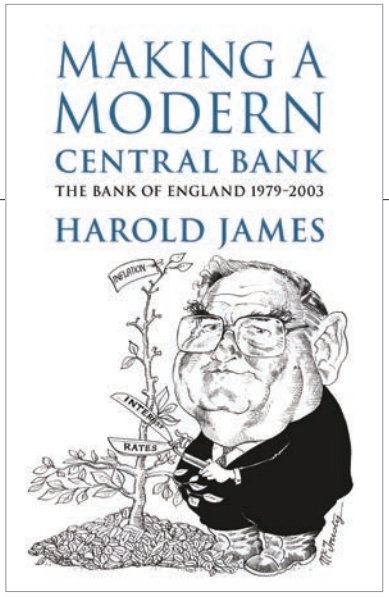


هارولد جيمس
**صناعة بنك مركزي حديث: بنك إنجلترا المركزي ١٩٧٩–٢٠٠٣**

*Harold James*
**Making a Modern Central Bank: The Bank of England 1979–2003**
Cambridge University Press,
Cambridge, UK, 2020, 350 pp., $110

**عندما استعاد** بنك إنجلترا المركزي استقلاله في عام ١٩٩٧، كان منحنى تاريخه الطويل عبر سنوات القرن العشرين قد بلغ نهايته: من تمتعه بقوة كبيرة قبل الثلاثينات من القرن الماضي، مرورا بعقود تم تهميش دوره خلالها ليكون الفرع التشغيلي لوزارة الخزانة، وامتدادا عبر فترة استعاد فيها سلطته في أواخر السبعينات وخلال الثمانينات، وأخيرا برجوعه إلى مكانته التي ينأى فيها عن الأنشطة السياسية اليومية. ونظرا لأن بلوغ هذه المحطة النهائية لم يكن بالأمر الحتمي، فإن الهدف من هذا الكتاب، الذي يتناول أحداث ربع قرن من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠٠٣، هو سرد قصة مجموعة من الشخصيات المتميزة في سعيها لبناء مؤسسة جديرة بالحصول على استقلالها عندما نفدت كل الحلول النقدية المبتكرة لدى رجال السياسة والطبقة البيروقراطية. ويحمل الكتاب العنوان الصحيح (تقريبا) وغلافه ملائم، حيث يمثل «إيدي جورج» — وهو ربما أفضل محافظ لبنك مركزي في الجيل الذي جاء بعد «بول فولكر» — تجسيدا للتحول من القديم إلى الجديد.

ويبحر هذا الكتاب الذي يتمتع بالثراء وبعد النظر للمؤلف هارولد جيمس في ثلاثة أبعاد هي تاريخ الاقتصاد والسياسات، وتاريخ المؤسسة، وتاريخ التنظيم. ويتبع النمط التقليدي المتمثل في شغل الحيز بين الأحداث على مستوى السياسات والتنظيم، ولكن مع التركيز على موضوع أساسي عن دور التغييرات والمناقشات الداخلية في تمهيد الطريق للإصلاح المؤسسي.

وهو كتاب جدير بالقراءة بالنسبة للمهتمين بالتحولات والتقلبات في السياسة الاقتصادية الكلية البريطانية بقيادة وزارة الخزانة أثناء ثمانينات القرن الماضي ثم تعافيها خلال التسعينات. وكذلك بالنسبة للمهتمين بكيفية تخلي نظام للرقابة المصرفية القائم على الحكم التقديري، بعد نجاحه في الحفاظ على استقرار النظام المالي، عن إدارته للأمور، بعد سلسلة من الإخفاقات المتفردة المزعجة (مؤسسة JMB المصرفية، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي، وبنك Barings)، لتؤول إلى إطار تنظيمي خارج نطاق البنك المركزي، مما أدى إلى انهيار النظام.

ويستعرض الكتاب المبادرات على مستوى السياسات، والانتكاسات، والإصلاحات بصورة منمقة. ولكننا لا نتعرف إلا على النذر اليسير بشأن العداوات والرؤى الشخصية التي دفعت عجلة التقدم.

فإذا كان «غوردون ريتشاردسون» قد أعاد تأسيس سلطة محافظ البنك المركزي، فقد شكّل روبن لي–بيمبرتون فريقا من الخبراء ذوي القيمة العالية وعزز قدراته (بحيث ضم في عضويته آندرو كروكيت، الذي شغل لاحقا منصب رئيس بنك التسويات الدولية)، وقام جورج بلاندن بإزالة العقبات القائمة، وقام بتوزيع ثمار تلك الجهود إيدي جورج وميرفين كينغ، فكان دورهما في تحقيق التحول الاستراتيجي لقدرات البنك لا يمكن المزايدة عليه. غير أننا لا نعرف كثيرا من تفاصيل الأحداث.

ومن الأمور التي يصعب تصديقها حتى ونحن نستعرض أحداثا ماضية، أن الحكومة البريطانية كانت تعارض بشدة شغل إيدي جورج منصب نائب محافظ البنك المركزي، ولم تذعن إلا بشرط تقييدي وهو أن ذلك المنصب ليس طريقا إلى القمة (وذلك في رسالة قمت بنفسي بتسليمها حيث كنت أشغل في ذلك الوقت منصب السكرتير الخاص للمحافظ). ولن يستوعب القارئ كذلك حقيقة الصراع الداخلي الذي امتد على مدار عقد ونصف العقد من الزمن، حتى شارف على التسبب في وقوع حرب أهلية، حول طبيعة دور البنك في تحقيق الاستقرار المالي، الذي لم يبلغ غايته (الحالية) إلا بعد أزمة عام ٢٠٠٨.

ومن ثم فقد نجح جيمس في عرض قصة السياسة الاقتصادية البريطانية في أواخر القرن العشرين مع التركيز على بنك إنجلترا المركزي. ووضع الأساس كذلك لدراسة ذات طابع سياسي–اجتماعي هناك حاجة ماسة إليها تتناول القصص الأكثر عمقا حول هذا التجديد المؤسسي.

ولا يفوتني هنا الحديث عن عنوان الكتاب. بعد حصول بنك إنجلترا على استقلاله بفترة وجيزة، اجتمعنا على طاولة الغداء بالفريق الاقتصادي لحزب العمال الجديد، وكان أعضاؤه يشعرون بالقوة والزهو. وقالوا، «في إطار عملية «التحديث»، يجب أن تتخلصوا من الزي الرسمي للمضيفين والذي يعود إلى القرن الثامن عشر. فكان جوابنا بأن البنك يمكن أن يبلغ مصاف العالمية دون التخلي عن تقاليده. وفي نهاية الأمر، فإن كلمة «حديث» ليست الكلمة الصحيحة في هذا السياق؛ فالجيلان اللذان أشرفا على إعادة تصميم عمل البنك لم يكن سعيهما منصبا على الأزياء، بل على الاستقرار. وفي هذا الشأن، كنا جميعا نقف صفا واحدا، وهذا هو الأمر المهم حقا. FD

**بول تاكر**، مؤلف كتاب *"Unelected Power"*، وسبق له العمل في بنك إنجلترا المركزي من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣.

آسيا

عدم المساواة والنمو

الاقتصاد العالمي

قصص الصندوق المصورة

النوع الاجتماعي

الأعمال المصرفية والتمويل والضرائب

كوفيد-١٩

تاريخ الصندوق

الدين

الطاقة والموارد الطبيعية

**قوائم منتقاة بعناية من أهم مطبوعات الصندوق حول موضوعات تحظى باهتمام كبير.**

**eLibrary.IMF.org/TopicGuide**

التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠٢٠
MFIAA2020004

صندوق النقد الدولي